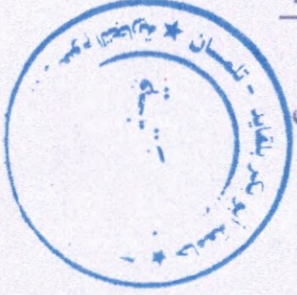


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص: نقود، بنوك، مالية.

430040 Made in S.A.R

## دراسة قياسية للتضخم النقدي في الجزائر

من تقديم الطالبة:

\* بن عيسى أمينة

تحت إشراف اللجنة المتكونة من:

رئيسا	أستاذ التعليم العالي بجامعة تلمسان	الأستاذ الدكتور: بندي عبد الله عبد السلام
مشرفا	أستاذ محاضر بجامعة تلمسان	الدكتور: بن بوزيان محمد
ممتحنا	أستاذ محاضر بجامعة تلمسان	الدكتور: طاوي مصطفى
ممتحنا	أستاذ محاضر بجامعة تلمسان	الدكتور: بوهنة علي
ممتحنا	أستاذ محاضر بجامعة تلمسان	الدكتور: طويل أحمد

السنة الجامعية: 2006-2007



# إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدتين الكريمين والبنات

طالما ساعداني وأمداني بالدرهم

إلى الأختوة الأحرار: عبد الستار نجوى، عبد الصمد

إلى كل الأصدقاء من قريب أو بعيد

إلى جدتي التي وعسى يدعونا لها



# شكر وقدير

حرفانا منى بالجهد الشكر كل من ساعدني في بحثي هذا  
والتقى إلى الدكتور بن بوزيا محمد بالشكر الحار على  
تفطه للإشراف على عملي هذا وعلى ما أمر به من النصائح  
والإرشادات.

والشكر كل من قدح لي بالنصيحة والإرشاد من أساتذة وأصدقاء.

## الفهرس

01	مقدمة عامة.....
02	طرح الإشكالية.....
07	<u>الفصل الأول</u> : النظريات الكبرى لتفسير التضخم.....
08	مقدمة الفصل.....
10	<u>المبحث الأول</u> : النظرية النقدية الكلاسيكية.....
10	• تمهيد.....
11	1. نظرية كمية النقود.....
11	1.1 سرعة تداول النقود.....
12	2.1 تحليل نظرية فيشر.....
14	3.1 تحليل نظرية كميردج.....
17	2. تقييم نظرية الكمية.....
21	• خلاصة.....
22	<u>المبحث الثاني</u> : النظرية النقدية الكيترية.....
22	• تمهيد.....
22	1. التحليل النقدي الكيترية.....
25	2. نظرية تفضيل السيولة.....
25	1.2 عرض النقود.....
25	2.2 الطلب على النقود.....
25	• لغرض المعاملات.....
26	• لغرض الإحتياجات.....
26	• لغرض المضاربة.....
30	3. الفجوة التضخمية لكيتر.....
31	4. تضخم جذب الطلب.....
34	5. تقييم النظرية الكيترية للتضخم.....

37.....	● خلاصة.....
38.....	<u>المبحث الثالث: نظرية تضخم التكاليف و التضخم الهيكلية</u>
38.....	● تمهيد.....
38.....	1. التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف.....
39.....	1.1 تضخم الأجر.....
42.....	2.1 تضخم الأرباح.....
42.....	2. التضخم بالتكاليف و علاقته بتضخم الطلب.....
44.....	3. منحى فيليبس: بطاقة تضخم و أجر.....
48.....	4. التضخم الهيكلية.....
51.....	● خلاصة.....
52.....	<u>المبحث الرابع: النظرية النقدية المعاصرة.....</u>
52.....	● تمهيد.....
52.....	1. تحليل نظرية كمية النقود المعاصرة.....
55.....	2. نظرية الطلب على النقود.....
58.....	3. تقييم النظرية.....
59.....	● خلاصة.....
60.....	<u>المبحث الخامس: النظريات الحديثة المفسرة للتضخم.....</u>
60.....	● تمهيد.....
60.....	1. مدرسة اقتصاديات جانب العرض.....
62.....	2. نظرية التوقعات الرشيدة.....
63.....	3. المدرسة السويدية الحديثة.....
64.....	4. نظرية مقارنة العقود.....
65.....	5. المدرسة المؤسسية أو النظامية.....
67.....	● خلاصة.....
68.....	خاتمة الفصل.....

90.....	<u>الفصل الثالث</u> : السياسات الإقتصادية لمكافحة التضخم
91.....	• مقدمة الفصل
92.....	<u>المبحث الأول</u> : السياسة النقدية
92.....	1. مضمون السياسة النقدية
93.....	2. أدوات السياسات النقدية
93.....	1.2 السياسات الكمية
94.....	2.2 السياسات الكيفية
98.....	3. تقييم السياسة النقدية
100.....	<u>المبحث الثاني</u> : السياسة المالية
100.....	1. مفهوم السياسة المالية
100.....	2. مختلف وجوه السياسة المالية
101.....	1.2 زيادة الإنفاق الحكومي بزيادة الضرائب
102.....	2.2 تخفيض نسب الضرائب
103.....	3.2 سياسة تمويل العجز
103.....	3. الآثار الإقتصادية لسياسة الموازنة
104.....	<u>المبحث الثالث</u> : سياسة المداخيل و الرقابة على الأسعار
104.....	1. سياسة المداخيل
104.....	1.1 وسائل سياسة المداخيل
105.....	2.1 حدود سياسة المداخيل
106.....	2. سياسة الأسعار
107.....	<u>المبحث الرابع</u> : سياسة مكافحة التضخم الركوندي
107.....	1. سياسة إزالة التضخم
107.....	2. سياسة سوق العمل
108.....	3. سياسة العرض

109.....	<u>المبحث الخامس: السياسات الاقتصادية الأخرى</u>
109.....	1. السياسة المباشرة.....
109.....	2. سياسة الإدخار و الإستثمار.....
110.....	3. سياسة أسعار الصرف.....
112.....	4. سياسة تصدير التضخم.....
113.....	خاتمة الفصل.....
114.....	<u>الفصل الرابع: دراسة قياسية للتضخم في الجزائر باستعمال (la cointegration)</u>
115.....	1. تقييم التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.....
117.....	2. طريقة التكامل المتزامن من (la cointegration).....
118.....	1.2 كيفية استعمال طريقة التكامل المتزامن.....
118.....	2.2 بعض الأعمال السابقة حول علاقة التكامل المتزامنين "النقود و الأسعار".....
119.....	3. إختبار علاقات التكامل المتزامن.....
119.....	1.3 إختبار درجة تكامل المتغيرات.....
123.....	2.3 إختبار علاقات المدى الطويل.....
124.....	4. إختبار إتجاه العلاقات السببية.....
128.....	● خاتمة الفصل.....
130.....	<u>الخاتمة العامة</u> .....
134.....	خاتمة المراجع باللغة العربية.....
137.....	خاتمة المراجع باللغة الفرنسية.....

## فهرس الأشكال

- الشكل رقم 01: منحني العالقة بين النقود و الأسعار.
- الشكل رقم 02: منحني تأثير تغيير كمية النقود على المستوى العام للأسعار.
- الشكل رقم 03: منحني العلاقة بين الأسعار و سعر الفائدة.
- الشكل رقم 04: عدم مرونة DA لسعر الفائدة.
- الشكل رقم 05: العلاقة بين DA و الدخل Y .
- الشكل رقم 06: توازن سوق السندات.
- الشكل رقم 07: الطلب على النقود بغرض المضاربة.
- الشكل رقم 08: الطلب الكلي على النقود عند كيتز.
- الشكل رقم 09: الفجوة التضخمية عند كيتز.
- الشكل رقم 10: تضخم فائض الطلب.
- الشكل رقم 11: إعتماذ كيتز على الطلب الفعال في تحليله لظاهرة التضخم .
- الشكل رقم 12: تأثير العرض و الطلب على المستوى العام للأسعار.
- الشكل رقم 13: منحني تضخم التكاليف.
- الشكل رقم 14: التضخم اللولبي للتكاليف.
- الشكل رقم 15: إرتباط التضخم بالتكاليف و التضخم بالطلب.
- الشكل رقم 16: منحني فيليبس.
- الشكل رقم 17: العلاقة بين الأجر النقدي و معدل البطالة.
- الشكل رقم 18: منحني فيليبس في المدى الطويل.
- الشكل رقم 19: مخطط للنموذج الميكلي للتضخم.
- الشكل رقم 20: آثار و تخفيض العملة.
- الشكل رقم 21: مصادر التضخم.
- الشكل رقم 22: الآثار التضخمية لتخفيض العملة.
- الشكل رقم 23: منحني تطور أسعار الإستهلاك.
- الشكل رقم 24: جدول إختبار ADF



- الشكل رقم 25: جدول إختبار ADF (الدرجة الأولى)
- الشكل رقم 26: منحني مؤشر أسعار الأستهلاك CPI
- الشكل رقم 27: منحني الكتلة النقدية  $M_1$
- الشكل رقم 28: منحني الكتلة النقدية  $M_2$
- الشكل رقم 29: منحني التكامل المتزامن بين  $CPI, M_2, M_1$
- الشكل رقم 30: جدول إختبار ADF للخطأ
- الشكل رقم 31: جدول إختبار النسبية بين النقود و الأسعار
- الشكل رقم 32: جدول تحليل التباين

## مقدمة عامة:

اهتمت النظرية النقدية بصفة أساسية بتفسير العوامل التي تتداخل في تحديد مستوى الأسعار في أي لحظة من الزمن، حيث أن هذا الأخير لا يتسم بالثبات المطلق، و يخضع إلى تغيرات دائمة و هو بتغييره يشكل ظواهر نقدية سواء إن كان ذلك بالإرتفاع (تضخم) أو بالإخفاض (بطالة).

التضخم هو من أقدم الظواهر النقدية التي عرفها العالم ، حيث برزت ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ العصور القديمة، و يظهر ذلك من خلال انخفاض قيمة النقود عند اكتشاف مناطق الذهب أو ابتكار طرق جديدة لتعدين الذهب و التي تؤدي إلى زيادته، فكلما زادت كمية الذهب زاد ارتفاع الأسعار، حيث كانت قيمة العملة تتأثر بكمية المعدن الثمين المتوفرة في الإقتصاد.

أصبح التضخم في وقتنا الحالي سمة تتسم بها معظم اقتصاديات العالم (المتقدمة و المتخلفة على حد سواء)، حيث وصفوه بالعدو الأول يجب محاربتة، و نظرا لأهمية هذه المشكلة التي تشكل إحدى أهم العوائق الإقتصادية للنمو الإقتصادي، أتجه معظم رجال السياسة و الإقتصاد في العالم إلى دراسة و تحليل هذه الظاهرة بهدف وضع سياسات من شأنها أن توقي آثارها الغير مرغوب فيها أو على الأقل الحد من خطورتها و تمديدها لتسكن و تلائم البناء الإقتصادي الحالي بطريقة محايدة.

رغم أهميته و شيوعه بين الأوساط الإقتصادية، اختلف معظم الإقتصاديين على تحديد دقيق

لمفهوم التضخم من حيث المضمون و الأبعاد، بحيث لا يوجد اتفاق بينهم حول تعريف موحد

و نهائي للتضخم تقبله كل اقتصاديات العالم. و لكن نستطيع القول أن أغلب التعاريف جاءت  
تصف المظهر العام للتضخم و هو "التضخم هو الإرتفاع الشامل و المستمر للمستوى العام  
للأسعار". الملفت للإنتباه في هذا التعريف هو المفهومين الشامل و المستمر، فعندما يكون الإرتفاع  
في الأسعار يشمل سلع معينة أي تغيرات أسعار نسبية، لا نتكلم هنا عن التضخم، و عندما ترتفع  
الأسعار لفترة معينة فقط و لم تستمر في الإرتفاع فلا يتعلق الأمر هنا بالتضخم. حيث أن شرح  
هذه الأخيرة معناه شرح و تحليل لماذا ارتفع الأسعار يستمرّ و يمتد، و ليس فقط تفسير لماذا هناك  
ارتفاع في السعر.

تعددت النظريات النقدية الباحثة في تفسير التضخم و تبيان أهم العوامل المسببة لظهوره، و  
قد اختلف معظمها على أهم الأسباب المؤدية إلى ظهور الظغوط التضخمية في المجتمع، فمنها من  
اتجه إلى أن إرتفاع الأسعار ناتج عن عوامل نقدية (تضخم نقدي) و منها من اتخذ جانب طلب  
المصدر الأساسي لظهور التضخم (تضخم الطلب) و البعض الآخر أرجعه إلى جانب العرض  
(تضخم التكاليف). إذن نجد أن هناك عدة أسباب لإنتشار التضخم تختلف من اقتصاد إلى آخر و  
بالأخص في اقتصاد الدول المتقدمة عن اقتصاد الدول النامية.

### طرح الإشكالية:

نظرا للأهمية التي تحتلها ظاهرة التضخم في العالم ارتأينا ضرورة البحث في هذه الظاهرة  
المتعددة الأبعاد و المتشعبة الجوانب و ذلك من خلال إلقاء الضوء على إحدى أهم جوانبها و هو  
الجانب النقدي، فقمنا بدراسة على واقع الاقتصاد الجزائري لمعرفة ماهي أهم الأسباب التي تؤدي

إلى ظهور الإرتفاعات المستمرة للأسعار في الجزائر؟ من جهة و من جهة أخرى معرفة البعد الحقيقي للنظريات النقدية للتضخم و مدى انطباقها على الواقع الجزائري، و ذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

\* هل التضخم في الجزائر هو ظاهرة نقدية؟ أي:

\* هل يوجد علاقة طردية بين الأسعار و النقود في المدى الطويل؟

و يمكن تدعيم الإشكالية بأسئلة جزئية وهي:

\* هل الزيادة في كمية النقود المعروضة هو السبب الوحيد لتضخم الأسعار في الجزائر؟

\* و إن كان ذلك صحيحا، هل يمكن علاج التضخم من خلال التحكم في المعروض

النقدي؟

\* هل العلاقة بين النقود و الأسعار هي علاقة سببية في اتجاه واحد أو ذو اتجاه منعكس؟

\* من بين نظريات التضخم ماهي النظرية التي تنطبق على اقتصاد الجزائر؟

سنحاول في هذا البحث القيام بدراسة قياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من

(1974\_2005) باستعمال طريقة التكامل المتزامن و اختبار وجود علاقات في المدى الطويل بين

النقود و الأسعار، و قد اعتمدنا خلال فترة الدراسة على الفرضيات التالية:

\* لا يتأثر مستوى الأسعار بالكتلة النقدية في الفترة (1974\_1989) بسبب الرقابة الإدارية

على الأسعار و تثبيتها من طرف الدولة.

\* عدم زيادة الإنتاج أي العرض، حتى و لو زاد الطلب على السلع.

\* يتأثر التضخم (مستوى الأسعار) في الجزائر بمختلف أدوات السياسة النقدية.

\* إن النقود (زيادة عرض النقود) هي التي تسبب الأسعار و ليس العكس.

### منهجية البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه بشكل دقيق و مع التبسيط في الفهم تطلب الأمر

تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول:

في الفصل الأول قمنا بالعرض التسلسلي لمختلف النظريات النقدية التي جاءت مفسرة لأسباب التضخم و تضمن هذا الفصل خمسة مباحث:

في الفصل الثاني ذكرنا كيفية قياس التضخم في مختلف اقتصاديات العالم، إضافة إلى أهم

مصادر (الداخلية و الخارجية) القوى التضخمية و في الأخير استعرضنا الآثار الاجتماعية و

الاقتصادية و السياسية للتضخم و الأضرار التي يلحقها بجميع الوحدات الاقتصادية (أفراد-

مؤسسات-دولة-إقتصاد).



و في الفصل الثالث ، وبعدها تطرقنا إلى تحليل التضخم في الفصول السابقة و معرفة مدى خطورتها في المجتمع، ذكرنا أهم السياسات التي استتبقت من النظريات المفسرة للتضخم و التي تساعد على الحد من هذه الظاهرة و التقليل من آثارها السيئة.

و أخيرا و بعد أن قمنا بدراسة نظرية للتضخم عامة و تعرفنا على بعض جوانبه، حاولنا في الفصل الرابع بدراسة تطبيقية (قياسية) للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1974\_2005) لمعرفة ما إذا كان هذا الأخير هو ظاهرة نقدية، أي البحث عن مدى وجود علاقة تكامل بين الأسعار و النقود في المدى الطويل باستعمال طريقة **Cointégration** و المرور بعدة إختبارات إحصائية. و للحصول على أفضل النتائج رأينا ضرورة أخذ قياسين للنقود، الكتلة النقدية (M1) و الكتلة النقدية (M2) و قياس واحد للأسعار و هو (CPI).

### هدف البحث:

كان الهدف من هذا البحث هو الإجابة على السؤال الذي طالما اختلفت عليه معظم النظريات و أجابت عليه كل دولة حسب واقعها الإقتصادي و هو من يسبب ارتفاع الأسعار؟ فنجد معظم الدول تجتمع على أن الزيادة في كمية النقود (عرض النقود) هي المسبب الرئيسي لإرتفاع الأسعار فأردنا من خلال دراسة قياسية اثبات هذه العلاقة (النقود و الأسعار) من خلال طريقة التكامل المتزامن و التي تختبر وجود هذه العلاقة على المدى الطويل في الإقتصاد الجزائري.

حيث أنه وجدت عدة بحوث سابقة في بلدان أخرى تختبر علاقة النقود و الأسعار باستعمال طريقة

التكامل المتزامن.

# الفصل الأول

النظريات الكبرى لتفسير التضخم

## مقدمة الفصل:

رغم أهمية ظاهرة التضخم في اقتصاديات دول العالم، وعلى الرغم من أنها ظاهرة عامة ومنتشرة ومعروفة عند مختلف الوحدات الاقتصادية (أفراد - مؤسسات - دولة) إلا أن معظم رجال الاقتصاد لم يستطيعوا تقديم تعريف شامل ونهائي لهذه الظاهرة وذلك نظرا لما تحمله من جوانب عديدة ومختلفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظريات نقدية متعددة وأفكار متشعبة هدفها هو كشف حقائق هذه الظاهرة.

حاولت كل نظرية تحليل التضخم حسب المحيط التي نشأت فيه (دول متخلفة ودول متقدمة) واستناد إلى فلسفتها الاقتصادية.

اختلفت هذه النظريات على أسباب ظهور الضغوط التضخمية، حيث اعتبرت كل واحدة منهم مصدرا أساسيا لظهور التضخم، وبالتالي اختلفت على كيفية معالجته أو القضاء عليه. كانت النظرية الكمية التقليدية من أقدم النظريات التي بحثت في أسباب ارتفاع الأسعار وقد مرت هذه النظرية بعدة مراحل وتطورات بينت من خلالها أن ارتفاع الأسعار سببه الوحيد هو زيادة الكتلة النقدية، وقد لاقت هذه النظرية تشجيعا كبيرا من قبل معظم الاقتصاديين آنذاك فقد وجدوا لها تطبيقا كاملا في الواقع الاقتصادي أسفرت عن نتائج تكاد أن تكون ممتازة، ولكن عند ظهور الأزمة العالمية 1929 عجزت نظرية الكمية عن تفسيرها لما يحدث في ذلك الوقت في النظام الرأسمالي وهذا ما أدى إلى فقدان الثقة في أفكارها وظهرت نظرية أخرى حلت محلها وهي النظرية الكيترية.

جاء كيتر (J. M. Keynes) ليقوم بإلغاء كل مبادئ وأفكار النظرية الكمية ونشر أفكار جديدة تناسب الواقع الجديد وقد نجح في القضاء على الكساد الناتج عن أزمة 1929، ورغم ذلك فقد تعرض هو الآخر إلى انتقاد من قبل الكثير من الاقتصاديين وخاصة بعد ظهور أزمة التضخم الركودي (stagflation) والذي تزامن فيه ظهور التضخم مع البطالة (عكس ما جاء به كيتر وفيليس) حيث أفرزت هذه الأزمة ظهور تيارات ومدارس جديدة تعارض كيتر ونظريته بصفة شديدة، وتدعى هذه النظريات بالنظريات الحديثة أو المعاصرة وأهمها:

المدرسة النقدية المعاصرة لفريدمان "fridman" اعتمدت هذه النظرية على نظرية الكمية (القديمة) بشكل كامل حيث قام (Milton Fridman) بإعادة صياغتها بطريقة تحليل وأسلوب جديدين.

مدرسة اقتصاديات جانب العرض، مدرسة التوقعات الرشيدة والمدرسة الموسسية. إضافة إلى هذه النظريات هناك أفكار ومدارس أخرى كان لها الدور في إزالة بعض الغموض الحائط بظاهر التضخم وكشف جانب من جوانب هذه الظاهرة كنظرية تضخم التكاليف ونظرية الهيكلين... الخ. والتي سنتعرف عليها في هذا الفصل حسب ظهورها. ولتبسيط عرض النظريات الكبرى لتفسير التضخم سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول: النظرية النقدية التقليدية.

المبحث الثاني: النظرية النقدية الكيترية.

المبحث الثالث: نظرية تضخم التكاليف والتضخم الهيكلية.

المبحث الرابع: النظرية النقدية المعاصرة.

المبحث الخامس: النظريات الحديثة للتضخم.



## المبحث الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية.

### مقدمة:

اهتمت النظرية النقدية بصفة عامة بتفسير الظواهر وتحليل العوامل التي تحدد مستوى العام للأسعار وقد كانت نظرية كمية النقود من أقدم النظريات التي بحثت في العلاقة بين النقود والأسعار أي تأثير كمية النقود على المستوى العام للأسعار وكذلك العلاقة بين النقود والمتغيرات الحقيقية.

وترجع جذور هذه النظرية إلى عهد الرومان، وأيضا إلى الفكر العربي حيث بين الاقتصادي العربي "تقي الدين أحمد" (1365-1441) أن ارتفاع الأسعار في مصر آنذاك كان سببه زيادة النقد المتداول أو التلاعب بكمية المعدن الموجودة فيه، بمعنى وجود علاقة طردية بين ارتفاع الأسعار وزيادة النقد وقد بدأت هذه الفكرة في التطور منذ القرن السادس عشر على يد الاقتصادي "john bodin" (1530-1596) الذي فسّر الارتفاع الحاد في الأسعار آنذاك إلى تدفق المعدن النفيس في فرنسا من أمريكا مروراً بإسبانيا<sup>1</sup> ويظهر من تحليل بودن أن التغيير في كمية النقود يؤدي إلى التغيير في حركات الأسعار.

وفي القرن السابع عشر ذكر "john lock" (1632-1704) أن هناك علاقة بين النشاط الاقتصادي وكمية النقود وبين أهمية أثر سرعة تداول النقود على النشاط الاقتصادي وقال أنه إذا انخفضت سرعة تداول النقود زادت كمية النقود المتداولة.<sup>2</sup>

وفي القرن الثامن عشر اهتم "R.cantillon" (1680-1734) بالفكرة التي تقول أن التغيير في كمية النقود يؤدي إلى التغيير في الطلب على السلع والخدمات وبالتالي التغيير في أسعارها كما أنه أكد على أهمية سرعة تداول النقود وتأثيرها على المستوى العام للأسعار.

وفي القرن التاسع عشر شهدت إنجلترا ارتفاعاً في الأسعار كان ناتجاً عن إيقافها العمل بنظام الذهب<sup>3</sup> وقد رأى "henri thornton" (1790-1815) أن ارتفاع الأسعار كان ناتجاً عن الإفراط في إصدار النقود الورقية، وفي نفس الفترة قدّم الاقتصادي الإنجليزي "david recardau" (1872-1923) نظرية الكمية في صورتها الأولى وقد توصل إلى نفس النتائج

<sup>1</sup> Gilles jacoud / la monnaie dans l'economie ,3<sup>e</sup> edition , 1994 , p 165

<sup>2</sup> د. صبحي تادرس قريصة، د. أحمد رمضان نعمة الله / اقتصاديات النقود والبنوك/ ص 206

<sup>3</sup> إيقافها تحويل النقد الورقي إلى ذهب.

التي توصل إليها الاقتصاديين السابقين، وهي وجود علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

كل هذه الأفكار ما هي إلا بداية لنظرية الكمية وفيما يلي سوف نتطرق إلى نظرية كمية النقود في صيغتها الجديدة.

### 1- نظرية كمية النقود الحديثة:

يعتبر الكلاسيكيون أول من أشاروا إلى ظاهرة التضخم من خلال نظرية كمية النقود التي حاولت تفسير تغيرات المستوى العام للأسعار وعلاقته بكمية النقود. يرى أصحاب هذه النظرية أن التغيرات في الأسعار يكون في نفس الاتجاه الذي تغير فيه كمية النقود وبالنسبة نفسها.<sup>1</sup> وقد مرت هذه النظرية بعدة مراحل وإصلاحات وكان (ivring fisher) أول من صاغ معادلة رياضية تعبر عن هذه النظرية وتسمى بمعادلة التبادل (exchange equation) والتي تحولت إلى معادلة الأرصد النقدية على أيدي رواد مدرسة كامبردج أهمهم: "arther cecil", "alfred marchall", "pijou".

### 1-1 سرعة تداول النقود:

أدخل فيشر عنصر سرعة دوران النقود واعتبره المفهوم الأساسي لهذه النظرية ويمكن تعريفه بأنه عدد المرات التي تدورها وحدة النقد خلال فترة معينة من الزمن<sup>2</sup> نتيجة لعملية البيع والشراء. وقد اعتبر فيشر هذا العنصر مقدار اجتماعي ثابت في المدى القصير وذلك لثبات العوامل التي تحدده لأنها عوامل بطيئة التغير أهمها:

- مستوى تقدم نظام الائتمان ودرجة استعمال أفراد المجتمع للتسهيلات التي يقدمها.
- نظام الدفع في المجتمع.
- الانتقال الجغرافي للأفراد.
- عادات وتقاليد المجتمع بالنسبة للادخار والاستهلاك.
- حجم الدخل الحقيقي
- التقدم التكنولوجي في وسائل النقل والمواصلات.

<sup>1</sup> د. صبحي تادرس قريضة، د. أحمد رمضان نعمة الله، مرجع سابق ص 214

<sup>2</sup> د. ضياء مجيد الاقتصادي النقدي مؤسسة الشباب الجامعة سنة 2000، ص 83

## 1-2 تحليل نظرية فيشر:

استخدم فيشر معادلته الشهيرة كأداة تحليلية لشرح وتفسير العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وهي كالتالي:

$$MV=P.Q \quad \dots\dots I$$

حيث:

M: كمية النقود المتداولة.

V: سرعة تداول النقود.

Q: حجم المعاملات.

P: المستوى العام للأسعار.

لقد ركز فيشر في معادلته على فكرة أن الأفراد يقومون بطلب النقود لتحقيق عدد من المعاملات أو المبادلات وكمية هذه النقود المطلوبة هي عدد المعاملات مضروبة في مستوى عام للأسعار (Q×P) ولكن هذا المقدار ليس هو الكمية اللازمة في الاقتصاد لأن كل وحدة نقد تسمح بتحقيق عدد معين من المبادلات بفضل تداولها المستمر<sup>1</sup> وبالتالي تصبح كمية النقود اللازمة:

$$M = \frac{Q \times P}{V}$$

لذلك يجب أن تكون مجموع المبادلات التي تمت في فترة معينة مساوية لمجموع الإنفاق النقدي خلال نفس الفترة.

وقد قامت نظرية فيشر على الفرضيات التالية:

- كمية النقود M هي متغير مستقل عن باقي المتغيرات وهي تتكون من نقود كتابية ونقود الودائع.
- يعتبر Q حجم المعاملات و V سرعة دوران النقود متغيرات ثابتة في المدى القصير باعتبار أن الاقتصاد في حالة العملة الكاملة<sup>2</sup>.
- الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات أي أن دور النقود يكمن في تسهيل عملية المبادلات فقط وهذا ما يسمى بـ "حيادة النقود"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> أحمد هني /العملة والنقود ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1986 ص 114

<sup>2</sup> الكلاسيك يعتبرون أن الحالة العادية في الاقتصاد هي تشغيل كامل.

- انصب تحليل هذه النظرية على الفترة القصيرة.
- العرض هو المحدد الأساسي لقيمة النقود.
- يعتبر السعر  $P$  متغير تابع لكمية النقود  $M \leftarrow p=f(M)$
- كل زيادة في النقود توجه مباشرة الإنفاق (لا وجود لاكتناز) حسب "قانون ساي للمنافذ"<sup>2</sup> (la loi des débouchés).

لم يقيم فيشر بإدخال سرعة تداول النقود في النظرية فقط بل حاول التفريق بين النقود القانونية والنقود الائتمانية وأصبحت معادلاته تكتب على الشكل التالي:

$$M.V + \bar{V}.M = P.Q$$

حيث:

$M$ : تمثل كمية النقود القانونية و  $V$  هي سرعة دورانها.

$\bar{M}$ : هي كمية النقود الائتمانية و  $\bar{V}$  هي سرعة دورانها.

ومن المعادلة  $I$  يمكن تحديد المستوى العام للأسعار:

$$M.V = P.Q \rightarrow P = \frac{M \times V}{Q}$$

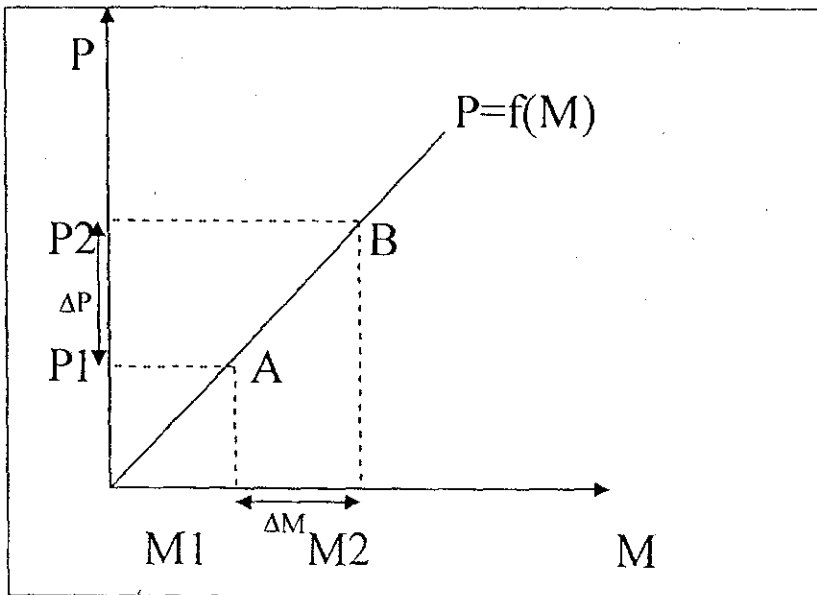
من خلال معادلة  $P$  يمكننا أن نلاحظ بسهولة أن أي تغيير في كمية النقود تؤدي إلى التغيير في مستوى السعر مع بقاء  $V$  و  $Q$  ثابتين في المدى القصير:

$$\Delta p = \frac{v}{Q} \cdot \Delta M \rightarrow \Delta p = \Delta M$$

ونستطيع التعبير عن هذه النظرية بيانيا في الشكل التالي:

<sup>1</sup> من أهم الفرضيات التي قامت عليها النظريات الكلاسيكية، وقد اعتبرت أن النقود هي مجرد وسيط للتبادل وليست لها أي تأثير على المتغيرات الحقيقية والأثر الوحيد لها يكمن في تأثيرها على المستوى العام للأسعار.

<sup>2</sup> الذي يقول أن: "كل عرض يخلق طلبه الخاص" حيث يؤكد (J. B. Say) أن النقود ليست إلا غطاء للمبادلات الحقيقية.



الشكل 1- العلاقة بين النقود والأسعار

يبين المنحني أن ارتفاع كمية النقود من  $M1$  إلى  $M2$  بنسبة  $\frac{M2-M1}{M1}$  أدت إلى انتقال مستوى السعر من  $P1$  إلى  $P2$  بنفس النسبة  $\frac{P2-P1}{P1}$   $\Delta P = \frac{P2-P1}{P1}$   $\Delta M = \frac{M2-M1}{M1}$  إذن توصل فيشر إلى وجود علاقة مباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وقال أن أي زيادة في كمية النقود تخلق ضغطا تضخميا.

### 3-1 مدرسة كمبردج:

من أهم رواد هذه النظرية (alfred marchale و pijou) اللذان قاما بإدخال إصلاحات هامة على معادلة التبادل وأصبحت تسمى بمعادلة الأرصد النقدية. لقد جاءت هذه النظرية بمحاولة تغطية النقص الذي تميزت به نظرية فيشر والذي يتعلق بإهمالها للطلب على النقود حيث اعتبرت أن التغيير في كمية النقود يكون من جانب العرض فقط وأنه هو المحدد الأساسي لقيمة النقود، واعتبرت أيضا أن الطلب على النقود ثابت لأنه طلب مشتق ومرتبطة باحتياج الفرد، ودور النقود هنا يقتصر على تسهيل المعاملات. لذلك قد أدخل الكلاسيك الجدد وظيفة ثانية للنقود إضافة إلى أنها وسيط للتبادل، تتمثل في دورها كمخزن للقيمة، ومن هنا ينشأ طلب آخر على النقود بالنظر إلى وظيفتها الثانية وهو طلب الأفراد للأرصد النقدية السائلة<sup>1</sup> وهذا ما سماه مارشال ب"التفضيل النقدي".

<sup>1</sup> يلعب الطلب على النقود في هذه النظرية دورا هاما في تحديد المستوى العام للأسعار.



- التفضيل النقدي: كان هذا المفهوم من أهم التعديلات التي جاءت بها نظرية كميردج وقد عرف مارشال الطلب على النقود على أنه الكمية من القوة الشرائية التي يريد الأفراد الاحتفاظ بها في شكل سائل في أي وقت<sup>1</sup>.
- ويقول أيضا أن الطلب على النقود يعود بصفة أساسية إلى دافع الدخل، وهذا ما يعني لجوء الأفراد إلى الاحتفاظ بجزء من دخلهم على شكل سائل لمواجهة نفقاتهم في المستقبل، ويتغير هذا الجزء أو النسبة المحتفظ بها والتي تدعى بالتفضيل النقدي مع تغير مستوى الدخل.

يمكننا الحصول على معادلة كميردج للطلب على النقود انطلاقا من معادلة فيشر للمبادلات:

$$M.V=P.Q \quad \dots\dots 1$$

نقوم بتعويض حجم المبادلات Q بحجم الدخل الحقيقي Y في المعادلة 1 فنحصل على:

$$M.V=P.Y \rightarrow M = P.Y.\frac{1}{V}$$

حيث تمثل النسبة  $\frac{1}{V}$  نسبة التفضيل النقدي ويرمز لها بالرمز K ونلاحظ أن العلاقة بين التفضيل النقدي وسرعة دوران النقود هي عكسية<sup>2</sup>.

وتصبح معادلة كميردج النهائية كالتالي:

$$Md=P.Y.K \quad \dots\dots 2$$

حيث:

Md: الطلب على النقود

P: مستوى عام للأسعار

Y: حجم الدخل الحقيقي

K: نسبة التفضيل النقدي

وأهم الافتراضات التي قامت عليها هذه النظرية هي:

- K ثابت في المدى القصير نظرا لكونه يتحدد بعادات الدفع وبنية الجهاز المصرفي والاقتصادي ككل تماما ما هو الشأن بالنسبة لسرعة دوران النقود.
- ثبات حجم الدخل الحقيقي في المدى القصير.

<sup>1</sup> د. زينب حسين عوض الله/ اقتصاديات النقود والمال

<sup>2</sup> حيث يمثل التفضيل النقدي عدم الإنفاق في حين تمثل سرعة دوران النقود عكس ذلك أي الإنفاق.

نلاحظ أن هذه النظرية لم تبتعد كثيرا عن افتراضات نظرية فيشر التي بدورها كانت تقوم على افتراضات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود.

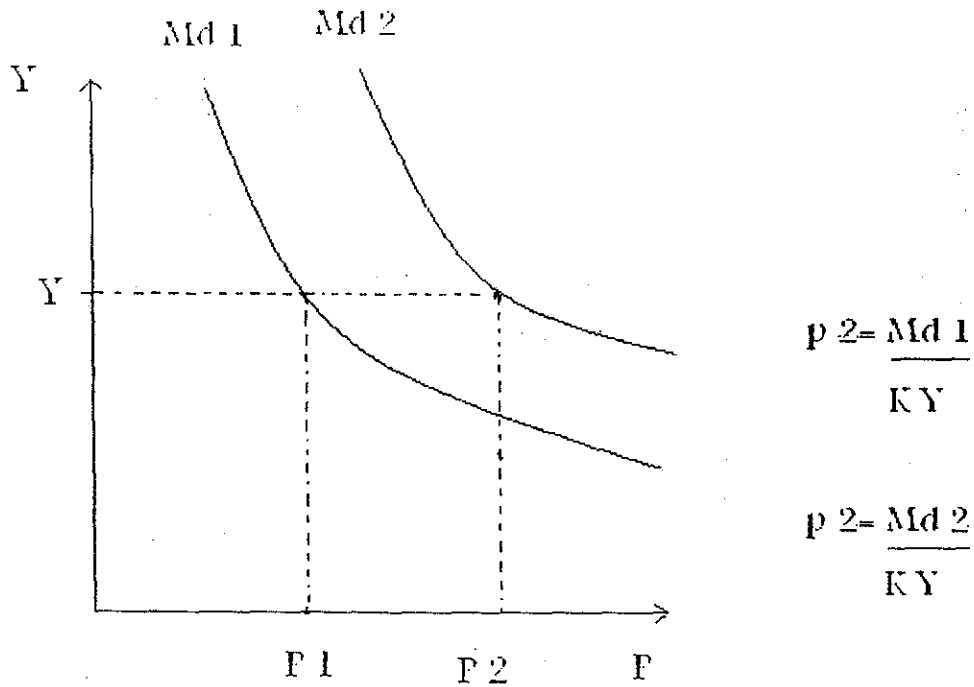
\* العلاقة بين متغيرات معادلة كميردج 2:

يرتبط التفضيل النقدي عكسيا مع المستوى العام للأسعار حيث أنه إذا زاد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها سائلة سوف يؤثر هذا على إنفاقهم وبالتالي تقل كمية النقد المتداولة مما يؤدي

$$\downarrow R = \frac{M\partial}{\uparrow K.Y} \leftarrow \text{إلى انخفاض الأسعار والعكس صحيح.}$$

إذا عدنا للمعادلة 2 نلاحظ أن التغيير في كمية النقود ينعكس فقط على المستوى العام للأسعار مع بقاء  $K$  ثابتة و  $Y$  ثابتة في المدى القصير. والمنحنى التالي يبين ذلك بوضوح:

$$\uparrow P = \frac{\hat{M}\partial}{K.Y}$$



شكل 2: تأثير تغير كمية النقود على مستوى عام للأسعار

من خلال المنحنى 2 نلاحظ أنه إذا كان  $Y$  هو مستوى الدخل الحقيقي و  $Md1$  هي كمية النقود المطلوبة، فإن مستوى العام للسعر هو  $P1$  إذا أصبح لسبب أو لآخر كمية النقود  $Md2$

وبما أن الدخل لا يمكنه الزيادة نظرا لوجود الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل، فإن المستوى العام للأسعار سيرتفع ليصبح  $P2$  وهذا يثبت العلاقة الطردية بين السعر  $P$  وكمية النقود  $M$ .  
- سنقوم بواسطة مقارنة بسيطة بإظهار أوجه الاختلاف بين نظرية كمبرج وفيشر:

نظرية كمبرج	نظرية فيشر
• الطلب يلعب دورا في تحديد $P$	• العرض هو المحدد الأساسي لـ $P$
• إضافة وظيفة ثانية وهي مقياس للقيمة	• اعتبار النقود وسيط للتبادل فقط
• اهتم بفكرة التفضيل النقدي	• اعتمد على فكرة سرعة دوران النقود
• تنبه إلى وجود ظاهرة الاكتناز	• لا وجود للاكتناز أي كل ما يدخل يستثمر
• يجدد الكمية التي يرغب الفرد في الحصول عليها	• حاولت تحديد الكتلة النقدية اللازمة في الاقتصاد

كما لاحظنا فإنه لا يوجد اختلاف جوهري بين النظريتين والاختلاف الوحيد يكمن في طريقة البحث التي اتبعتها كل من النظريتين، حيث نظر فيشر إلى التغير في كمية النقود من جانب العرض (الإنفاق) أما مارشال فقد توجه إلى فكرة أن التغير في كمية النقود من جانب الطلب (عدم الإنفاق).<sup>1</sup>

ولكن النظريتين تبحث نفس الظاهرة وتصل إلى نفس النتيجة وهي أن التغير في كمية النقود سواء أن كان هذا التغير من جانب العرض (حسب فيشر) أو الطلب (حسب مارشال) تؤدي إلى التغير في الأسعار.

## 2- تقييم نظرية الكمية:

منذ ولادة نظرية الكمية وجدت لها معارضي اقتصاديين وقد كانت محاطة بانتقادات كثيرة ولكن لم تستطع القضاء على أفكار ومبادئ هذه النظرية بشكل كامل وذلك لعدة أسباب:<sup>2</sup>  
\* تقوم هذه النظرية على إيجاد علاقة مباشرة وتناسبية بين كمية النقود والسعر، حيث عندما تبالغ السلطات النقدية في إصدار النقود تحدث تغيرات كبيرة في الأسعار وهنا تجد هذه النظرية تطبيقا كاملا وفوري لها. وهي بذلك تقوم بإعطاء حلّ للحد من تغيرات الأسعار وهو التحكم في كمية النقود المصدرة.

<sup>1</sup> د. مصطفى رشدي شحبة/ الاقتصاد النقدي والمصرفي /طبعة الدار الجامعية سنة 1985/ ص 105

<sup>2</sup> محاضرات في النظريات والسياسات النقدية/ بلعوز بن علي/ ديوان المطبوعات الجامعية/2004/ ص 20

\* لقد كانت الظروف السائدة تلك الفترة مطابقة مع أفكار ومبادئ هذه النظرية وهذا ما أدى إلى قبولهما بشكل كبير.

\* لقد استعملت هذه النظرية المعطيات الحسابية والبيانية لتسهيل فهم أفكارها، حيث أدخلت معادلات رياضية لتوضيح العلاقة بين كمية النقود والأسعار وبالتالي هي نظرية علمية بحتة. قامت بتفسير الواقع الاقتصادي.

\* وأهم الانتقادات القديمة التي تعرضت لها نظرية الكمية في تلك الفترة:

- ويليام بيتي (william petty) (1662) أشار إلى عدم صحة هذه العلاقة وكان يعتقد أن انخفاض قيمة النقود أي ارتفاع المستوى العام للأسعار لا يرجع إلى تضخم كمية النقود وإنما إلى انخفاض تكلفة إنتاج هذه النقود.<sup>1</sup>

- توك (toock) (1840) قال إن تغيرات الأسعار لا ترجع إلى كمية النقود بل إلى الطلب الكلي للسلع إذا زاد الطلب على السلع مع بقاء كميتها ثابتة (عرض) تزيد أسعارها لتحقيق التوازن.

- فيسكل (visckel) (1898) يشير في كتابه "الفائدة والسعر" إلى الارتباط الموجود ما بين حركة الفائدة وحركة الأسعار ويقول أن معدل الفائدة هو سعر استخدام رؤوس الأموال فإذا انخفض سيزيد الاستثمار (طلب على سلع إنتاجية) وبالتالي ترتفع الأسعار.<sup>2</sup>

كل هذه الانتقادات لم تستطع كما سبق الذكر إلغاء أهمية نظرية الكمية في تلك الفترة ولكن بوقوع أحداث الكساد العالمي الذي حصل في الـ 1929م وانتقاله إلى أوروبا ومنه إلى العالم، أدى إلى ظهور عيوب الفلسفة الاقتصادية للنظرية الكلاسيكية وكانت هذه التجربة هي البداية في إظهار تطور نظرية الكمية وجاءت بعدها تجربة التضخم النقدي الجامح في الصين في الفترة (1937-1948) لتؤكد عدم صلاحية فروض هذه النظرية.

\* الكساد العالمي (1929-1933): لقد تعرض الاقتصاد الأمريكي إلى ظاهرة الانكماش الاقتصادي وكساد السلع وانخفاض أسعارها وبالتالي لجأت الحكومة الأمريكية إلى تمويل عجزها عن طريق زيادة الإصدار النقدي بهدف زيادة الطلب على النقود لإتمام المبادلات وبالتالي زيادة حجم المعاملات وارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وانتعاش الاقتصاد من

<sup>1</sup> انخفاض كلفة إنتاج الذهب مما يؤدي إلى انخفاض سعر الذهب بالنسبة للسلع الأخرى - انخفاض قيمة النقود

<sup>2</sup> أحمد هني / العملة والنقود / مرجع سابق ص 112

حديد (حسب المنطق الكلاسيكي) ولكن قد حصل العكس وهو انكماش حجم المعاملات وانخفاض أكثر للأسعار والسبب في ذلك هو زيادة الطلب على النقود للاحتفاظ بما على شكل سائل بهدف إشباع حاجات الأفراد المستقبلية لتوقعهم انخفاض أكبر في الأسعار. وقد أدى ذلك إلى انخفاض الطلب على النقود لإتمام المعاملات وتبعه انخفاض معدل سرعة دوران النقود وبذلك نرى أن زيادة كمية النقود لم تؤدي إلى زيادة في الأسعار كما افترضت نظرية الكمية بل أدت إلى انخفاض أكبر في الأسعار.

\* التضخم النقدي في الصين (1937-1948) : حصل في الصين عكس ما تعرض إليه الاقتصاد الأمريكي، حيث زادت كمية النقود المتداولة وارتفعت الأسعار أيضا ولكن بمعدل أكبر وأسرع من زيادة النقود، وقد نتج عن ذلك زيادة في سرعة دوران النقود وهذا راجع لانخفاض الطلب المباشر على النقود (التفضيل النقدي) وارتفاع الإنفاق النقدي والسبب في ذلك توقع الأفراد لارتفاع أكبر للأسعار وهبوط أكبر في قيمة النقود. نستنتج إذن أن زيادة كمية النقود لم تكن السبب الوحيد لارتفاع الأسعار بل هناك سبب آخر وهو زيادة الطلب على السلع وهذا عكس ما افترضته النظرية الكلاسيكية (ثبات كل من  $V$  وحجم المعاملات).

مرورا بهاتين التجربتين نجد أن أهم نقائص وعيوب هذه النظرية تتمثل في مايلي:

➤ مبدأ حياة النقود: واعتبار أن أثر النقود على الحياة الاقتصادية يتجسد في تأثيرها على المستوى العام للأسعار فقد، وقد رفض بعض النقاد هذا المبدأ وأكثروا أن النقود تلعب دورا هاما في تأثيرها على جميع القطاعات الاقتصادية.

➤ العلاقة بين كمية النقود ومستوى العام للأسعار: وقد تعرضت هذه الفكرة لعدة انتقادات:

○ كمية النقود ليست هي السبب الوحيد الذي يؤدي إلى تغيير الأسعار بل هناك أسباب مختلفة تؤثر على هذا الأخير، وقد تكون هذه الأسباب حقيقية بعيدة عن العوامل النقدية (مثل تغيير التكاليف وخاصة الأجور).<sup>1</sup>

○ اعتبار المستوى العام للأسعار متغير تابع وهذا فرض خاطئ حسب رأي بعض النقاد وهو أن العلاقة بين كمية النقود والأسعار ليست وحيدة الاتجاه بل هي علاقة قابلة للانعكاس .

<sup>1</sup> د. إسماعيل محمد هاشم/مذكرات في النقود ولبنوك/دار النهضة العربية/1976 ص 127



○ يشير بعض الاقتصاديين إلى أن العلاقة بين كمية النقود ليست تناسبية، أي أن التغيير في كمية النقود بنسبة معينة لا يؤدي بالضرورة إلى التغيير في الأسعار بنفس النسبة (وهذا ما حصل في الصين والتضخم الجامع الذي تعرضت له).

➤ رفض افتراض النظرية بثبات الحجم الحقيقي للإنتاج وسرعة دوران النقود: حيث يفترض الكلاسيك ثبات حجم المعاملات نتيجة لوجود الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإذا لم يكن الاقتصاد في حالة العمالة الكاملة (يعاني من البطالة) يعني هذا وجود طاقات إنتاجية معطلة، فأى زيادة في كمية النقود لن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بل إلى زيادة حجم الإنتاج والتشغيل.

➤ يمكن أيضا لسرعة دوران النقود أن تتغير بتغير حجم المعاملات وتغير ظروف السوق، وقد رفض بعض النقاد ثبات هذا العامل ويشيرون إلى أنه عامل قابل للتغير، فزيادة كمية النقود ترتفع الأسعار وبالتالي يزيد الأفراد من إنفاقهم خوفا من زيادة ارتفاع الأسعار.

➤ لا تعطي هذه النظرية لظاهرة الاكتناز مكانا في النموذج الاقتصادي: تستبعد هذه النظرية عنصر الزمن والتوقعات من الدراسة وذلك لافتراضها أنه لا يوجد ادخار بدون فائدة أي لا وجود للاكتناز (المدخرات لا تستثمر ولا تعود بفائدة) وهذا ناتج عن اعتبار النقود مجرد صورة فقط وليست أداة للوفاء بالحاجيات المستقبلية.

➤ رفض فكرة النظرية التي تقول سعر الفائدة يتحدد بتفاعل الادخار والاستثمار: اعتبار هذه النظرية أن الادخار والاستثمار عمليين مستقلين عن بعضهما هو ناتج عن افتراض ثبات حجم الدخل وبالتالي عدم تأثيره على الادخار، وبإلغاء افتراض ثبات الدخل نجد أنه إذا زاد حجم الاستثمار هذا يؤدي إلى زيادة الدخل وهو يؤدي بدوره إلى زيادة الادخار وذلك يمكننا أن الادخار والاستثمار ليسا مستقلين وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في تحديد سعر الفائدة.

خلاصة:

كخلاصة يمكننا القول أن التحليل النقدي الكلاسيكي لا يعترف بأي وظيفة إلا دورها كوسيط للتبادل فقط، أي أنه لا يرى بأن النقود أصل كامل السيولة يطلب لذاته وكان هذا المبدأ السبب في تقسيم اقتصادهم إلى نموذجين: "الاقتصاد الحقيقي" "الاقتصاد النقدي" وقد كان هذا الفرض هو نقطة الضعف الأساسية لهذه النظرية.

ونستنتج أيضا بأن نظرية الكمية أكثر انطباقا على الاقتصاديات المختلفة مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة وهذا راجع لجمود جهازها الإنتاجي وبالتالي تحقق افتراض ثبات حجم الإنتاج الحقيقي.

رغم كل الانتقادات التي تعرضت لها نظرية الكمية إلا أنها ساهمت في اكتشاف حقيقة هامة وهي وجود علاقة بين كمية النقود والأسعار والتي لم ينكرها الاقتصاديين الذين جاءوا بعدها. ولقد ألفت الضوء أيضا على خطورة الإفراط النقدي وما يسببه من خلق موجات تضخمية، كما استطاعت أن تقدم تفسيرات لفهم ظاهرة التضخم وبالتالي كان لها الفضل في وضع أسس ومبادئ هامة والتي اعتمدت عليها مختلف النظريات والمدارس في تحليل هذه الظاهرة والعديد من الظواهر الاقتصادية الأخرى.

## المبحث الثاني: النظرية النقدية الكيترية.

### مقدمة:

يظهر الأزمة العالمية لسنة 1929 وما نتج عنها من توقف في الإنتاج وارتفاع نسبة البطالة وكساد السلع، وإفلاس العديد من المؤسسات وانخفاض الأسعار التي أثرت على أرباح المستثمرين وبالتالي على دخل الأفراد، أصبحت النظرية الكلاسيكية غير صالحة للتطبيق في ظل هذه الأزمة التي مسّت معظم الدول الرأسمالية الكبرى خاصة الدول الأوروبية.

ولم تكف نتائج هذه الأزمة أن تمضي حتى تعرض العالم إلى حرب عالمية ثانية التي حطمت الاقتصاد العالمي ككل، وفي هذه الفترة السيئة كان من الضروري وجود نظرية أخرى تعالج هذه الظروف الجديدة وتقوم بتقديم تفسير لما يحصل وإيجاد حل له، وهنا ظهر (J. M. Keynes) من خلال كتابه "النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة" أو "la théorie générale" في سنة 1936 لتقوم بوضع أفكار ومبادئ وفروض مناقضة نوعاً ما لمبادئ النظرية التقليدية، لقد اهتم كيتر بشكل خاص بإبراز الدور الذي تلعبه النقود في التأثير على جميع القطاعات الاقتصادية بعدما كانت تعتبر عنصر حيادي أو مجرد صورة فقط، وبالتالي انتقل الاهتمام من دراسة التغير في الأسعار إلى دراسة سلوك النقود وتحليل آثارها على مختلف أوجه النشاط.

قدّم كيتر في نظريته تحليلاً جديداً للتضخم مناقضاً للتحليل الكلاسيكي وهذا ما سنتطرق إليه من خلال النظرية النقدية الكيترية.

### 1- التحليل النقدي الكيترية:

يعتبر تحليل كيتر "تحليلاً نقدياً بحتاً" لاهتمامه بالنقود وإدخال المتغيرات النقدية في النشاط وإدماجها مع المتغيرات الحقيقية، ومن ثم حصر كيتر موضوع نظريته في الفكرة التي تقول أن التغير في كمية النقود يمكن أن يؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية (مستوى العمالة - حجم الإنتاج - مستوى الدخل - الادخار والاستثمار) والتي تنعكس بدورها على التغير في المستوى العام للأسعار.<sup>1</sup>

ولتفسير أسباب الأزمة التي وقع فيها الاقتصاد جاء كيتر بفكرة:

\* الطلب الكلي الفعال: وهو يشمل كل المبالغ المنفقة من طرف جميع الوحدات الاقتصادية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> يمكن لكمية النقود أن تؤثر على الأسعار ولكن بشكل غير مباشر.

<sup>2</sup> د. محمد عبد المنعم عفراد. أحمد فريد مصطفى/ الاقتصاد النقدي والمصري بين النظرية والتطبيق /مؤسسة شباب الجامعة سنة 2000/ص 129

حيث اعتبر كيتز أن الطلب هو المحدد الأساسي للدخل وحجم العمالة ومستوى الإنتاج وبالتالي المستوى العام للأسعار، ويتكون هذا الطلب من طلب على السلع وخدمات استهلاكية+طلب على سلع استثمارية.

وقد قامت النظرية الكيتزية على مجموعة من الأفكار أهمها:

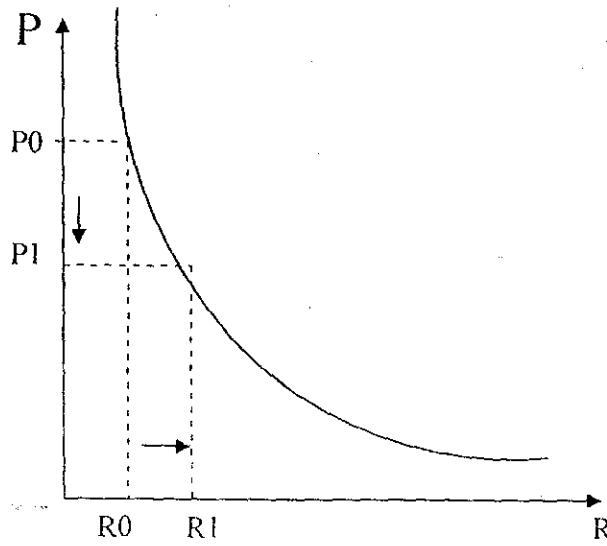
\* يؤكد كيتز على أن التغير في المستوى العام للأسعار يعود بصفة أساسية إلى تغيرات سعر الفائدة والتفاوت الذي ينتج بين الادخار والاستثمار، حيث أنه مع تعادل الادخار والاستثمار عند سعر الفائدة التوازني الذي يكون مساويا للسعر النقدي<sup>1</sup> تستقر الأسعار وتصبح ثابتة، ولكن يرى كيتز أنه ليس بالضرورة أن يكون الادخار مساويا للاستثمار، من الممكن وجود اختلاف بينهما، وهذا الاختلاف هو الذي يحدد الدخل القومي (مستوى الأسعار) والذي بدوره يعيد التوازن بين الادخار والاستثمار من جديد وهنا يمكن التمييز بين حالتين:

- إذا أصبح الاستثمار أكبر من الادخار بسبب انخفاض سعر الفائدة، في هذه الحالة يلجئ المستثمرين إلى تمويل مشاريعهم عن طريق الاقتراض من البنوك ويؤدي هذا إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية، بالتالي ارتفاع أسعارها وزيادة الإنتاج وارتفاع مستوى العمالة، وينتج عن ذلك ارتفاع مستوى العام للأسعار الذي يشجع بدوره المستثمرين على زيادة استثماراتهم للحصول على أرباح أكثر وتستمر الأسعار في التضخم.

- في الحالة الثانية يحدث العكس، يكون سعر الفائدة مرتفع ما يدفع المستثمر إلى التقليل من استثماراته لتفادي الخسائر ويصبح الادخار أكبر من الاستثمار وينتج عن هذا انخفاض في الطلب ونقص الدخل وبالتالي انخفاض الأسعار ← بطالة. ويمكن للسلطة النقدية أن تعالج هذا الوضع عن طريق التحكم في سعر الفائدة وتخفيضه بزيادة عرض النقود.

يُجد أن سعر الفائدة عند كيتز يلعب دورا هاما إلى جانب كمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار (انظر الشكل 3).

<sup>1</sup> يتحدد سعر الفائدة في السوق النقدي بتفاعل عرض النقود و الطلب عليها، و سعر الفائدة التوازني هو ما سماه كيتز بالكفاءة الحدية لرأس المال و هو السعر الذي يتساوى عنده الادخار مع الاستثمار.



الشكل 3: العلاقة بين الأسعار وسعر الفائدة

\* من أهم النقاط أيضا التي اختلف فيها كثير عن النظرية الكلاسيكية وهي حالة التشغيل الكامل والتي كانوا يعتبرونها الحالة العادية والوحيدة في الاقتصاد، في حين يرى كثير أنما حالة واحدة وخاصة فقط من بين عدة حالات فحسب رأيه يمكن أن يكون الاقتصاد في حالة توازن (حجم إنتاج توازني) عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، إذن هو يؤكد على وجود البطالة والتي كانوا يرفضونها الكلاسيك ويقولون أنه لا وجود للبطالة وإن وجدت فهي اختيارية.<sup>1</sup>

يرى كثير أن مستوى العمالة هو عنصر أساسي لتحديد مستوى الأسعار، وأن هذا التغير في الأسعار الناتج عن التغير في كمية النقود هو مجرد انعكاس لتأثير هذه الأخيرة على حجم التشغيل.

\* نادى كثير بضرورة تدخل الدولة في حالات عدم التوازن وذلك للتأثير على حجم الطلب الكلي عن طريق سياستين:

- خفض سعر الفائدة ← زيادة المعروض النقدي { التمويل بالتضخم ، السياسة

النقدية (politique monétaire)

<sup>1</sup> الفرد الذي يبقى في بطالة هو الفرد الذي يطالب بأجر نقدي يفوق إنتاجه الحدية على هذا الأساس فإن هذه البطالة هي بطالة إرادية وهي البطالة الوحيدة الممكنة في الاقتصاد الكلاسيكي.

السياسة المالية (politique budgétaire) { - زيادة إنفاق الحكومي  
- تخفيض الضرائب

في حالة الكساد وفي حالة التضخم نادى كثير بالعكس.

## 2- نظرية تفضيل السيولة:

على عكس الكلاسيك اعتبر كثير أن النقود سلعة مثل باقي السلع عليها طلبا مباشرا في حد ذاتها (كما سبق الذكر) وبما أن الكلاسيك قد أشاروا إلى أن الطلب على النقود هو طلب مشتق ويكون لغرض المعاملات فقط، أصر كثير على رفض هذه الفكرة وأكد أن الأفراد يمكنهم طلب النقود للاحتفاظ بها على شكل سائل لعدة أسباب وليس لسبب واحد وهذا ما أطلق عليه "التفضيل النقدي"<sup>1</sup> ولقد احتل هذا المفهوم مكانا مهما واسعا في النظرية النقدية لكثير وهذا ما ميزه عن نظرية كمية النقود.

## 1-2 عرض النقود:

تحدد كمية النقود المعروضة دائما من قبل السلطات النقدية<sup>2</sup> وهي تتمثل في جميع وسائل الدفع وتتكون هذه الكمية النقدية من نقود ورقية ومعدنية يصدرها البنك المركزي ونقود الودائع التي تخلقها البنوك التجارية<sup>3</sup> (والتي تمثل الآن أكبر نسبة من المعروض النقدي) ويكون تأثير البنك المركزي على حجم النقود الورقية بشكل مباشر أما نقود الودائع فهو يستعمل أدوات متعددة للتحكم فيها (مثل نسبة الاحتياطي القانوني، سياسة السوق المفتوحة... الخ)

## 2-2 الطلب على النقود

بدأ دراسته للطلب على النقود بالتساؤل عن الأسباب التي تجعل الفرد يحتفظ بأرصدة نقدية سائلة ووجد أن هناك ثلاث دوافع لتفضيل السيولة وهي:

- دافع المعاملات: يقوم الأفراد بالاحتفاظ بالنقود كهدف إتمام معاملاتهم اليومية في الفترة الواقعة بين استلام الدخل وإنفاقه ويرتبط هذا الدافع بوظيفة النقود كوسيط للتبادل ويعتبر من أهم وأقدم ولم يأت كثير هنا بالشيء الجديد.

<sup>1</sup> يختلف التفضيل النقدي لكثير عن التفضيل النقدي لمارشال الذي يشمل الطلب لدافع المعاملات فقط.

<sup>2</sup> وهي البنك المركزي والحزينة العامة والبنوك التجارية.

<sup>3</sup> Benhalima ammour/ monnaie et régulation monétaire /édition sahhab/ 1997/ p7

ويتأثر هذا النوع من الطلب (DT) تأثر مباشر بالدخل (Y) حيث كلما زاد الدخل يزيد طلب النقود لهذا الغرض كما يعتبر هذا الطلب غير مرن بالنسبة لـ R (سعر الفائدة):

$$DT=f(y)$$

• دافع الاحتياط: ويقصد به ميل الأفراد للاحتفاظ بالنقود في شكل سائل لمواجهة النفقات الغير المتوقعة والمفاجئة في المستقبل كالمرض والبطالة.

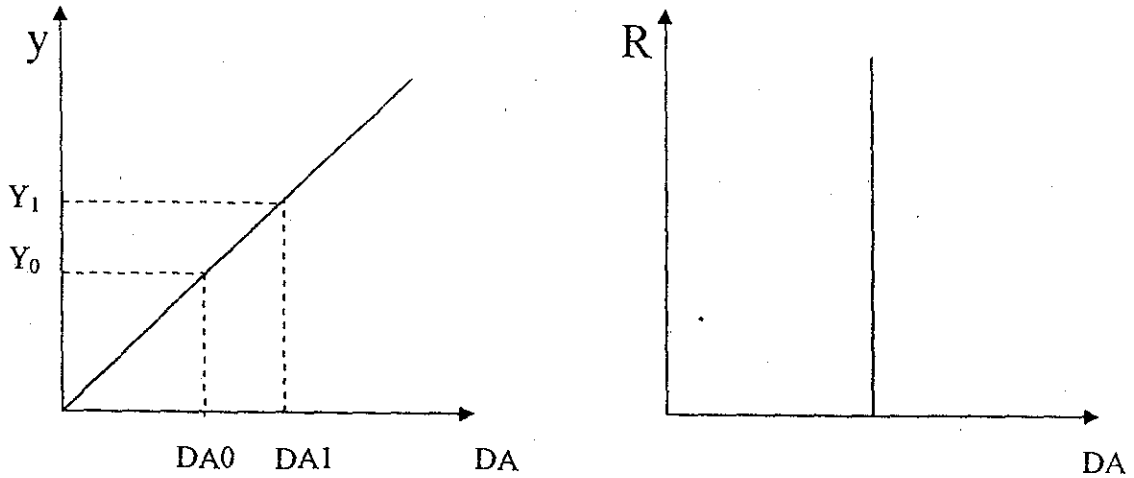
ويتوقف هذا الطلب (DP) أيضا على مستوى الدخل  $DP=f(y)$

نجد أن الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط هو دالة لمتغير الدخل.

$$DA=DT+DP=f(y)$$

حيث DA هو الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط.

ويمكن التعبير عنهم بيانيا كالتالي:



الشكل 5: العلاقة بين DA والدخل Y

الشكل 4: عدم مرونة DA لسعر الفائدة

• دافع المضاربة: <sup>1</sup> (speculation) يمثل هذا النوع من الطلب الإضافة الجديدة التي جاء بها كيتز وميزته عن التحليل الكلاسيكي، يرتبط هذا الطلب بكون النقود مخزن للقيمة.

<sup>1</sup> عرف كيتز المضاربة على أنها إجراء توقعات على تغير قيمة الأصول المالية (كالسندات) وذلك بهدف حصول الفرد على ربح يتج عن الفرق بين سعر الحالي (شراء) والسعر المستقبلي (بيع).

يقوم الأفراد بتخصيص جزء من الأرصدة النقدية السائلة لتحقيق الأرباح عن طريق المضاربة في السندات، وذلك باستغلال الفرص الناتجة عن تغيرات أسعار الفائدة والتي تؤدي إلى تغير أسعار هذه السندات.

يقول كيتز أنه يوجد شرط أساسي لنجاح عملية المضاربة عند الأفراد وحصولهم على أرباح أو خسائر وهو عنصر "عدم التأكد" فمع توفر هذا الشرط يقوم الأفراد بالتوقعات لأسعار الفائدة المستقبلية ومقارنتها مع الأسعار الحالية وبالتالي اتخاذ القرار المناسب لهم واختيارهم بين الاحتفاظ بالنقود (بيع السندات) أو الاحتفاظ بالسندات (شراء سندات) مع العلم أن النقود لا تأت بأي فائدة نقدية ولا تتأثر بالتغيرات في سعر الفائدة أما السندات فالعكس لها فائدة ثابتة .

وفي المثال التالي يبين كيف يقوم الفرد بالاختيار بين النقود والسندات:

➤ سعر السند الاسمي: 200000 دج

➤ سعر الفائدة الثابت هو: 10% ومنه قيمة الفائدة التي تعود من السند هي 20000 دج

سنويا

➤ إذا ارتفع سعر الفائدة في السوق وأصبح 20% هذا يؤدي إلى انخفاض سعر السند في

السوق إلى 100000 دج لأنه يوجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة وسعر الأوراق المالية

التي تأت بهذه الفائدة.

200000 ← 10% ← 20000

100000 ← 20% ← 20000

في هذه الحالة يلجئ الأفراد إلى شراء السندات ويحولون كل الأرصدة النقدية التي في حوزتهم إلى سندات نظر الانخفاض سعرها، متوقعين بذلك ارتفاع سعرها في المستقبل وحصولهم على أرباح رأسمالية نتيجة لفرق سعر البيع - سعر الشراء:

- أما إذا انخفض سعر الفائدة إلى 5% فسيرتفع سعر السند ليصبح 400000 دج ليحقق

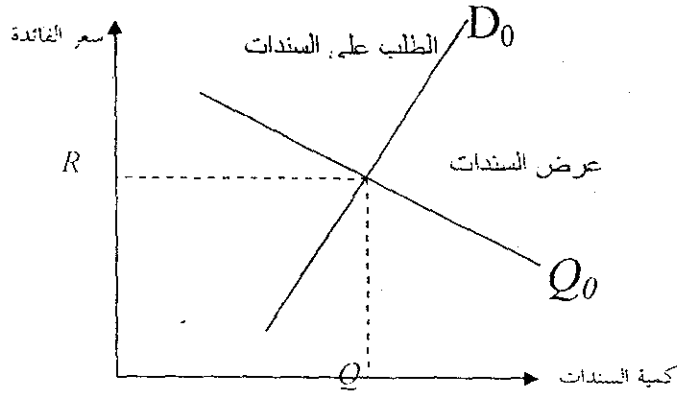
نفس العائد بسعر فائدة 10% (20000 دج)

200000 ← 10% ← 20000

400000 ← 5% ← 20000



وفي هذه الحالة يقوم المضاربين ببيع كل السندات خوفا من تحملهم الخسائر في المستقبل نظرا لارتفاع السند إلى حد كبير، وتوقع انخفاضه في المستقبل ومن جهة أخرى لحصولهم على أرباح رأسمالية قدرها 200000 دج وهنا يكون طلب الأفراد على النقود لا نهائي. وفي حالة توازن سوق السندات تكون الكمية المطلوبة من السندات مساوية للكمية المعروضة منها.



$$D_0 = f(R)^+$$

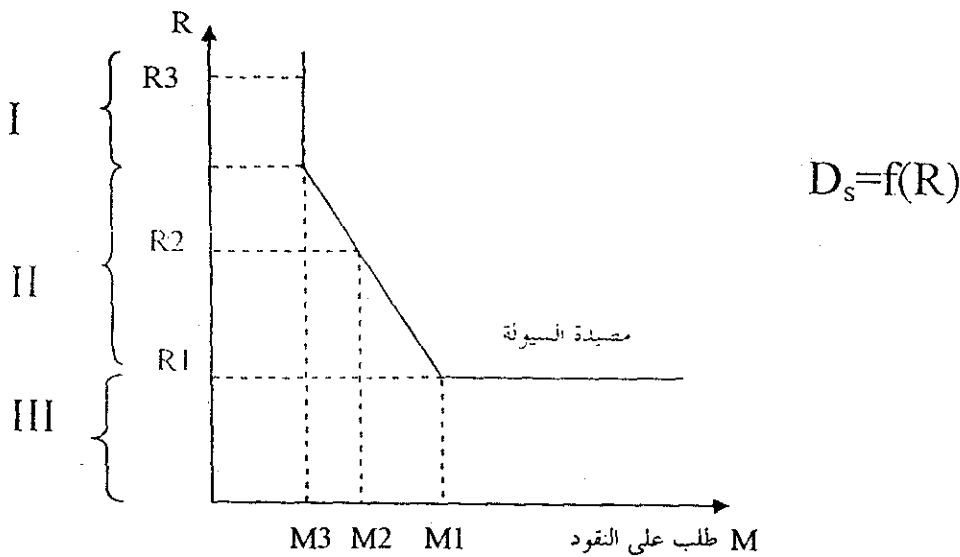
$$D_0 = f(R)^-$$

$$D = Q \text{ : عند التوازن}$$

الشكل 6: توازن سوق السندات

من المنحنى يتبين لنا أن هناك علاقة طردية بين كمية السندات المطلوبة ومعدل الفائدة وهناك علاقة عكسية بين كمية السندات المعروضة ومعدل الفائدة.

➤ إذن مما ذكر نستنتج أن الطالب على النقود لغرض المضاربة يتوقف على أسعار الفائدة حيث تربط بينهم علاقة عكسية.



الشكل 7: الطلب على النقود لغرض المضاربة

➤ في الجزء الأول من (الشكل 7) يكون سعر الفائدة  $R_3$  مرتفع جدا مما يدفع بالأفراد إلى استثمار أموالهم في شراء السندات فتكون كمية النقود المطلوبة  $M_3$  أقل مما يمكن وعديمة المرونة.

➤ وكلما انخفض معدل الفائدة على مستوى  $R_3$  إلى  $R_2$  تزيد كمية النقود المطلوبة  $M_3$  إلى  $M_2$  (جزء II)

➤ أما في الجزء III يكون معدل الفائدة  $R_1$  منخفض جدا فيقرر الأفراد الاحتفاظ بأموالهم فضلا عن استثمارها في شراء السندات فيكون الطلب على النقود مرنا مرونة لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة حيث في هذه الحالة لا يجد الأفراد أي فائدة من شراء السندات نظرا لانخفاض سعر الفائدة إلى حد كبير وهذا ما أطلق عليه كيتز بـ "مصيدة السيولة"<sup>1</sup> ومهما زادت كمية النقود المعروضة نتيجة مباشرة إلى الاكتناز والتفضيل لدى الأفراد وليس العكس.

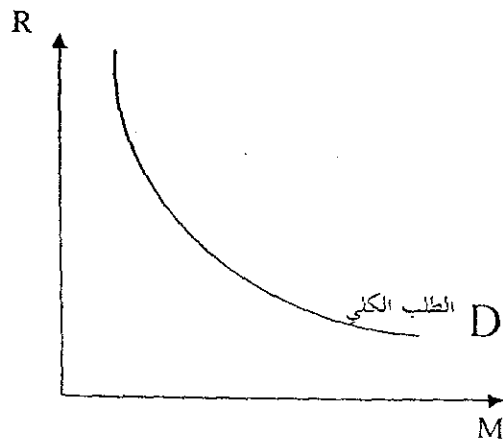
إذن يمكننا توضيح دالة الطلب الكلي على النقود عند كيتز كالآتي:

$$D = f(y, R) \quad \text{حيث } D = D_a + D_s$$

$D$ : الطلب الكلي على النقود

$D_a$ : الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط

$D_s$ : الطلب على النقود لغرض المضاربة



الشكل 8: الطلب الكلي على النقود

إذن يتوقف الطلب الكلي عند كيتز على عاملين هما الدخل ومعدل الفائدة.

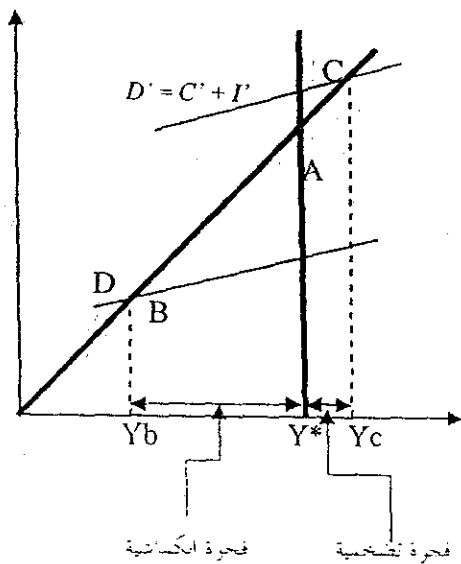
<sup>1</sup> بلعزوز بن علي / محاضرات في النظريات والسياسات النقدية / ديوان المطبوعات الجامعية 2004 / ص 56

### 3- الفجوة التضخمية لكيتز:

كان كيتز أول من أدخل مفهوم الفجوة التضخمية (écart inflationniste) في دراسته للتضخم وذلك من خلال كتابه (how to pay for war)<sup>1</sup> وقد ساهم هذا المفهوم في تطوير نظرية التضخم حيث أصبح اهتماما منصبا أكثر على البحث عن مقياس كمي للضغط التضخمي يساعد بذلك السلطات في وضع سياساتها (النقدية، المالية) بهدف تحقيق استقرار الأسعار.

تمثل الفجوة التضخمية عند كيتز الفرق بين الطلب الكلي على السلع والعرض الكلي لهذه السلع عند مستوى العمالة الكاملة والذي يسمى فائض الطلب الكلي، أو بمعنى آخر هي انخفاض كمية السلع الموجودة في السوق عن القدرة الشرائية للمستهلكين "فائض في القدرة الشرائية" حيث يزيد طلب الأفراد على السلع في حين تبقى كمية هذه السلع ثابتة (محدودة) في السوق وهذا ما يؤدي إلى زيادة سعرها كونها مطلوبة بشدة، وبالتالي تنشأ فجوة تضخمية في السوق وذلك من خلال الإفراط في الطلب على السلع أو الإفراط في عرض النقود.<sup>2</sup>

الفجوة التضخمية = الإفراط في الطلب على السلع + الإفراط في عرض النقود



الشكل 9

D، D: الطلب الكلي

$Y^*$ : دخل العمالة الكاملة

C: فائض في الطلب

B: بطالة

A: توازن

<sup>1</sup> La monnaie dans l'économie / gilles jacoud / 3<sup>e</sup> édition actualisée/1994/p 22

<sup>2</sup> صبحي تادرس فريضة/د.مدحت محمد العقاد/ البنوك والنقود والعلاقات الدولية/1983/ص 254

في النقطة A يكون الاقتصاد في حالة توازن (الطلب=عرض السلع) عند دخل التوازن  $Y^*$  (دخل العمالة الكاملة) إذا زاد الطلب وأصبح D فينتقل نقطة من A إلى C نتيجة لزيادة الأسعار حيث أن زيادة الطلب لن يؤدي إلى زيادة العرض لأن الدخل يكون في الحالة الأقصى، كل الطاقات مستخدمة وبالتالي ترتفع الأسعار لمواجهة الارتفاع في الطلب وتنشأ بذلك فجوة تضخمية.

#### 4-تضخم جذب الطلب:

لقد أرحح كثير ظهور التضخم في دراسته إلى التقلبات التي تنشأ بين العرض الكلي من جهة والطلب الكلي على السلع من جهة أخرى، وليس إلى التغير في كمية النقود (حسب الكلاسيك) فيرى كثير أن زيادة الطلب الفعال على العرض سوف تؤدي إلى تضخم الأسعار لكي يعود التوازن بين الطلب والعرض الكلي من جديد وهذا في حالة الاستخدام الكامل منحنى 9. من المنحنى نلاحظ أنه عند التوازن يكون العرض مساويا للطلب  $D=0$  فنحصل على نقطة التوازن A عند سعر التوازن P إذا زاد الطلب لسبب أو لآخر سينتقل منحنى الطلب من D إلى D مع بقاء العرض ثابت (استخدام كامل) لينشأ في ذلك فائض في الطلب قيمته  $(y-\bar{y})$  وبذلك يرتفع السعر من P ليصبح P وهذا ما سماه كثير بتضخم فائض الطلب وعلى هذا الأساس ميز كثير في تحليله لتضخم بين حالتين:<sup>1</sup>

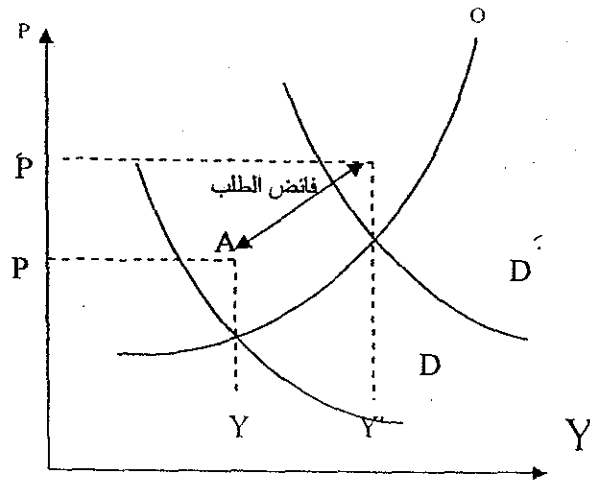
➤ حالة التشغيل الجزئي: يتميز الاقتصاد هنا بوجود موارد إنتاجية معطلة أي غير مشغلة كليا بما في ذلك الموارد البشرية (بطالة) وأي زيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي، مما ينتج عنه زيادة الإنتاج، أي أن العرض هو الذي يمتص الفائض النقدي وذلك نتيجة لمرونة الجهاز الإنتاجي واستعمال الطاقات المعطلة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأجور بسبب زيادة حجم التشغيل وينتج عن ذلك زيادة في تكاليف الإنتاج، وهنا تبدأ الأسعار بالارتفاع قبل الوصول إلى العمالة الكاملة، وهذا ما أطلق عليه كثير "شبه التضخم" ويقول أن هذا التضخم مستحب لأنه يحفز على زيادة الإنتاج بسبب ارتفاع الأرباح.

<sup>1</sup> د. زينب حسين عوض الله/ مرجع سابق ص 256

➤ حالة التشغيل الكامل: في هذه الحالة كل الموارد الإنتاجية مستغلة استغلالاً كاملاً، ولا مجال لزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الطلب الفعال لن يقابله زيادة في العرض، بل سوف تنصرف إلى ارتفاع مستويات الأسعار لإعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وهو التضخم الحقيقي.

كلما اقتربنا من العمالة الكاملة كلما انخفضت مرونة العرض الكلي وبالتالي الزيادة المستمرة في الطلب على السلع تحدث تضخم الأسعار.<sup>1</sup>  
وكخلاصة يمكننا القول أن تضخم الطلب عند كثير ينشأ بسبب زيادة كمية النقود المصحوبة بزيادة الميل الحدي للاستهلاك مع ثبات العرض.<sup>2</sup>

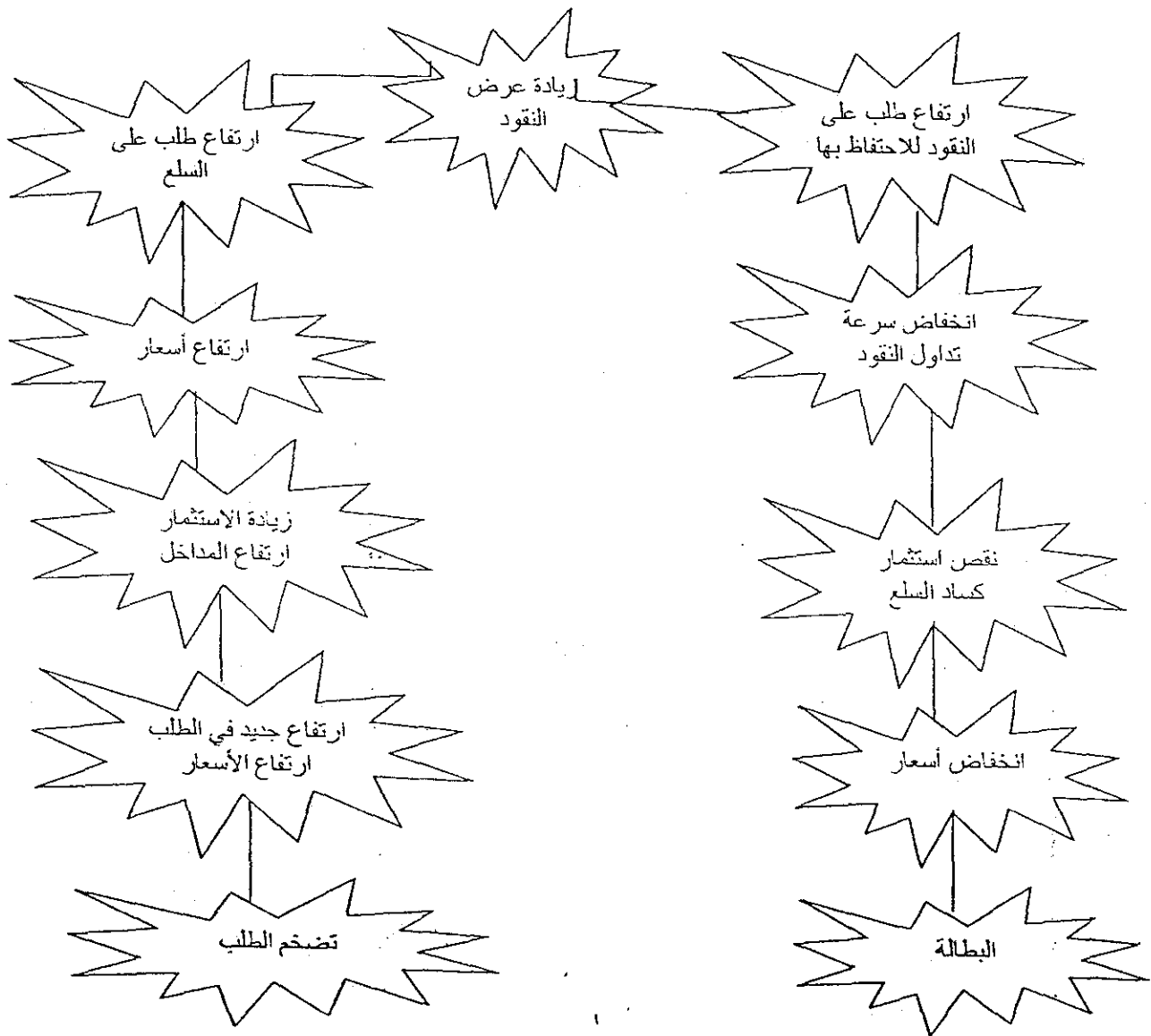
كما أشار كثير يمكن أن ينتج عن ارتفاع كمية النقود ميل الأفراد للاحتفاظ بها على شكل سائل وليس للطلب على السلع، وهنا لن ترتفع الأسعار لذلك نجد أنه اعتمد في دراسته للتضخم على الطلب الفعال إضافة إلى كمية النقود، وتوصل إلى نتيجة فادها أنه إذا لم يصاحب الزيادة في كمية النقود ارتفاع في مستوى الطلب في حالة العمالة الكاملة تنخفض الأسعار.



الشكل 10: تضخم فائض الطلب

<sup>1</sup> د. إسماعيل محمد هاشم/ مرجع سابق ص 199

<sup>2</sup> قد يكون العرض إما لعجز الجهاز الإنتاجي عن التوسع أو لعدم كفاية المخزون عن مواجهة الطلب أو يكون هذا العجز اختياري عند بعض القطاعات.



شكل 11: اعتماد كثير على الطلب التفاعل في تحليله لظاهرة التضخم

## 5- تقييم النظرية النقدية لكثير:

استطاع كثير أن يقدم تحليلاً و تفسيراً كاملاً عن الأوضاع الاقتصادية التي سادت فترة الكساد العالمي 1929، والتي عجزت النظرية الكلاسيكية عن حلها، فكانت أفكاره مبادئه صداً كبير على الحياة الواقعية ويظهر ذلك في مواجهة المشاكل التي اعترضت الاقتصاد في ذلك الوقت. وأهم المبادئ التي جاء بها كثير متقدماً بذلك النظرية الكلاسيكية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- كان لكثير الفضل في إدماج الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي.

- اهتم بدور النقود ودراسة وأكد على تأثيرها في سعر الفائدة وتحديد مستوى الدخل والتشغيل وعكس الكلاسيك الذين اعتبروا أن التأثير الوحيد للنقود هو على المستوى العام للأسعار.
  - اهتم بالطلب المباشر على النقود ولم يعتبر النقود مجرد وسيط للتبادل.
  - وقد أدخل وظيفة النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة) وهذا ما ميزه عن التحليل التقليدي.
  - أكد كثير أيضا على أهمية سعر الفائدة كظاهرة نقدية في النشاط الاقتصادي وخاصة تأثيره على التدخل القومي والمستوى العام للأسعار.
  - حسب التحليل الكلاسيكي يتحدد سعر الفائدة بتعادل الادخار مع الاستثمار بينما عند كثير يتحدد بالطلب على السيولة وعرض النقود، والدخل القومي هو الذي يحدد بتعادل الادخار مع الاستثمار.
  - رفض كثير فكرة العمالة الكاملة وثبات الدخل القومي وقام بدراسته عند كل مستوى من مستويات العمالة.
  - أعطى كثير دور للسياسة المالية (الحكومة) للقضاء على البطالة والتضخم وقال أنه في حالة الانكماش يقتضي الأمر زيادة الإنفاق القومي أي خلق عجز في الميزانية والعكس في حالة التضخم يجب التخفيض من الإنفاق أي خلق فائض في الميزانية في حين أن النظرية الكلاسيكية كانت ترى بأن التحكم في كمية النقود هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على البطالة والتضخم وذلك بإتباع سياسة النقود الغالية في حالة التضخم وسياسة النقد الرخيص في حالة الكساد.
  - وبالتالي نجد أن كثير ربط السياسة النقدية والسياسة المالية في إطار واحد .
  - لقد اعتبر كثير أن دالة الطلب على النقود هي دالة غير ثابتة وغير مستقرة عكس ما اعتبره الكلاسيك من ثبات واستقرار دالة الطلب.
- ورغم كل هذه الايجابيات التي جاء بها كثير إلا أنه تعرض هو الآخر إلى نقد ومعارضة شديدين من قبل العديد من الاقتصاديين وأهم هذه الانتقادات:

- لم تختلف النظرية الكيترية كثيرا عن نظرية الكمية فهي أيضا تشير إلى تأثير كمية النقود في الأسعار والفرق بين النظريتين هو نوع هذا التأثير حيث يرى كيتر أن كمية النقود تؤثر في الأسعار بطريقة غير مباشرة.
- لقد كان لحجم التشغيل دور كبير في التأثير على الأسعار عند كيتر وهذا جعل من عنصر الأجور المسؤول الأكبر في ظهور ضغط تضخمية مما يدفع إلى تثبيت الأجور بمنع ارتفاع الأسعار، وهذا قد يؤدي إلى الحد من الإنتاجية ولذلك يقول بعض النقاد أن زيادة حجم العمالة ليس السبب الأهم لارتفاع الأسعار، ويمكن لهذه الأخيرة أن ترتفع إلى 3 أسباب:
- ✚ سعي المستثمرين إلى تحقيق أقصى ربح ممكن وبالتالي أي زيادة في تكاليف الاستثمار تعوض عن طريق رفع الأسعار لاجتناب الخسارة والحصول على أرباح سريعة.
- ✚ تحاول بعض المشروعات تعويض النقص الموجود في هيكلها الإداري وعدم تطورها مع التكنولوجيا وسوء الإدارة عن طريق الأسعار.
- ✚ تحكّم بعض المشروعات الحديثة في السوق واحتكارها له، يؤدي إلى تحديد الأسعار بصفة تحكّمية.
- إن الظروف التي نشأت فيها النظرية الكيترية جعلت أفكارها متأثرة بالحالة التي سادت آنذاك، ولذلك جاء تحليل كيتر محصورا في دراسة أزمة الكساد على وجه الخصوص واهتمّ بظاهرة البطالة وتقدم الحلول المناسبة للوصول إلى العمالة الكاملة، وقد لا تكون أفكار هذه النظرية صالحة في ظروف أخرى مع العلم أنه لم يتعامل مع حالة التضخم.
- لقد نادى كيتر بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق الزيادة في حجم إنفاقها ولكن هذا قد أدى إلى ظهور عجز مستمر في الموازنة العامة للدولة، ولتغطية هذا العجز لجأت الدولة لعدة أساليب أثرت على توازن الاقتصاد:
- ✚ زيادة الضرائب على الدخل والثروة = ضعف الاستثمار.
- ✚ الإفراط في إصدار النقود ← زيادة عرض النقود على الطلب علينا ← اختلال التوازن
- ✚ زيادة اقتراض الحكومة من الأفراد ← تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام ← سوء تخصيص الموارد.



- اهتمام كبير بتحقيق العمالة الكاملة أدى إلى جعل هذا الأخير الهدف الأساسي للحكومات وهذا ما اعتبرته نقابات العمال نقطة ضعف استغلتها كفرصة للمطالبة الدائمة بزيادة الأجر.
- أعطى كبير أهمية خاصة للسياسة المالية على حساب السياسة النقدية وهذا ما أدى إلى تفشي ظاهرة التضخم في فترة السبعينات.

خلاصة :

لقد اتجه كثير في تفسيره إلى أسباب ظهور التضخم إلى عامل الطلب الكلي كوسيط تؤثر فيه كمية النقود ويؤثر بدوره على تضخم الأسعار، ونجد أن تحليله أكثر تطابق على اقتصاديات الدول الرأسمالية نظرا لمرونة جهازها الإنتاجي، وتمتعها كفاءة صناعية عالية وعند الوصول إلى الاستخدام الكامل ويصبح العرض ثابت يكون هناك تشابه بينها وبين الدول المتخلفة وفي هذه الحالة تكون نظرية الكمية أكثر تعبيرا على هذه الظروف.

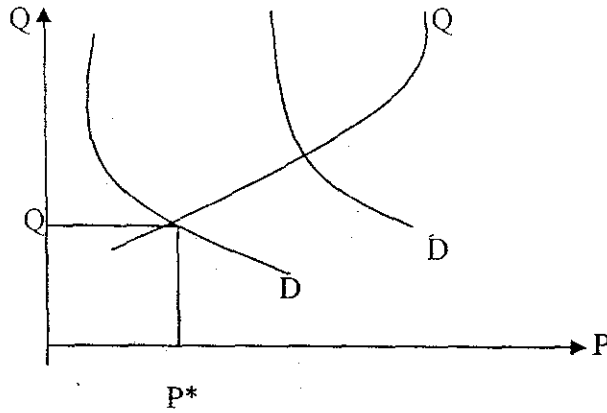
لقد أصر كثير على أن البطالة والتضخم هما ظاهرتان عكسيتان وأن الاقتصاد يمكن أن يشهر حالة واحدة فقط إما البطالة مع معدل ضئيل للتضخم أو التضخم مع حالة العمالة الكاملة ولذلك لم يستطع تفسير حالة "الكساد التضخمي" أو "التضخم الركودي" الذي عرفها نظام الرأسمالي وهي معيشة التضخم والبطالة في وقت واحد وذلك بعد الحرب العالمية (2).  
ولذلك رأى بعض الاقتصاديين (النقديين) أن النظرية الكيثرية هي سبب ظهور الأزمات الاقتصادية في الدول الرأسمالية، ومع ظهور قصور هذه النظرية نشأت مدرسة أخرى بأفكار ومبادئ جديدة.

### المبحث 3: نظرية تضخم التكاليف والتضخم الهيكلي.

#### مقدمة:

لقد تعرضنا من خلال ما سبق إلى تضخم جذب الطلب عند كبر مع ثبات العرض، ولكن قد لوحظ في ذلك الوقت أن زيادة الطلب قد أدت إلى ارتفاع الأسعار مع وجود طاقات إنتاجية معطّلة ولذلك اتجه بعض الاقتصاديين إلى أن الطلب ليس السبب الوحيد لظهور التضخم ليظهر نوع آخر من التضخم وهو "تضخم التكاليف" وينظر هذا النوع من التضخم إلى ارتفاع الأسعار من جانب العرض (المنتج).

إذن نجد أن التغير في المستوى العام للأسعار من خلال السوق يكون من جهة الطلب أو جهة العرض، وعند التوازن يكون العرض مساويا للطلب  $Q=D$  عند السعر التوازني  $P^*$ .

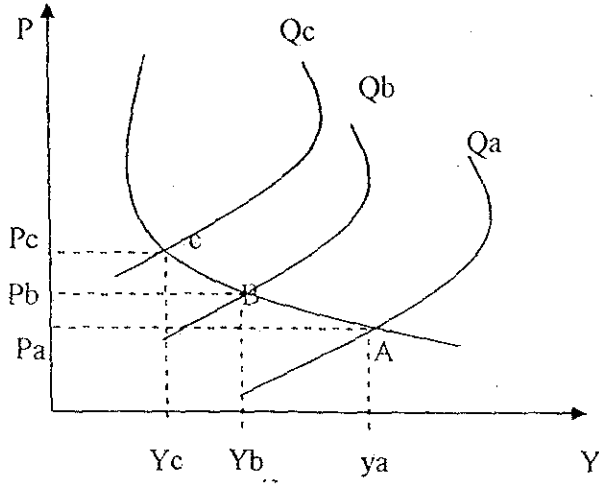


الشكل 12: تأثير العرض والطلب على المستوى العام للسعر

#### 1- التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف:

إن ارتفاع نفقات الإنتاج وخاصة تكلفة العمل ينتج عنه تضخم في الأسعار ويعرف هذا النوع من التضخم "بتضخم التكاليف"<sup>1</sup>، ويكون ذلك بزيادة العرض مع ثبات الطلب على السلع حسب الشكل التالي: (inflation par les cox).

<sup>1</sup> برنيه و. إ. سيمون/ترجمة د. عبد الأمير إبراهيم شمس الدين/أصول الاقتصاد الكلي/ ص 300



الشكل 13: تضخم التكاليف

من خلال (الشكل 12) يكون  $Y_a$  مستوى الإنتاج عند الاستخدام الكامل والذي يتحدد بتقاطع منحنى العرض  $Q_a$  ومنحنى الطلب الكلي  $D$  عند السعر  $P_a$ . عند انتقال منحنى العرض من  $Q_b$  إلى  $Q_a$  مع بقاء منحنى الطلب  $D$  ثابت ينخفض مستوى الإنتاج من  $Y_a$  إلى  $Y_b$  ويرتفع مستوى السعر من  $P_a$  إلى  $P_b$  ويستمر في الارتفاع مع زيادة العرض وهذا هو تضخم التكاليف.

ويرجع سبب ارتفاع منحنى العرض إلى العاملين التاليين:<sup>1</sup>

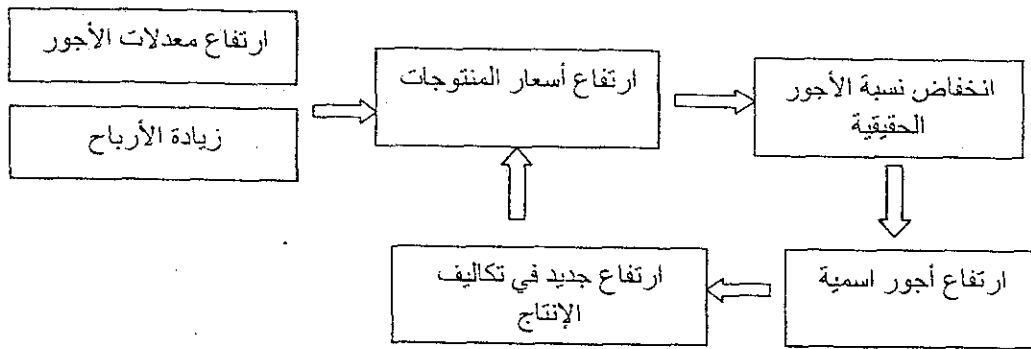
- ارتفاع الأجور مع بقاء إنتاجية العمل ثابتة أو تزيد بنسبة أقل من زيادة الأجور ← تضخم الأجور.
- رغبة أصحاب المشاريع في الحصول على زيادة في الأرباح أو المحافظة عليها وهذا ينعكس على زيادة الأسعار السلع الاستهلاكية ← تضخم الأرباح.

### 1-1 تضخم الأجور:

ترجع الزيادة في تكاليف الإنتاج غالبا إلى ارتفاع أجور العمال بهدف زيادة دخلهم، ولقد أكد بعض الاقتصاديون على وجود علاقة بين تطور معدلات الأجور ومستوى النشاط الإنتاجي، حيث تقوم النقابات العمالية بالضغط على أصحاب العمل لرفع معدلات الأجور عندما يرتفع

<sup>1</sup> Michel raw hill/macro économique, théorie et politique, 1968/ p 82

مستوى النشاط، وتقوم الدولة والمشروعات بالاستجابة لمطالبهم رغم أن هذه الزيادة في الأجور تكون أقل من الزيادة في إنتاجية العمل، ولذلك تنعكس هذه الزيادة في التكاليف (أجور) على ارتفاع أسعار المنتوجات. كما أن الأسعار تزيد بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأجور مما يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية، وهذا يدفع النقابات إلى المطالبة من جديد برفع الأجور الاسمية وذلك لأن العمال غير معرضين للخداع النقدي<sup>1</sup> وبالتالي ارتفاع الأسعار أكثر وهذا ما يشكل التضخم اللولبي (شكل 13).



الشكل 14 التضخم اللولبي للتكاليف

في أي مؤسسة نجد أن قيمة الإنتاج أو رقم الأعمال يساوي تكاليف الأجور<sup>2</sup> وهامش الربح:  
 $\uparrow \text{الأسعار} = \uparrow \text{الأجور} + \text{هامش الربح}$

$$P \times Q = S \times E + B$$

ويمكن أن نكتب:

رقم الأعمال أو الأسعار:  $P \times Q$   
 المداخل الموزعة بين العمال والمؤسسات:  $S \times E + B$

حيث:

$$\left. \begin{array}{l} P: \text{أسعار المنتجات} \\ Q: \text{حجم الإنتاج} \end{array} \right\} \text{قيمة الإنتاج}$$

$$\left. \begin{array}{l} S: \text{أجور متوسطة} \\ E: \text{عدد العمل الفعلي} \end{array} \right\} \text{تكاليف الأجور}$$

<sup>1</sup> الخداع النقدي هو انخفاض الأجر الحقيقي الناتج عن ارتفاع الأسعار وبالتالي يطالب العمال بزيادة أجورهم الاسمية مع كل ارتفاع في السعر.

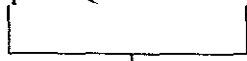
<sup>2</sup> نفترض أنه لا يوجد سوى تكاليف الأجور

B: هامش الربح

نرمز ل  $\Delta$  على كل زيادة فذه المتغيرات:

$$p\Delta Q + Q\Delta p = S\Delta E + E\Delta S + \Delta B$$

$$p\Delta Q - S\Delta E = -Q\Delta p + E\Delta S + \Delta B$$



فائض

يمثل المقدار  $p\Delta Q - S\Delta E$  ربح الإنتاجية زيادة الإنتاج نتيجة لزيادة العمال والأطراف المستفيدين من هذا الربح هي:

المستهلكون: نظرا لانخفاض أسعار السلع ( $-Q\Delta P$ )

العمال: لارتفاع أجورهم ( $+E\Delta S$ )

المؤسسات: زيادة أرباحهم ( $+ \Delta B$ )

وإذا كانت الزيادة في الأجور ( $+E\Delta S$ ) أكبر من الزيادة في إنتاجية العمل

$p\Delta Q - S\Delta E$  فإما أن تنخفض أرباح المؤسسات ( $+ \Delta B$ ) أو تزيد أسعار السلع

( $-Q\Delta P$ ) وفي الغالب يحصل الاحتمال الثاني لأن هامش الربح يكون عادة ثابت وأي زيادة في

تكاليف أجور بسبب ارتفاع في الأسعار.<sup>1</sup>

وبعبارة أخرى يمكننا القول أن هذا النوع من التضخم يظهر نتيجة الصراع المستمر القائم

بين المؤسسات من جهة والعمال من جهة أخرى على توزيع المداخل الوطنية، فالعمال يبحثون

دائما على زيادة دخلهم إذا انخفضت قدرتهم الشرائية والمؤسسات تسعى دائما لتحقيق أقصى ربح

أو بالأحرى تسعى للمحافظة على ربحها الثابت فلا يتنازل أي طرف على حقه في زيادة دخله،

وبالتالي تصبح الأسعار المخرج الوحيد للمستثمرين بحيث يقومون بالاستجابة لطلبات العمال

والحصول على ربح معتبر والاستفادة من ارتفاع الأسعار في نفس الوقت.

فإذا تمسك كل طرف بحقه في المداخل وانعدام فرصة التنازل عنه هو شرط ضروري

لارتفاع الأسعار فإذا تنازل أحد الطرفين (أرباح - أجور) يمنع ظهور تضخم دفع التكلفة.

<sup>1</sup> Michael rockinger/ macroeconomie/ ellipser/2000 p 53

عدم وجود منافسة تامة في السوق هو أيضا عامل يساعد على ظهور هذا النوع من التضخم وذلك بوجود مؤسسات كبيرة تسيطر على السوق وتقوم هي بتحديد الأسعار بشكل يسمح لهما بتحقيق أقصى ربح ممكن حتى ولو كان ذلك على حساب المستهلكين، ويسمى هذا السوق<sup>1</sup> (Le marché oligolistique)

وعلى هذا الأساس قد اقترحت هذه النظرية سياسة لمعالجة تضخم التكاليف أو محاربتها وهي:

سياسة المداخل: تأخذ هذه السياسة وجود مختلفة أهمها الحد من ارتفاع معدل الأجور بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع إنتاجية العمل، أي زيادة الأجور بنسبة أقل من إنتاجية العمل مما يسمح بتخفيض الأسعار بدلا من ارتفاعها، ويحدث ذلك عن طريق توجيه نصح وإرشاد النقابات العمالية للالتزام بخفض الأجور وتثبيتها.

## 2-1 تضخم الأرباح

من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ظهور تضخم الأرباح هي تحديد أسعار السلع خارج قوانين العرض والطلب في السوق، حيث يمكن لهامش الربح أن يزيد بعيدا عن كل زيادة في الطلب أو الأجور.

ولكن قد يتفق الجميع على أن زيادة الأرباح لهما تأثير أقل بكثير من زيادة الأجور على الأسعار لأن الأرباح تمثل جزء صغير من أسعار السلع وبالتالي تصبح دائرة (سعر-ربح) أقل أهمية وسرعة من دائرة (سعر-أجور)، كما أنه يمكن لزيادة الأرباح أن تؤدي إلى رفع الأجور.

ينتج أيضا تضخم الأرباح بسبب قوة اتحادات أصحاب المشاريع التي تنجح في زيادة أسعار سلع الاستهلاك بهدف زيادة أرباحهم أو نقل عبئ الزيادة في الأجور إلى المستهلك، لذلك يعتبر تضخم التكاليف خليط بين تضخم الأجور وتضخم الأرباح.

## 2- التضخم بالتكاليف وعلاقته بالتضخم بالطلب:

تشير نظرية تضخم التكاليف إلى أن ارتفاع (تكلفة أجور) ينشأ بصفة مستقلة عن زيادة الطلب أي هي ترفض وجود علاقة بين تضخم التكاليف وتضخم الطلب.

<sup>1</sup> Price makers ; david begg, stanhey fiseher, rudiger dornbusch/ macroeconomie/2<sup>e</sup> édition DNNOP/2002/p243

ولكن يمكننا أن نلاحظ أن تضخم الطلب ينشأ من جانب المشتري (طلب) وتضخم التكاليف ينشأ من جانب البائع (العرض) وهذا يقودنا إلى أن العوامل التي تحكم الجانبين هي متشابهة ولا يمكن عزل عوامل جانب عن الآخر وهذا يؤكد على وجود علاقة ارتباط قوية بين النوعين.

ويشير معظم الاقتصاديين إلى أن حدوث هذين النوعين من التضخم يكون في آن واحد أي في نفس الوقت وأن كلا منهما يخدم الآخر ويساعده على الظهور إلا أن السؤال الذي يواجهه هؤلاء الاقتصاديين أو بالأحرى المشكلة التي يتعرضون لها عند محاولتهم القضاء عليهما هي: من منهما ظهر الأول؟ وكان السبب في ظهور الآخر؟ وترجع أهمية هذا السؤال إلى أنه لا يمكن القضاء على هذين النوعين معا نظرا لاختلاف الوسائل المستعملة لعلاج كل منهما على حد<sup>1</sup>. فبالنسبة لتضخم الطلب تستعمل الدولة السياسة النقدية والمالية، وأما تضخم التكاليف فتستخدم سياسة المداخل.

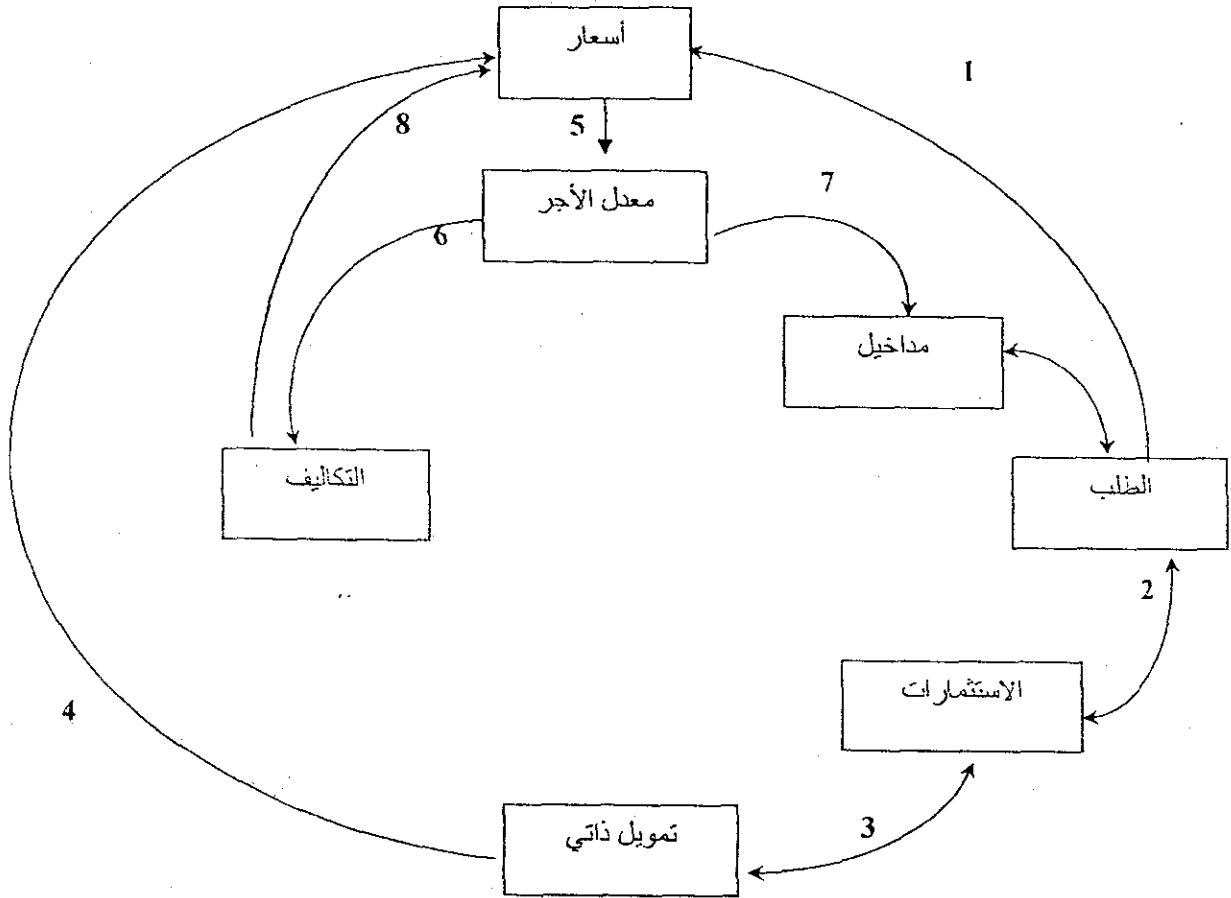
ومن خلال ما ذكر يمكننا القول أن زيادة الطلب تنعكس على تطور التكاليف والعكس، ارتفاع الطلب بسبب زيادة التكاليف، هذا الارتباط لنوعين التضخم موضح في الشكل التالي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> د. خضير عباس المهر/التقلبات بين السياسة المالية والنقدية/شؤون المكتبات/1981/ص 126

<sup>2</sup> برييه و.!. ميمون/ترجمة د. عبد الأمير إبراهيم شمس الدين/أصول الاقتصاد الكلي/المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع/1989/ ص 302



الشكل 15: ارتباط التضخم بالتكاليف والتضخم بالطلب



إذا افترضنا أن تضخم الطلب هو الذي ظهر أولاً فسيؤدي إلى ظهور تضخم التكاليف

ويتم ذلك على النحو التالي:

من خلال الشكل نجد أن ارتفاع الطلب على العرض ينتج عنه ارتفاع في الأسعار (1). كما أن هذه الزيادة في الطلب تحت المستثمرين على زيادة استثماراتهم (2)، وذلك عن طريق زيادة تمويلهم بواسطة الاقتراض من البنوك (3)، مما يؤدي إلى الضغط على الأسعار (4) وهذا الارتفاع سيدفع النقابات العمالية إلى المطالبة بزيادة الأجور (5)، والتي تسبب بدورها ارتفاع في التكاليف (6)، وزيادة المدخيل (7)، ويسبب الارتفاع في التكاليف ارتفاع في الأسعار (8). كما أن زيادة الدخل تحت على زيادة الطلب (9) مما ينتج عنه ارتفاع جديد في الأسعار وهكذا تسمى الدائرة التضخمية.

ومن جهة أخرى إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج أولا وأدت إلى زيادة أجور العمال فهذا سيزيد من دخلهم مما يستدعي زيادة الطلب على السلع وبالتالي زيادة الإنتاج والاستثمار<sup>2</sup> ويحدث نفس الدائرة المذكورة.

وكخلاصة نلاحظ أنه من الصعب الفصل بين تضخم الطلب وتضخم التكاليف بسبب ارتباطهم القوي نظرا للعلاقة الموجودة بين المنتجين والمستهلكين في اقتصادهما.

### 3- منحنى فيليبس (philips): أجور-بطالة-تضخم:

في سنة 1958 لاحظ الاقتصادي الإنجليزي (w philips) في دراسة قام بها عن واقع الاقتصاد البريطاني<sup>1</sup> أن:

• هناك علاقة عكسية بين معدل الأجر النقدي ومعدل البطالة خلال فترة (1861-1957)

• الأجر مرتبطة بالأسعار، فمع كل زيادة في الأجر النقدي ينتج عنها ارتفاع في الأسعار .  
انطلاقا من هذه الملاحظتين، اتفق بعض الاقتصاديين (سام ولسون وروبرت سولو (P.A.SAM) Wilson et R. Solow) مع فيليبس على أنه يوجد علاقة عكسية بين معدل التضخم (الأسعار) ومعدل البطالة، سميت هذه العلاقة بـ منحنى فيليبس<sup>2</sup> (courbe de philips) إذا وضعنا:

W: معدل الأجر النقدي

Ns: عرض العمل

Nd: الطلب على العمل

M: معدل البطالة = (Ns-Nd)

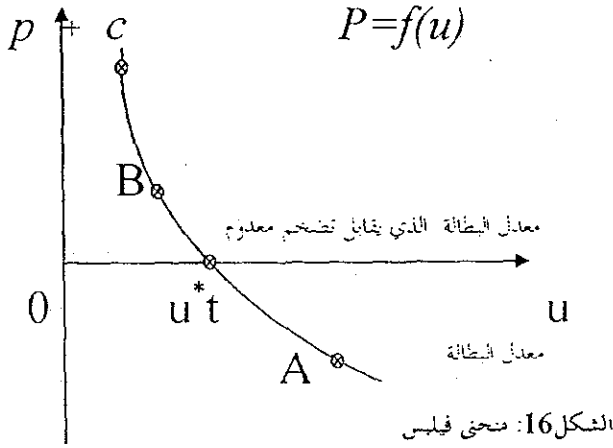
يمكن كتابة:  $W = f(Ns - Nd) = f(M)$  مع  $\left(\frac{d(W)}{dM} < 0\right)$  فائض العرض

<sup>1</sup> لوحظت نفس النتائج في معظم الدراسات التي أجريت في بلدان أخرى.

<sup>2</sup> د. خضر عباس المهر/التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية/1981/ ص 132

نستطيع أن نبين هذه العلاقة من خلال منحنى فيليبس التالي:

معدل التضخم



في مرحلة الانكماش يكون العرض أكبر من الطلب في سوق السلع، فتقوم المؤسسات بتوقيف الإنتاج وبالتالي صرف العمال وهنا يكون معدل البطالة عال مع انخفاض أسعار السلع والخدمات (معدل التضخم) كما هو ممثل في النقطة A.

إذا قامت السلطة النقدية بزيادة الطلب (عرض النقود) بهدف إنعاش الاقتصاد سيتراجع معدل البطالة، ومع زيادة الطلب عن العرض سترتفع الأسعار (معدل التضخم) بمقدار معين النقطة B ومع كل نقص في البطالة فيتبعه زيادة في معدل التضخم (نقطة C). تتابع النقاط A، B، C يقود المنحنى إلى أعلى.

من خلال المنحنى نستنتج مايلي:

- انخفاض معدل البطالة يقابله حتما زيادة لمعدل التضخم والعكس.
- ومع كل زيادة في نقص البطالة يتبعه زيادة قوية بمعدل التضخم.

يبين فيليبس أن هناك علاقة خطية بين معدل التغير في مستوى السعر وحجم البطالة مع ثبات إنتاجية العمل، حيث زيادة الأجر بنسبة أكبر من زيادة الإنتاجية سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار كما رأينا سابقا وهذا ما سميناه بتضخم الأجر وكلما كان الارتفاع في الأجر النقدي كبير كلما كان معدل البطالة أقل ما يمكن.

أما إذا كان معدل الزيادة في الأجر النقدي مساويا لمعدل الزيادة في إنتاجية العمل، لا يكون هناك زيادة في التكاليف وبالتالي لا ترتفع الأسعار ولا يكون في هذه الحالة وجود للتضخم.

إذن يمكن أن نجد معدل التغير من خلال العلاقة التالية<sup>1</sup>

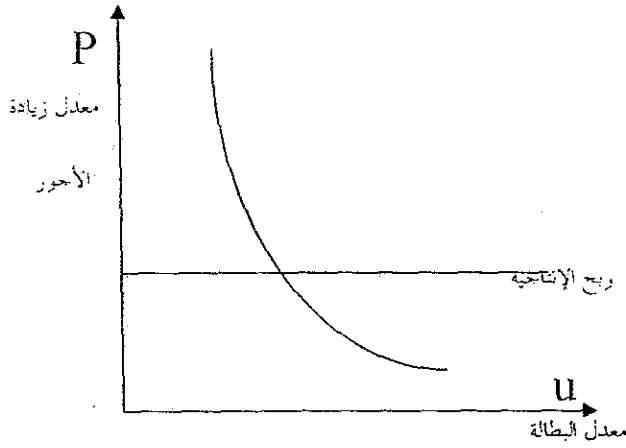
$$\underbrace{P/p}_{\text{معدل التغير في الأسعار}} = \underbrace{W/W}_{\text{معدل التغير في الأجر النقدي}} - \underbrace{Q/Q}_{\text{معدل التغير في إنتاجية العمل}} \Rightarrow p = W - Y_n$$

معدل التغير في الأسعار      الأجر النقدي      إنتاجية العمل

مع : P : معدل التضخم

W : الأجر النقدي

$Y_n$  : إنتاجية العمل



الشكل 17: العلاقة بين الأجر النقدي ومعدل البطالة

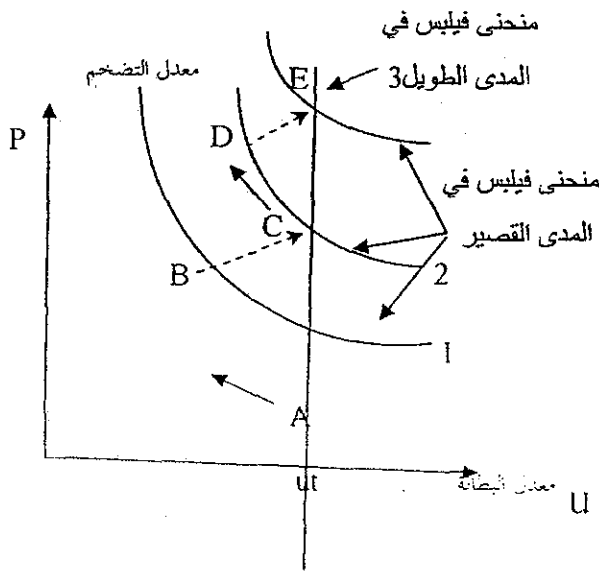
<sup>1</sup> Michelle de mourgues/ macroéconomie monétaire/economica/2000/p 490

يرى بعض الاقتصاديين (النقديين) أن علاقة فيليبس هي علاقة مؤقتة لا يمكن أن تكون صحيحة دائما وذلك للأسباب التالية:

نفرض أن معدل البطالة  $A$  في (الشكل 17) هو معدل مرتفع جدا بالنسبة إلى السلطات النقدية فعند قيامها بإتباع سياسة تضخمية (زيادة عرض النقود) بهدف زيادة الطلب ستتحفز البطالة ويزيد التضخم النقطة  $B$ ،

وعند ارتفاع معدل التضخم تنخفض القدرة الشرائية للعمال ما يدفعهم إلى المطالبة بزيادة الأجور فهناك بعض المؤسسات تقوم بزيادة أجور العمال وهذا ينعكس على الأسعار شبه، وترتفع من جديد ويزيد معدل التضخم أكثر مما كان عليه هنا من جهة.

وهناك مؤسسات ترفض الزيادة في الأجور وتفضل تعويض العمال بالآلات للتخفيض من عبء تكاليف اليد العاملة وبالتالي يرتفع معدل البطالة من جهة أخرى، إذن البطالة والتضخم يرتفعان في آن واحد من النقطة  $B$  إلى النقطة  $C$  فينتقل المنحنى من المستوى  $I$  إلى  $2$  فنحصل على منحنى فيليبس آخر<sup>1</sup>. وإذا استمرت الحكومة في إتباع سياستها الإنعاشية فتعود الدورة من جديد من  $C$  إلى  $D$  ثم من  $D$  إلى  $E$  وينتقل المنحنى من  $2$  إلى  $3$  وهكذا.



الشكل 18 منحنى فيليبس في المدى الطويل

<sup>2</sup>  $u_1$  معدل البطالة الطبيعي

<sup>1</sup> Christian jimenez, daniel martina/ économie generale/ nathan/ p 223

<sup>2</sup> المعدل المسوح به في الاقتصاد للحصول على معدل تضخم منخفض

#### 4- التضخم الهيكلي:

إن نظريات التضخم التي ظهرت وقد ذكرناها من قبل تفترض بداية وجود اقتصاد رأسمالي ولذلك لا نستطيع تطبيق أفكار هذه النظريات على واقع الدول المتخلفة<sup>1</sup> لأنه لا يمكن الوصول إلى نتائج دقيقة مثلاً في ظل اقتصاد يتميز باختلالات هيكلية وضعف الجهاز الإنتاجي لا يمكن أن نفسر ظهور القوى التضخمية لتغيرات الطلب الفعال كما يشير كثير وذلك لأنها تعاني من قصور في طاقتها الإنتاجية.

إن رفض مختلف التفسيرات التي قدّمتها نظريات التضخم في الدول الرأسمالية يقودنا إلى الحاجة لوجود تفسير خاص بالدول النامية، وضرورة تأسيس نظرية تشرح الضغوط التضخمية في اقتصاد متخلف، والهدف من ذلك هو إيجاد الحلول للقضاء على التضخم في هذه الدول والذي أصبح مشكلة دائمة فيها وخاصة في فترة السبعينات.

ولهذا السبب توجه بعض الاقتصاديين من دول أمريكا خاصة إلى إعطاء أهمية كبيرة لفكرة "الهيكل الاقتصادي"<sup>2</sup> الذي تتميز به الدول المتخلفة وأثره على ظهور التضخم فيها وقد عرفوا هؤلاء بالهيكليين وقد بينوا من خلال نظريتهم أن هناك علاقة وطيدة بين درجة تخلف الاقتصاد ومدى تعرضه للتضخم.<sup>3</sup>

وقبل التعرض إلى أفكار هذه النظرية يجدر بنا ذكر أهم مميزات الاقتصاد المتخلف:

- جمود الجهاز الإنتاجي وضعف مستوى الإنتاج فيه، وتبعيته للخارج.
- الاعتماد على الإنتاج الزراعي بصفة كبيرة والتي نتيجة معظمه إلى التصدير.
- ضعف معدل لنمو الاقتصادي.
- اقتصاد غير قادر على إشباع حاجات أفراده.
- نذرت كبيرة في رؤوس الأموال.
- بطالة مقنعة وخاصة في القطاع الزراعي.
- قطاع صناعي صغير ومن تم ضعف فائض الطاقة الإنتاجية.

<sup>1</sup> الدول الواقعة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

<sup>2</sup> يمثل الهيكل الاقتصادي في مجموعة العلاقات والنسب الثابتة والتي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والكميات والتيارات الاقتصادية والتي تربط بعملية إنتاج وتوزيع الموارد المالية داخل المجتمع.

<sup>3</sup> د. رمزي زكي/التضخم في العالم العربي/المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع/إسنة1986/ص48

كل هذه الاختلالات تدفعنا إلى التفريق في تحليلنا للتضخم بين الاقتصاد المتقدم والاقتصاد المتخلف وبالتالي استعمال وسائل مختلفة لمعالجته في كلا الاقتصاديين. إن تحليل التضخم في هذه النظرية يقوم على فكرة أن ارتفاع الأسعار الناتج عن طبيعة الاختلالات الهيكلية في اقتصاد متخلف سيجر وراءه ارتفاعات مستمرة وتراكمية للأسعار، ولا يمكن لهذا الاقتصاد التخلص منه بسهولة أو بالأحرى مطلقاً.

ولذلك يشير (s.k.chakmabarti) أنه لتفسير التضخم في البلاد المتخلفة يجب أولاً البحث عن طبيعة الخلل الهيكلي الموجود في الاقتصاد، كما يؤكد أيضاً أن العوامل النقدية والمالية: زيادة كمية النقود، زيادة الطلب الفعال، سوء الإدارة هي مسببات ثانوية لتضخم الأسعار، وأن العوامل الهيكلية والاجتماعية هي التي وراء زيادة كمية النقود، سوء الإدارة... الخ. وقد أشارت هذه النظرية إلى أنه من أكثر الاختلالات أهمية كمفسر لظهور التضخم في الدول النامية هي "الفجوة الغذائية" أي ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والسبب في ذلك هو ضعف الإنتاج المحلي من مواد غذائية وعدم قدرته على سد حاجات السكان المتزايدة وبالتالي تضطر الدول إلى الاستيراد، وينتقل ارتفاع الأسعار من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى. ويمكن أسعار المواد الغذائية أن ترتفع لثلاثة أسباب<sup>1</sup>:

- زيادة الطلب على المواد الغذائية بسبب ارتفاع الدخل النقدية.
  - انخفاض مستوى عرض المنتجات الغذائية بسبب كوارث طبيعية (فيضانات).
  - انخفاض الصادرات مما ينتج عنه نقص الدولة من وارداتها للمنتجات الغذائية.
- إذن ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية سوف ينعكس على باقي القطاعات في ظهور ضغوط تضخمية.

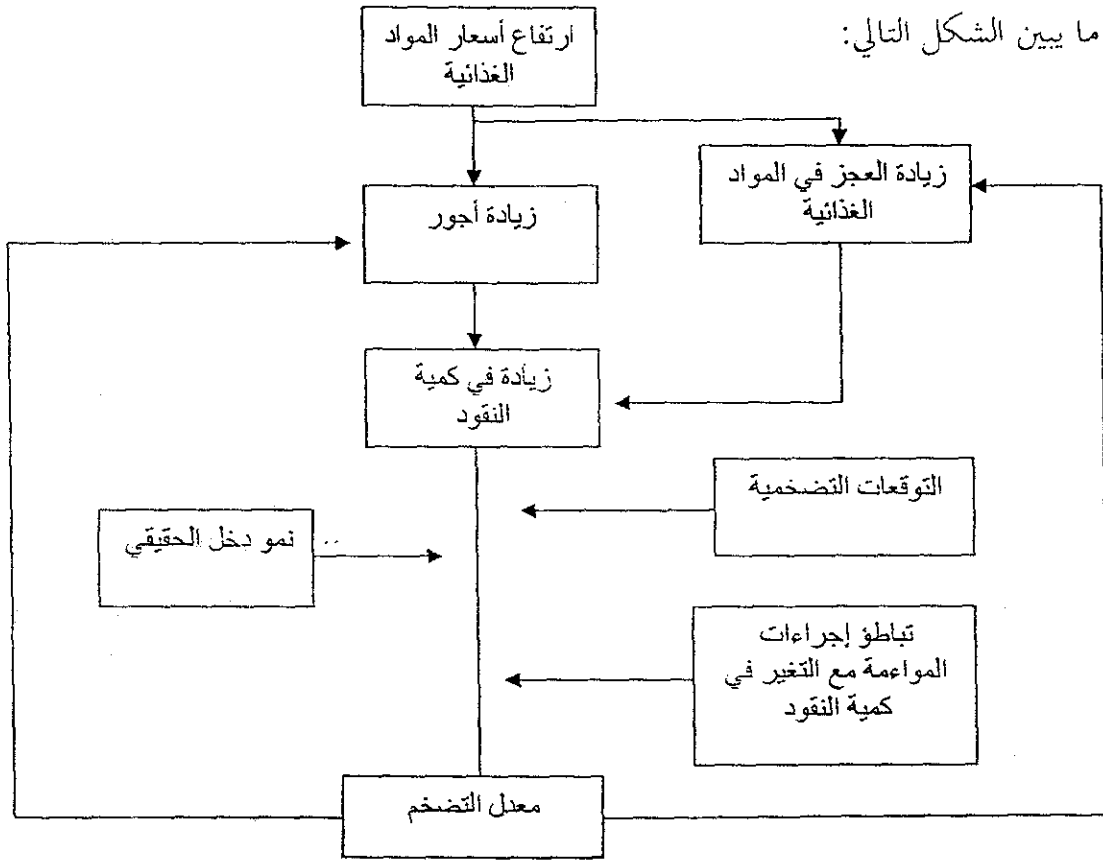
وعموماً يوجد هناك طريقتين تسلكهما الدولة لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء ولكن كلاهما يؤدي إلى زيادة التضخم:

- 1- تزيد الدولة من مبالغ دعمها لأسعار السلع، وهذا يؤدي إلى زيادة عجز ميزانيتها والتي ستلجأ إلى إصدار كمية جديدة من النقود لتغطية هذا العجز وهذا يساعد على ظهور قوى تضخمية جديدة.

<sup>1</sup> د. رمزي زكي / مرجع سابق / ص 49

2- تقوم الدولة برفع أجور العمال دون الزيادة في مستوى الإنتاجية، فتزيد تكاليف الإنتاج وينعكس بدوره على ارتفاع جديد في الأسعار.

وهذا ما يبين الشكل التالي:



الشكل 19: مخطط للنموذج الهيكلي في التضخم

من أهم المشاكل أيضا التي يعاني منها الاقتصاد المتخلف والتي تعتبر سبب مهم في ظهور التضخم هي النمو السكاني، حيث أن ارتفاع معدلات النمو السكاني يؤدي بطبيعة الحال إلى عدم كفاية الإنتاج الزراعي وبالتالي يصبح الطلب أكبر من العرض فترتفع الأسعار إضافة إلى أن معظم المنتجين للسلع الغذائية يخصصون جزء من إنتاجهم للاستهلاك الذاتي، مما يدفع إلى ارتفاع الأسعار.

وأخيرا يمكننا القول أن المدرسة الهيكلية اعتبرت التضخم دالة لتغيرات الأسعار النسبية بين المنتجات الزراعية والغير الزراعية، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن الاختلالات الهيكلية هي التي تؤدي إلى زيادة كمية النقود والإنفاق والتي تنعكس بدورها على ظهور قوى تضخمية وبالتالي هي لا ترفض أثر التوسع النقدي على ارتفاع الأسعار وإنما تعتبره نتيجة لمجموعة من الاختلالات بدلا من كونه سببا.



### خلاصة

كان لفيلبس الفضل في اكتشاف العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وساد الاعتقاد أنه للحصول على معدل تضخم أقل يجب السماح بنسبة معينة من البطالة في الاقتصاد. وللوصول إلى التشغيل الكامل يجب التضحية بمعدل معين من التضخم في المجتمع، وهكذا أصبحت المشكلة الأساسية للاقتصاديين والسياسيين هي كيفية التوفيق بين الظاهرتين بحيث يكون هناك معدل تضخم معتدل ومعدل بطالة مقبول في نفس الوقت، وبذلك سمح منحني فيلبس بوجود عدت اختيارات بين التضخم والبطالة، فما على رجال السياسة والاقتصاد إلا وضع نقطة على المنحني لمعرفة المعدل المطلوب من كلتا الظاهرتين وهذا ما يسمى في الاقتصاد بمأزق: (تضخم-بطالة). ولكن هذا لا يمنع من وجود نقائص لعلاقة فيلبس فقد تلقت هذه الفكرة عدة انتقادات من العديد من الاقتصاديين وهذا ما سنراه في النظرية المقبلة.

## المبحث الرابع : النظرية النقدية المعاصرة

### مقدمة

لقد أيد كيتز فيليبس في تحليله للعلاقة الموجودة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، حيث كان هدفهم واحد وهو الوصول إلى العمالة الكاملة وظل هذا التحليل سائدا منذ ذلك الوقت وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث دخلت معظم الدول الصناعية في أزمة لم يعرفها النظام من قبل سميت بأزمة الكساد التضخمي لتلغي بذلك كل ما جاء به كيتز وأتباعه ، وتمثلت هذه الأزمة في ارتفاع مستوي الأسعار ( معدل التضخم ) مع انتشار البطالة والكساد (معدل البطالة ) واستمر هذان المعدلات بالارتفاع جنب إلى جنب وبالتالي انهارت العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة وهنا ظهرت أخطاء النظرية الكثرية وأصبحت غير قادرة علي تفسير الوضع الذي يجتمع فيه التضخم والبطالة معا ومع هذا العجز أصبح من الضروري فتح الطريق لنظرية جديدة وأفكار مختلفة لتقوم بتفسير أزمة التضخم الركودي وتقديم الحلول المناسبة لها وهنا ظهرت النظرية النقدية المعاصرة أو مدرسة شيكاغو ، ونستطيع القول أن هذه النظرية جاءت مناقضة بالدرجة الأولى لأفكار كيتز وخاصة فيما يتعلق بتفسير التضخم وذلك لأننا نعلم أن كيتز قد اهتم أساسا بظاهرة البطالة وكان هدفه الأول هو تحقيق التوظيف الكامل وذلك لأنه بنى نظريته في ظل أزمة الكساد وتأثر بها ويظهر ذلك من خلال تفسيراته التي سبق ذكرها ، وكان هذا أهم انتقاد تعرضت له النظرية الكثرية من قبل النقاد ، ولذلك جاءت النظرية المعاصرة بتفسير للتضخم مختلف عن كيتز واعتمدت في ذلك على أفكار نظرية كمية النقود والتي اعتبرها كأساس لها أو كقاعدة للانطلاق منها وقامت بتجديدها وإدخال إضافات عليها وهذا ما ستراه في هذا المبحث .

### I- تحليل نظرية كمية النقود الحديثة

قام اقتصاديون النظرية الحديثة بإعادة تمثيل للاتجاه النقدي الحديث وذلك بتحديد نظرية كمية النقود القديمة وإعطاءها صورة تناسب الواقع المعاصر مع إدخال بعض الأفكار الكثرية حيث حاولت هذه النظرية الجمع بين الأفكار التقليدية والأفكار الكثرية لتجد لها منطق وتفسيرات خاصة بها لتكون بذلك فكر معاصر تحت عنوان " النظرية المعاصرة لكمية النقود "

أو مدرسة شيكاكو<sup>1</sup> " بزعامة الاقتصادي الأمريكي " م فريدمان (M. Frideman) وكان الهدف الأساسي لهذه النظرية هو إعطاء حلول لازمة التضخم الركودي التي سادت الدول الرأسمالية لفترة طويلة .

لقد قدّم فريدمان تفسيراً للتضخم شبيهاً بتفسير نظرية الكمية القديمة ولكن أكثر تطوراً وعمقاً منها ، حيث يشير إلى أن السبب الرئيسي لظهور التضخم هو كمية النقود وهو بذلك يعتبر التضخم ظاهرة نقدية ، وبالتالي نجد أن فريدمان أعاد من جديد أهمية السياسة النقدية ورفض وجود علاقة بين زيادة الأجر ( والتكاليف ) وارتفاع الأسعار كما ينكر وجود علاقة بين التضخم والبطالة لا في المد الطويل ولا في المدى القصير .

إذن بالنسبة للنقديين ينشأ التضخم نتيجة الاختلال بين عرض النقود والطلب عليها وبما أن عرض النقود هو متغير خارجي ومستقل تتحكم فيه السلطات النقدية اتجه فريدمان إلى الاهتمام على وجه الخصوص بالطلب على النقود باعتباره المؤثر الأساسي في المستوي العام للأسعار ودراسة محددات الطلب على الكمية النقدية لدى الأفراد .

ولكن هذا لا يلغي أهمية تغير عرض النقود وتأثيره على مستوي الأسعار حيث يؤكد فريدمان انه عند الزيادة في عرض النقود يقوم الأفراد بالتخلص من هذا الفائض عن طريق الزيادة إنفاقهم مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ولذلك يرجع النقديين عملية مكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار إلى السلطة النقدية ( بنك مركزي ) حيث تعمل هذه الأخيرة على مراقبة كمية النقود وجعل معدلها يتناسب دائماً مع حجم الإنتاج وعدد السكان .

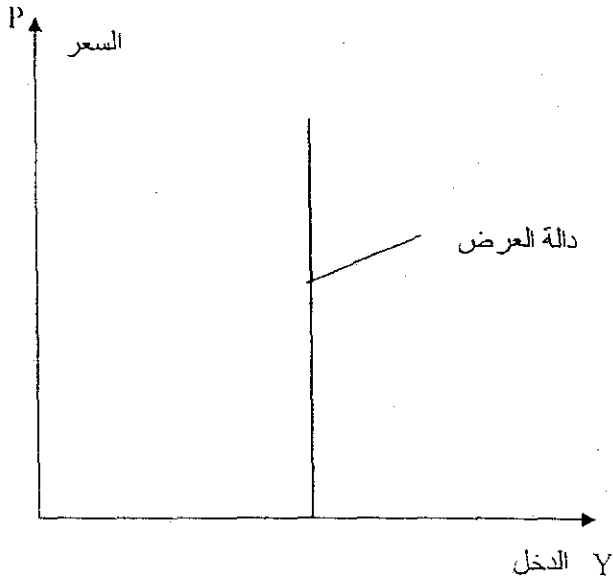
ويمكن تلخيص أهم الاختلافات بين النقديين والكثيرين فيما يتعلق بتفسير التضخم في

الجدول التالي :

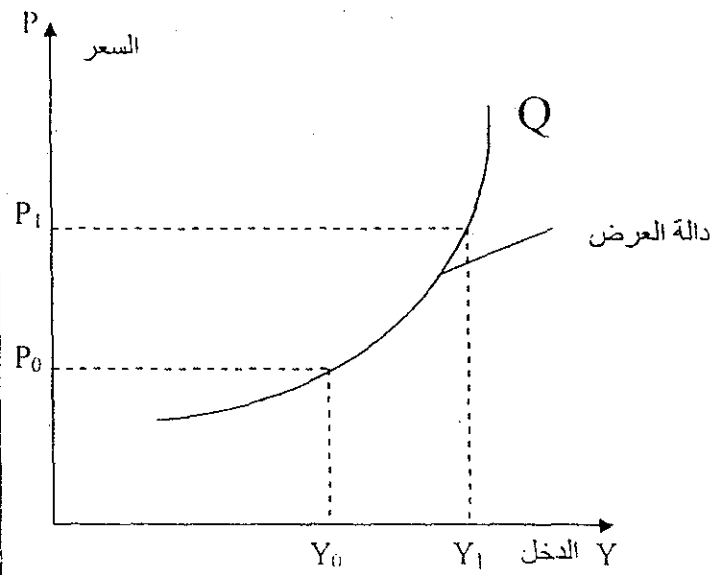
<sup>1</sup> سميت كذلك نسبة إلى جامعة شيكاكو حين معظم اقتصاديو هذه المدرسة وعلى رأسهم بروفيسور م فريدمان من جامعة شيكاكو .

النقديين	الكثيرين
1- ينشأ التضخم نتيجة الاختلال بين عرض النقود والطلب عليها.	1- ينشأ التضخم نتيجة الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع.
2- دالة العرض غير مرنة ( الجمود الإنتاج ) ( حسب الشكل رقم 19 ) <sup>1</sup> .	2- دالة العرض الكلي مرنة في المدى القصير (الإنتاج).
3- دالة الطلب على النقود ثابتة ومستقرة.	3- دالة الطلب على النقود غير ثابتة وغير مستقرة.
4- كمية النقود تؤثر على المستوى العام للأسعار (رفض فكرة مصيدة السيولة).	4- الزيادة في كمية النقود لن تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار خاصة في حالة الكساد ( مصيدة سيولة).
5- أعاد فريدمان من جديد أهمية النقدية في معالجة التضخم كبيرة للسياسة النقدية في معالجة التضخم وأشار إلى أن دور الحكومة ينحصر في أضيق الحدود.	5- ابتعد عن الاعتراف بأهمية دور السياسة النقدية في معالجة التضخم وأعطى أهمية كبيرة للسياسة المالية ( ضرورة تدخل الدولة).
6- أما السياسات الاقتصادية للنقديين نجد أنها أكثر فعالية عند معالجتها لظاهرة التضخم.	6- نجد أن السياسات الاقتصادية التي أقرتها كثير تكون أكثر فعالية عند معالجتها لظاهرة البطالة أكثر من ظاهرة التضخم.
7- قام تحليل فريدمان على الفصل بين الطلب على النقود وعرض النقود، لم يتعرض للبنوك وأشكال خلق الائتمان.	7- عمل كثير على عدم الفصل بين عرض النقود والطلب عليها.

1. د. رمزي زكي / التضخم في العالم العربي / مرجع سابق ص 19.



الشكل 21 : دالة العرض مرنة بالنسبة لتغيرات الأسعار (عند التقديين)



الشكل 20 : دالة العرض مرنة بالنسبة لتغيرات الأسعار (عند الكينيزيين)

## 2- الطلب علي النقود عند فريدمان :

اتفق فريدمان مع نظرية الكمية التقليدية في تحليله للطلب علي النقود إذ يعتقد انه ثابت في المدى القصير وانه يتحدد أساسا بمستوي الدخل أو ثروة الفرد قد اعتبر فريدمان أن محددات الطلب علي السلع والخدمات<sup>1</sup> والسبب في ذلك انه يري أن النقود هي سلعة كباقي السلع عليها طلب ولها سعر الذي يتحدد طبقا لتكلفة الفرصة البديلة إذن نجد أن الطلب علي النقود عند فريدمان يتحدد بواسطة العوامل التالية :

- ثروة الفرد أو مستوي الدخل.
- تكلفة الفرصة البديلة.
- ترتيب الافضليات.

### \* الثروة الكلية :

تعتبر من أهم محددات الطلب علي النقود ويعرفها فريدمان علي أنها القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، فبالنسبة للنظرية التقليدية فان الدخل هو المحدد لكمية النقود المطلوبة أما بالنسبة

<sup>1</sup> Michelle de Mourgues / Macro économie / p 496.

لفريدمان فيأخذ هذا المفهوم اتساعا وشمولا أكثر من الدخل فهو يمثل مجموع الأصول التي يمكنها أن تحقق دخلا<sup>1</sup> وتشمل الثروة علي المكونات والأصول التالية :

- النقود :

تعتبر الأصل الأكثر سيولة وبالتالي هو المحدد الأهم لثروة الفرد يتمثل عائد النقود في توفير الأمان وسهولة الحصول علي السلع والخدمات ( عائد غير نقدي).

معدل عائد النقود = معدل التغير  $X$  القوة الشرائية للنقود ( مستوي عام للأسعار).

✓ في حالة التضخم يصبح معدل عائد النقود سالبا وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب علي النقود السائلة.

✓ وفي حالة انخفاض الأسعار يصبح عائد النقود موجبا و يزيد طلب الأفراد علي النقود السائلة ، إذن يؤثر مستوى الأسعار علي عائد النقود و بالتالي يعتبر محدد للطلب علي النقود.

- الأصول النقدية ( السندات) :

لها عائد ثابت والمتمثل في سعر الفائدة علي السندات

- الأصول المالية الأسهم :

ويتمثل عائدها في سعر فائدة الأسهم في السوق أو الأرباح ويمكن التعبير عنها كما يلي :

✓ عائد الأسهم = سعر فائدة السهم + التغير في قيمة السهم + التغير في مستوي العام للأسعار.

- الأصول الطبيعية :

تمثل رأس المال المادي ( كالعقارات أراضي آلات.....) ويحدد عائدها بالاهتلاك الذي

تعرض له يمكن أن تسمى ايضا بمعدل التضخم المتوقع.

- رأس المال البشري :

التمثل في الطاقة على العمل ويقول فريدمان أن هناك علاقة بين رأس المال البشري ورأس

المال المادي

عائد رأس المال البشري = الثروة الكلية  $X$  معامل النسبة بين الثروة المادية والثروة الغير مادية

<sup>1</sup> بلعروز علي محاضرات في النظريات السياسات النقدية ص 66

\* تكلفة الفرصة البديلة :

إذا قرر الفرد الاحتفاظ بالنقود على شكل سائل فيكون بذلك قد أضع فرصة الحصول على عائد إذا ما استثمر هذه النقود في أصل من الأصول وهذا ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة، إذا زادت هذه التكلفة سوف تؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود السائلة لتجنب الخسارة التي يتعرض لها الفرد أما إذا انخفضت هذه التكاليف أو انعدمت سوف يحدث العكس.

وتتوقف تكلفة الفرصة البديلة على عاملين :

- سعر الفائدة ومعدل العائد من الأصول المختلفة.

- المستوي العام للأسعار.

\* ترتيب الافضليات :

يقول فريدمان أن الفرد لا يقوم بالاختيار بين الأشكال المختلفة للثروة من منطق العائد فقط بل يمكنه التفضيل بينهم حسب الأذواق والأفضل في نظر كل واحد منهم فهناك أفراد لا يحبون المخاطرة وبالتالي يرضون بأقل عائد لا يدر لهم عن مخاطرة .

\* دالة الطلب على النقود :

إذن توصل فريدمان إلى أن الطلب على النقود هو دالة في ثروة الفرد ومعدل العائد المتوقع لكل أصل من هذه الثروة ( والتي سبق شرحها) وقام بتقلم الصيغة الرياضية لدالة الطلب على النقود كالتالي<sup>1</sup> :

$$M = f(P, R_b, R_e, 1/p, DP/Dt, w, u)$$

P: مستوي الأسعار

R<sub>b</sub>: سندات

R<sub>e</sub>: أسهم

1/p, DP/Dt: أصول طبيعية

w: رأس مال بشري

u: ترتيب الافضليات

خلاصة :

و كخلاصة يمكننا القول أن فريدمان كان موفقا إلى حد كبير في جعل النظرية الكلاسيكية أكثر عمقا وتطورا مما كانت عليه ، حيث قام بدراسة العلاقة بين كمية النقود والأسعار بشكل واقعي بأخذ بعين الاعتبار اثر التغير في النقود على الناتج القومي وسرعة دوران النقود أو الطلب عليها .

وأخيرا وليس آخرا قدّمت هذه النظرية تفسير للقوي التضخمية أكثر واقعية مقارنة مع النظرية الكلاسيكية وأكثر فاعلية من النظرية الكيترية وقد أرجعت مصدر التضخم إلى زيادة المعروض النقدي عن حجمه الأمثل في المجتمع ولذلك اقترح فريدمان استعمال السياسة النقدية لضبط معدل عرض النقود بشكل يتناسب مع حجم الإنتاج للحصول على استقرار تام في المستوي العام للأسعار.



## المبحث الخامس: النظريات الحديثة المفسرة للتضخم

### مقدمة

إن ظهور أزمة التضخم الركودي في نهاية الستينات كان بمثابة انقلاب اقتصادي بالنسبة للنظريات والأفكار التي كانت سائدة آنذاك مما أدى إلى انتهاء مدة صلاحيتها باعتبار أن هذه الأزمة الجديدة لم يعرفها النظام الرأسمالي من قبل.

ولهذا السبب ظهرت عدة محاولات لتفسير هذا الوضع نذكر منها النظرية النقدية المعاصرة والتي تعرضنا إليها بالتفصيل في المبحث السابق ولم تكن هذه النظرية الوحيدة التي حاولت تفسير هذه الظاهرة بل ظهرت عدة اتجاهات ونظريات أخرى مؤيدة لفكر "فريدمان" وفي نفس الوقت انفردت كل منها بتقديم تفسير مختلف لظاهرة التضخم الركودي واجتهدت كل واحدة في إعطاء حلول للتخفيف من هذه الظاهرة المعاصرة.

إن بروز هذه النظريات والمدارس الجديدة واختلاف وجهات نظرهم إنما هو دليل على أهمية هذه الظاهرة في الاقتصاد الرأسمالي وتميزت هذه النظريات في مجملها باختلافها مع الفكر الكيترتي حيث اعتبرت الجبهة المعارضة للنظرية الكيترية للتضخم.

سنحاول في هذا المبحث التعرض لأهم النظريات والمدارس الحديثة للتضخم.

### 1- مدرسة "اقتصاديات جانب العرض":

ظهرت هذه النظرية في أواخر السبعينات وقد تمتعت بشهرة كبيرة نتيجة لقيامها أساساً على انتقاد النظرية الكيترية ، ويظهر ذلك جلياً من خلال عنوانها "اقتصاديات جانب العرض" حيث أعطى كيتز أهمية كبيرة للطلب الفعال في تحليله للتضخم ولذلك جاءت هذه النظرية لتبين العكس واهتمت بجانب العرض.

ضمت هذه المدرسة عدّة مفكرين لا علاقة لهم بالنظرية الاقتصادية وهم شخصيات عامة مثل : "جورج جيلدر" و"واشكي" و"اكردستول" ولذلك نجد أن هذه النظرية لم تتبع منطق خاص ومحدد مثل سابق النظريات بل كوّنّت معظم أفكارها في اطار عام وليس بالاعتماد على الواقع ويكفي أن نقول أن هذه النظرية جاءت معادية لأفكار كيتز حتى يتضح لنا أنها متفقة مع النقيدين

وخاصة في تحليلهم للتضخم ، وسنقوم فيما يلي بتخليص أهم الأفكار والتي قامت عليها هذه المدرسة :

➤ لقد أعادت أهمية قانون ساي للأسواق والذي مفاده أن كل عرض يخلق طلبه الخاص، و أي اختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي سببه التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ولهذا رفض تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل يقيد من حرية الأفراد والمؤسسات شأنها في ذلك شأن التقديين<sup>1</sup>.

➤ لم تأت بالجديد في صدد تفسيرها للتضخم حيث كانت مؤيدة في ذلك "لفريدمان" وذهبت إلى أن الإفراط في عرض النقود بشكل يفوق نمو حجم الإنتاج هو المسبب الرئيسي لتضخم الأسعار.

➤ إضافة إلى الإفراط في المعروض النقدي ادخلوا رواد هذه المدرسة سبب آخر أساسي يمكنه أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهو الضرائب المرتفعة، حيث اعتبروا هذه الأخيرة جزء مهم من التكاليف وحسب رأيهم إذا زادت هذه التكاليف ستؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار من جهة لأن زيادة الأسعار هو المخرج الوحيد لتحمل هذه الزيادة في التكاليف في نظر المستثمرين وذلك ناتج عن عدم رغبتهم في تقليص الأرباح، ومن جهة أخرى تناقص الأرباح لدي المستثمرين يدفعهم إلى التخفيض من إنتاجهم فيقل العرض مقارنة بالطلب الكلي وفي كلتا الحالتين ترتفع الأسعار .

➤ رفضت تحليل فيلبس القائم علي العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، حيث يري أصحاب هذه النظرية أنه لا يوجد تعارض بين زيادة معدل التوظيف واستقرار الأسعار ويمكن للزيادة في الإنتاج وانخفاض معدل البطالة أن يكون مرتبطا بمعدل تضخم قليل وليس بالضرورة العكس ولذلك فهم يشيرون إلى أن ضعف نمو الإنتاج (عرض السلع) وقلة الاستثمارات هما من الأسباب القوية لظهور التضخم.<sup>2</sup>

وبالتالي حاولت هذه النظرية التخفيف من مشكلة ضعف الإنتاج والاستثمار بهدف مكافحة التضخم فاقترحت بذلك علاج لهذه المشكلة والمتمثل في اهتمامها بفكرة "الحوافز" فهي

<sup>1</sup> وانتشرت تحت تأثير الكتابات الغير معمقة لعدد من الشخصيات العامة يغلب علي هذه المدرسة الطابع المحافظ الليبرالي وقد راجت أفكارها

<sup>2</sup> رمزي برعي التضخم الركودي في اقتصاديات جانب العرض ص 29

تقول أن هذه الحوافز تؤثر على سلوك العمال اتجاه عملهم واستغلال وقت فراغهم وهذا يؤدي إلى رفع الإنتاجية كما أن زيادة دخلهم سوف تدفعهم إلى زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار.

بالرغم من الأفكار المشتركة بين النقديين ونظرية اقتصاديات جانب العرض إلا أنه يوجد بعض نقاط الاختلاف بينهم أو بالأحرى من الضروري وجود هذا الاختلاف وإلا لا يوجد أي أهمية لظهورها بدون تقديم شيء جديد مختلف عن النظريات التي سبقتها ، وأول مأخذ يأخذه أصحاب النظرية على النقديين هو اهتمام هؤلاء بالجانب النقدي واعتمادهم عليه (سياسة نقدية) في معالجة التضخم وأهملوا بذلك الجوانب الحقيقية ( العرض).

كما سبق الذكر فإن هذه النظرية قد اعتبرت أن الضرائب المرتفعة هي سبب أساسي في ظهور التضخم ولذلك جعلت من السياسة المالية ( تخفيض الضرائب ) أحسن سياسة يمكنها القضاء على التضخم ، حيث يرون أن تخفيض الضرائب (خاصة على الاستثمارات والأرباح)<sup>1</sup> تعود على الاقتصاد القومي بالعديد من الإيجابيات :

➤ تؤثر على حوافز العمل وبالتالي على الإنتاج.

➤ التأثير على زيادة العرض.

➤ تشجيع المستثمرين على زيادة استثماراتهم.

في حين أن النقديين قد اعتمدوا بصفة أساسية النقدية ( السياسة الانكماشية ) للتخفيض من التضخم لأنها اعتبرت هذا الأخير ظاهرة نقدية، ولكن يمكننا اعتبار أن هاتين النظريتين مكملتين لبعضهما البعض فالنقديين يهتمون بالجانب النقدي ويستعملون السياسة النقدية للتأثير في هذا الجانب وأصحاب مدرسة اقتصاديات جانب العرض يستعملون السياسة المالية للتأثير في الجانب الحقيقي .

إذن تقوم مدرسة اقتصاديات جانب العرض على الفكرة التي تقول أن أحسن وسيلة لمعالجة التضخم هي زيادة عرض السلع وارتفاع مستوى الاستثمار باستعمال سياسة تخفيض الضرائب على الاستثمارات والأرباح وزيادة الحوافز التي تؤدي إلى رفع الإنتاج.

<sup>1</sup> على الدولة أن تقوم بتخفيض الضرائب على الاستثمارات والأرباح أكثر مما تخفض الضرائب على الدخل وذلك لأن هذه النظرية تعتبر أن خفض الضرائب على الدخل وزيادتها على الاستثمار هو الذي يؤدي إلى التضخم .

## 2- نظرية التوقعات الرشيدة (les anticipations rationnelles)

كان فريدمان قد أشار إلى مفهوم " التوقعات " <sup>1</sup> " (les anticipation) في نظريته من خلال دراسته لسلوك حائزي النقود وهذا ما أدى إلى ظهور عدة نماذج اقتصادية اهتمت بفكرة التوقعات وقامت بتطويرها وتبيان دور هذه التوقعات على التأثير في سلوك الأفراد ، ولم يكن فريدمان أول من استخدم هذا المفهوم فقد سبقه في ذلك كيتز سنة 1936 وقام باستعماله كعنصر هام في نظريته العامة للنقود والتوظيف كما أعطاه دورا بارزا في تحديده للطلب الفعال ومستوي الإنتاج والتوظف.

كان الاقتصادي (J.F. Muth) سنة 1961 أول من صاغ هذه النظرية تحت اسم "نظرية التوقعات الرشيدة" وقام (Lucas) بتطويرها سنة 1972 ، تقوم هذه النظرية على الفكرة التي تقول أن كل وحدة من المجتمع تسعى إلى الحصول على أحسن النتائج من مواردها، وعلى هذا الأساس تبني سلوكها الاقتصادي وتستخدم في ذلك مجموعة من المعلومات التي تساعدها على إجراء التوقعات الرشيدة وبالتالي اتخاذ القرار ، إذن استخدمت هذه النظرية مفهوم " التوقعات الرشيدة" كعنصر هام في تحليلها لظاهرة التضخم باعتبارها عامل مؤثر في سلوك الأفراد ، وكان الاقتصادي "موث" هو أول من حاول تفسير تغيرات الأسعار من خلال مفهوم التوقعات الرشيدة. تركز هذه النظرية في تحليلها على النموذج الكلاسيكي ولذلك نجدها قد دافعت بشدة على المبدأ المتمثل في حيادة النقود، حيث ترى أن المتغيرات النقدية لا تؤثر على القطاع الحقيقي وأن الإفراط النقدي يؤثر على المستوي العم للأسعار.

كما رفضت هذه النظرية مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حيث تشير إلى أن توفر حرية الفرد وانحصار دور الدولة في القيام بوظائفها التقليدية يمكن أن تقلل من الأزمات في الاقتصاد ، وقد قامت هذه النظرية بصياغة نموذج رياضي كما يلي:

1 التوقعات هي تقدير الأفراد للقيم المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية لساعدهم على اخذ قرارات في الوقت الحالي.

$$\left. \begin{array}{l} \text{معادلة العرض } Y_t - Y = a(p_t - P_t^*) + \mu_t \\ \text{معادلة الطلب } Y_t = -b p_t + c x_t \end{array} \right\} p_t = \frac{1}{a+b} (a p_t^* + c x_t - y^* - u_t) \quad (3)$$

مع:  $y_t$  : مستوى الدخل

$Y^*$  : مستوى الدخل الذي يتحقق عند معدل البطالة الطبيعي

$P_t$  : مستوى الأسعار

$P_t^*$  : مستوى الأسعار المتوقع

$X_t$  : عرض النقود

$U_t$  : الأخطاء العشوائية

نلاحظ أن المعادلة العرض تتوقف على انحراف مستوى الدخل عن المستوى الطبيعي و يكون هذا ناتج عن الفرق بين مستوى الأسعار و مستوى الأسعار المتوقعة و المعبر عنه في المعادلة بـ :  $(P_t - P_t^*)$  و يمكن التمييز هنا بين ثلاث حالات:<sup>1</sup>

- إذا كان:  $P_t - P_t^* = 0$  : معناه أن توقعات المؤسسة للأسعار كانت صحيحة ( $P_t = P_t^*$ )

و بالتالي تعمل المؤسسة على الإنتاج الطبيعي و يكون مستوى الدخل الفعلي مساويا للدخل الطبيعي ( $y_t = y^*$ )

- إذا كان:  $P_t - P_t^* > 0$  : و هذا يدل على أن الأسعار ترتفع بشكل يفوق توقعات

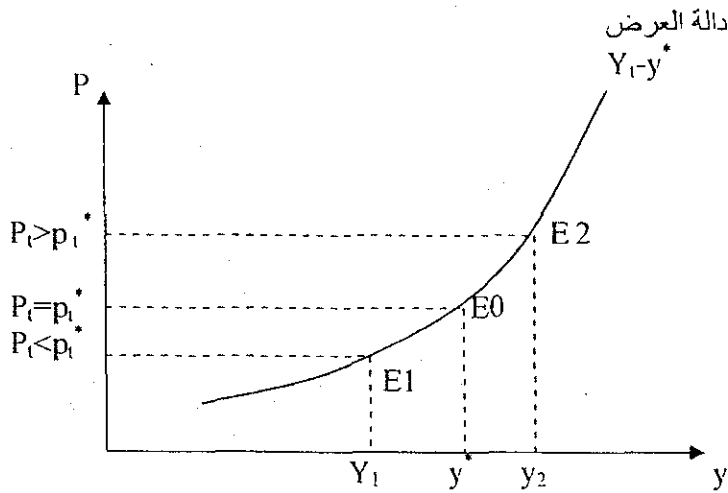
المؤسسة ( $P_t > P_t^*$ ) و هنا تسعى هذه الأخيرة إلى رفع الإنتاج عن المستوى الطبيعي  $y_t > y^*$  و يكون مستوى الدخل أكبر من الدخل الطبيعي.

- إذا كان:  $P_t - P_t^* < 0$  : في هذه الحالة يحدث العكس، حيث تكون الأسعار أقل مما

كان متوقعا ( $P_t < P_t^*$ ) ، و هنا تعمل المؤسسة على الإنتاج إلى مستوى أقل من الإنتاج الطبيعي  $y_t < y^*$  و يكون الدخل أصغر من الدخل الطبيعي.

و يمكن التعبير عن هذه الحالات في منحنى العرض حسب الشكل التالي:

<sup>1</sup> درمزي زكي / مرجع سابق / ص 35.



الشكل رقم 20: منحنى العرض و مستوى الأسعار المتوقعة

كما اتخذت معادلة التوقعات الشكل التالي:

$$P_{t^*} = E [p_t | I_{t-1}] \quad (4)$$

حيث: E : عامل التوقعات

$I_{t-1}$ : مجموع المعلومات المتاحة في الفترة t-1

و باستخدام المعادلة (4) تصبح المعادلة :

$$p_t^* = \frac{1}{a+b} (ap_t^* + cEx_t - y^*) \quad (5)$$

و بطرح المعادلة (5) من المعادلة (3) نحصل على:

$$p_t - p_t^* = \frac{1}{a+b} [c(x_t - Ex_t) - u_t] \quad (6)$$

وصول هذه النظرية إلى المعادلة (6) هو طبيعي لأنها اعتبرت أن زيادة عرض النقود بشكل أكبر مما

يتوقعه الأفراد  $(x_t - Ex_t)$  سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار بشكل أكبر مما هو متوقع

$(P_t - P^*)$  و هذا ما تبينه المعادلة رقم (6).

- و بإحلال المعادلة (6) في المعادلة (1) نحصل على:

$$y_t - y^* = \frac{ac}{a+b} (x_t - Ex_t) + \frac{b}{a+b} u_t$$

و تعبر هذه المعادلة على أن انحراف مستوى الدخل عن المستوى الطبيعي إنما يعتمد أساسا على عدم التناسق الموجود في السياسة الحكومية. إذن من خلال النموذج الرياضي لهذه النظرية يتضح لنا أنما متفقة إلى حد كبير مع النقديين فيما يتعلق بتفسيرها للتضخم حيث ترجع السبب الرئيسي لظهور الضغوط التضخمية إلى الإفراط في العرض النقدي بشكل لا يتناسب مع العرض الكلي للسلع و الخدمات، كما نضيف أن التوقعات التي يجريها المنتجون و المستهلكون على الأسعار تؤثر حتما على مستوى الأسعار المتحقق في فترة معينة .

و نظرا لأن هذه النظرية تؤيد النقديين في معظم أفكارهم، جاءت معارضة أيضا لمبادئ كثير حيث سبق الذكر أنما تنتقد بقوة التدخل الحكومي و تنادي بالمقابل إلى حرية الاقتصادية للأفراد، كما تنتقد السياسات التي اقترحها كثير لمعالجة التضخم و تقول أنما لم تعد تتفق مع الواقع المعاصر و بالتالي فقدت فعاليتها في القضاء على هذه الظاهرة.

يوكد أصحاب هذه النظرية على ضرورة تحديد الحكومات للسياسات الاقتصادية بشكل معان و واضح و معلوم لدى جميع الوحدات حتى يتسنى لهم القيام بالتوقعات الرشيدة و بالتالي أخذ القرارات المناسبة، فمثلا إذا علم الأفراد بأن الحكومة ستقوم بزيادة عرض النقود في المستقبل سيأخذ الأفراد هذه المعلومة في اعتبارهم عند قيامهم بسلوك اقتصادي بشكل يتناسب مع الزيادة التي ستحدث في المستوى العام للأسعار، وإذا زاد عرض النقود سيؤثر على المستوى العام للأسعار فقط، و تبقى خطط الإنتاج و المتغيرات الحقيقية بعيدة عن تأثير النقود (حيادة النقود).

### المدرسة السويدية الحديثة:

ظهرت هذه المدرسة في سنوات الثلاثينيات و الأربعينيات من هذا القرن، و ضمت العديد من الإقتصاديين ذوي الشهرة الواسعة في هذا المجال أمثال: ليندبرج و ليندال و بنت هانسن (Lindbergh , Lindal, B.Hanson).

قام أصحاب هذه المدرسة بإدخال عنصر التوقعات (les Anticipations) في تحليلهم لظاهرة التضخم حيث يشيرون إلى أن الاختلال الذي يمكن ان يحدث بين الطلب الكلي و العرض الكلي للسلع و الخدمات و الذي يسبب التضخم ( إذا كان  $O < D$  ) أو بطالة

(O>D) يتوقف أساسا على خطط الإنفاق القومي من جهة و خطط الإنتاج القومي من جهة أخرى و ليس على مستوى الدخل و خطط الإنتاج كما أشار كثير.

ولذلك فهي ترى أن الإفراط في الطلب على السلع و الخدمات الإنتاجية (عناصر الإنتاج) يكون نتيجة لزيادة الاستثمارات التي يقرر الأفراد القيام بها عن المدخرات التي يقرر المجتمع تحقيقها و بالتالي يحدث اختلال بين الاستثمار و الادخار و بمعنى آخر يحتل التوازن بين خطط الاستثمار و خطط الادخار.

و بعبارة أخرى يمكننا القول أن النظرية السويدية الحديثة تدمج أسواق السلع مع أسواق خدمات عناصر الإنتاج و تدمج أسواق الأصول المالية مع السوق النقدي و على ذلك فإن:  
إفراط في طلب السلع + إفراط في طلب خدمات الإنتاج = إفراط في عرض النقود + إفراط في عرض أصول المالية.

$$(D_c - O_c) + (D_m - O_m) = (O_p - D_p) + (O_B - D_B)$$

إذن ترجع هذه النظرية ارتفاع أسعار السلع و الأجور إلى زيادة الاستثمارات عن المدخرات في المجتمع.

#### 4- نظرية مقارنة العقود:

ظهرت هذه النظرية في نهاية سنة 1970 من خلال العديد من الاقتصاديين أهمهم: « Fisher », « Ephelps », « Taylor » و قد اعتبرو من أتباع كثير حيث أخذوا نظريته كأساس لبناء أفكارهم و لذلك سميت نظريتهم ب"الكثريون الجدد" « Néo-kenésienne » و يعتبر هذا الاسم حديث العهد ، فقد استخدم لأول مرة في بحث « N-G Mankiw, » et « D.Romer » سنة 1988.<sup>1</sup>

و قد جاءت هذه النظرية معارضة للكلاسيكيين الجدد في كثير من الأفكار أهمها الفكرة المتعلقة بدور الأسواق، حيث يرى الكلاسيك الجدد أن الأسواق هي في حالة توازن في كل فترة، و يتحقق ذلك بواسطة تعديل الأسعار (مرونة الأسعار) و بالتالي التعديل بواسطة الأسعار يكون بطيء و غير مباشر خاصة في المدى القصير.  
و لكن رغم ذلك فقد استخدمت هذه النظرية مفهوم (التوقعات الرشيدة) و التي استعملها الكلاسيك الجدد أيضا . و قد ارتكزت هذه النظرية في تحليلها إلى عدة فرضيات أهمها:

<sup>1</sup> Gilbert Abraham – Frois / Keynes et la macroéconomie contemporaine / 4<sup>ème</sup> édition / p 138.



- تحدد الأجر النقدية في سوق العمل بواسطة عقد (contract) يربط بين المؤسسات و العمال و بذلك تكون هذه الأجر محددة مسبقا للحصول على توازن بين العرض و الطلب المتوقعان حيث أن ثبات الأجر يؤدي إلى ثبات أو جمود التكاليف.
  - تقوم المؤسسة بتغيير الأجر المبرم في العقد خلال كل فترة (مثلا مرة واحدة في السنة) وذلك حسب نسبة التغير في معدل التضخم.
  - تتم عملية إبرام العقود في سوق العمل في فترات مختلفة، وفي هذه الحالة حتى وإن زاد الطلب بشكل مفاجئ تقوم المؤسسة بزيادة أسعار سلعها لتواجه هذا الطلب مع بقاء الأجر ثابتة.
- اتجهت هذه النظرية عموما إلى البحث في سبب جمود الأسعار في سوق السلع و الخدمات و جمود الأجر في سوق العمل. و عملت على ثبات و استقرار هذان العاملين (الأجر و الأسعار) من خلال " العقود المميزة" و التي دعمها Taylor سنة 1979.

#### 5- المدرسة المؤسسية:

تعتبر المدرسة المؤسسية (institutionnalisme) من أهم نظريات الفكر المعاصر و تعود جذورها إلى (ثورشتين فيلن) (Thurchen Félen) و هي تضم الآن عددا كبيرا من المفكرين نذكر من بينهم: جالبريت، جوان روبنسون، بالوج و توماس،... الخ (G Robinson, Polog, Tomas) و تدخل هذه النظرية أيضا في صفوف النظريات المتقدمة لفكر كثير، حيث أعطى أصحاب هذه النظرية دورا كبيرا للعوامل الاجتماعية و المؤسسية في تحليلهم للتضخم، و قد افترضت هذه المدرسة على غرار النظريات الأخرى<sup>1</sup> عدم ثبات و استقرار مؤسسات الدولة (النظام الرأسمالي) و بالتالي نجد أن هذه النظرية قد أعادت مكانة و دور الدولة في الاقتصاد، كما أشارت إلى أهمية "المؤسسات الكبرى" و "النقابات العمالية" في تحليل مشكلات و أزمات المجتمع و خاصة التضخم.

و نحن ما يهمنا من هذه النظرية هو طريقة تفكيرهم اتجاه مشكلة التضخم و الوسائل التي يقترحونها لمعالجة هذه الظاهرة، و هذا ما سنتعرض إليه الآن:

<sup>1</sup> قد افترضت معظم النظريات ثبات مؤسسات الدولة.

- بهدف تفسير ظاهرة التضخم تنصرف هذه النظرية إلى دراسة و تحليل سلوكيات المؤسسات و التنظيمات التي يتكون منها هيكل المجتمع و علاقتها ببعضها البعض، حيث يرى جالبرين أن هناك عاملين أساسين يؤثران في مستوى الأسعار، أي اعتباران من أهم مسببات القوى التضخمية و هما: الاحتكارات و النقابات العمالية.

### الاحتكارات:

تنشأ هذه الظاهرة نتيجة لوجود مؤسسات إنتاجية ضخمة (في مجالات الصناعات التحويلية) تسيطر على السوق، و تقوم بالتحكم في تحديد الأسعار (أسعار احتكارية)، حيث تحدّد هذه الأسعار خارج قوانين العرض و الطلب في السوق (لا وجود للمنافسة الكاملة). و يقول جالبرث أن هذا النوع من المؤسسات يقوم باستخدام إستراتيجيتين لتكوين الأسعار الاحتكارية :

- \* إستراتيجية دفاعية: تكون هذه المؤسسات بصدد تثبيت مكانها في السوق و ذلك بإبعاد أي منافس أو منتج صغير من طريقها و هذا باستعمالها لعدة طرق مثل:
- تخفيض أسعار المنتجات إلى مستوى يجعل المنافسين يحققون الخسارة.
- سياسة الإغراق.
- السيطرة على مصادر المواد الخام.

و في نفس الوقت الذي تتولى فيه هذه المؤسسات تحطيم المنافسين تقوم بخلق طلب كبير على منتجاتها بواسطة الدعاية و الإعلان.

- \* إستراتيجية هجومية: تأتي مباشرة بعد الإستراتيجية الدفاعية، بعدما قامت المؤسسة بتثبيت مكانها في السوق، تسعى إلى تحديد الأسعار التي تحدّد لها أقصى ربح ممكن. و هكذا يمكن لأسعار السلع أن ترتفع بالرغم من زيادة إنتاجية العمل و ارتفاع عرض هذه السلع.
- ### النقابات العمالية:

اعتبر جالبرين أن قوة النقابات العمالية التي تسبب ما يسمى بالحركة التراكمية (الأحور و الأسعار) هي عامل مهمّ لظهور الضغوط التضخمية كما سبق الإشارة في نظرية تضخم التكاليف. حيث ترى هذه النظرية أنه كلما كانت النقابات قوية و قادرة على رفع أجور عمالها كلما كانت حركة ارتفاع الأسعار سريعة. و المستفيد الأول و الأخير من هذه التراكمات هي المؤسسات

الاحتكارية لأنها تستفيد من عملية زيادة الأجر للحصول على أرباح إضافية و ذلك بارتفاع الأسعار.

- نجد أن هذه النظرية لم تعتبر أن الإفراط النقدي هو الذي يسبب تضخم الأسعار كمعظم النظريات و إنما توجهت إلى إلقاء الضوء على طبيعة المؤسسات التي تكون المجتمع و العلاقة فيما بينها. و التي تؤدي إلى ظهور التضخم مما يسبب ارتفاع في كمية النقود المتداولة.
- لذلك توقع بطبيعة الحال أن مشكلة التضخم عند هذه النظرية سيكون مختلفا أيضا باختلاف أسباب ظهوره. و في هذه الصدد توصل "جالبريث" إلى أن السياسة المالية التي تتبعها الدولة (سياسة الإنفاق العام، سياسة نقدية) لم تعد كافية لحل مشكلة التضخم و بالتالي أشار إلى ضرورة وجود سياسات أكثر فعالية تتبناها الدولة بمساعدة المؤسسات الكبرى و النقابات العمالية.
- اقترحت هذه النظرية عدة حلول لمعالجة الظاهرة التي نحن بصدد دراستها و هذا ما سنتطرق إليه:
- عارض "جالبريث" بشدة سياسة تخفيض الطلب التي جاء بها كيتز و يقول أنها تؤثر تأثيرا سلبيا على مستوى التوظيف و الإنتاج و النمو الاقتصادي.
  - فرض رقابة شديدة للإشراف على الأجر و الأسعار للحد من علاقة التأثير المتبادل بين زيادة الأجر و الأسعار.
  - ضرورة وجود قوانين متعلقة بالحد الأدنى للأجر و استمرار إعانات الضمان الاجتماعي للعاطلين.
  - ضرورة التخطيط و التنسيق بين الدول في مجالات التجارة الدولية، و النظام الدولي.

خلاصة:

جاءت النظريات الحديثة لتحدث ثورة في الأفكار الخاصة بتفسير مشكلة التضخم الر كودي فقد اتبعت هذه النظريات نفس طريقة النظرية المعاصرة و جاءت مؤيدة لجميع أفكارها، ولكن هذا لا يمنع من وجود أفكار جديدة خاصة بها، و من دراستنا لهذه النظريات يمكن تلخيصها فيما يلي :

• إن الزيادة في عرض النقود بشكل يفوق نمو حجم الإنتاج هو المسبب الرئيسي في تضخم الأسعار.

• الاهتمام بفكرة "الحوافز" فهي تؤثر على سلوك العمال تجاه عملهم مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية و بالتالي زيادة الاستثمار.

• إن عنصر "التوقعات" مهم حيث أنه يؤثر على سلوك الأفراد (يؤثر في إنفاقهم) مما يجعله عامل مفسر لتغيرات الأسعار.

• ترجع النظرية السويدية ارتفاع الأسعار و الأجور إلى زيادة الاستثمارات عن المدخرات في المجتمع.

• عندما تكون الأجور المقاضاة من قبل العمال مثبتة (fixées) بواسطة عقود عمل فإن الأسعار تتحرك وفقا لمبدأ تناقص التكاليف الحديثة لإنتاجية العمل، و الزيادة في معدلات التضخم تكون أحد العوامل الأساسية المحركة للتوسع في الإنتاج في المدى القصير.

• "الاحتكارات" و "النقابات العمالية" يعتبران عاملان أساسيان لظهور القوى التضخمية.

### خاتمة الفصل الأول:

بعد أن تعرضنا بالتفصيل إلى كل النظريات المفسرة لظهور التضخم نجد أن هناك عدة أسباب تدفع الأسعار إلى الارتفاع. حيث تركز كل نظرية على سبب (مصدر) تعتبره أساسيا في خلق الضغوط التضخمية، فنجد أن:

- النظرية الكمية اعتبرت أن النقود هي المسبب الوحيد لارتفاع الأسعار، وقد بينت ذلك من خلال معادلة رياضية لفيشر:  $M.V=P.T$  مع افتراضها أن  $V$  و  $T$  ثابتين فإن أي تغيير في الكتلة النقدية  $M$  بنسبة معينة يؤدي إلى تغيير الأسعار بنفس النسبة  $SM=SP$  التضخم ظاهرة نقدية.
- اعتمدت النظرية الكيترية على عنصر الطلب الكلي الفعال في تحليلها للتضخم و اتجهت إلى أن الفائض في الطلب الكلي مع بقاء العرض ثابتا يسبب فعلا ارتفاعا في الأسعار و استعمل ما سماه كيتر بالفجوة التضخمية لقياس معدل التضخم السائد، وكانت هذه الإضافة الأكثر أهمية في نظريته.
- ذكر كيتر أن هناك ثلاث عوامل تجعل الفرد يطلب النقود: المعاملات-احتياط- المضاربة، و أن الطلب الكلي على النقود هو دالة لمتغيرين (الدخل و سعر الفائدة)  $D=f(y.i)$
- أعاد فريدمان من خلال نظريته المعاصرة الأهمية لعنصر النقد و الذي أهمله كيتر في تحليله.
- اعتبر فريدمان أن الطلب على النقود يكون مستقرا في المدى القصير، أما في المدى الطويل فيكون مرتبطا بمستوى الدخل و الثروة، ومنه أي تغيير في الكتلة النقدية سيؤدي إلى تغيير في مستوى الإنتاج و العمالة و منه تقلب الأسعار.
- ظهور تضخم التكاليف ينتج عن مطالبة العمال بزيادة أجورهم النقدية حيث تقوم المؤسسات بزيادة أجور العمال من جهة و رفع أسعار السلع من جهة أخرى لتغطية تكاليفها (تكلفة الأجور).
- اهتمت نظرية الهيكلين بتفسير أسباب التضخم في الدول المتخلفة، حيث جاءوا بالفكرة التي تقول أن أي زيادة في الأسعار سببها هو الاختلال الهيكلية للاقتصاد في دولة.

متخلفة. و يؤكدون على أن العوامل النقدية و المالية لا تلعب إلا دورا ثانيا في ظهور التضخم.

اتفقت مدرسة اقتصاديات جانب العرض مع النقديين في تفسيرها لمشكلة التضخم الركوندي و هو أن الإفراط في عرض النقود بصورة لا تتناسب مع النمو الاقتصادي أي يفوق الزيادة في الإنتاجية يسبب حتما ارتفاعا في الأسعار و انخفاض قيمة النقود.

# الفصل الثاني

قياس التضخم مصادره و آثاره

## مقدمة الفصل

يعتبر مفهوم التضخم من المفاهيم التي يصعب تعريفها على الرغم من أنه أقدم و أشهر المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم، و ذلك لأنه يضم مجموعة من الظواهر و التي قد تبدو في بعض الأحيان متعارضة و متضادة:

\* تضخم الأسعار أي الارتفاع المفرط في الأسعار.

\* التضخم الداخلي أي ارتفاع الدخل الحقيقية و هو يضم تضخم الأجور و تضخم الأرباح

\* تضخم التكاليف أي ارتفاع التكاليف

\* التضخم النقدي أي الإفراط في خلق الأرصد النقدية.

و يمكن القول أن هذه الظواهر مستقلة عن بعضها البعض إلى حد ما، و هذا هو الذي يجعل مسألة تحديد تعريف شامل و نهائي للتضخم أكثر صعوبة. من التعاريف الكثيرة لظاهرة التضخم نقدم تعريف (emele janes) و الذي يقول فيه أن " التضخم هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض"، إلا أنه في بعض الحالات قد يخضع فيها الاقتصاد الى ظهور ضغوط تضخمية مع بقاء الأسعار ثابتة و ذلك نتيجة قيام الحكومة بتجميد الأسعار من خلال القرارات الإدارية(الرقابة الإدارية) و بالتالي تصبح في هذه الحالة لدى الأفراد أرصدة نقدية عاطلة لا يستطيعون انفاقها على السلع و الخدمات لعدم توفر هذه الاخيرة بالكميات اللازمة (زيادة عرض النقود عن احتياجات الافراد).

و هنا تفقد النقود وظيفتها كوسيط للتبادل ، و ينتظر انطلاق الأسعار نحو الارتفاع بمجرد رفع الرقابة الادارية من قبل السلطات و يدعى هذا النوع من التضخم " بالتضخم الكامن". أما النوع الأول من التضخم و المعبر عنه في التعريف السابق فهو يتميز بحرية انطلاق الأسعار نحو الأعلى، و هنا تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة، حيث يفضل الأفراد انفاق دخلهم على شراء السلع و الخدمات بدل من الادخار خوفا من فقدان جزء من قدرتهم الشرائية في المستقبل، و يدعى هذا التضخم " بالتضخم المكشوف".

من خلال هذان النوعان من التضخم يمكن تعريف التضخم على أنه الحالة التي تفقد فيها النقود قدرتها على أداء وظائفها (وسيط للتبادل- مخزن للقيمة).



رغم اختلاف معظم الاقتصاديين على تعريف هذه الظاهرة و تصنيفها الا أنهم متفقون على خطورة التضخم، و النتائج المترتبة عنه و التي تمس جميع الوحدات الاقتصادية، لذلك اهتمت جميع الدول بقياس هذه الظاهرة في الاقتصاد بهدف تحديد السياسات المناسبة لمحاربهه، و مراقبته باستمرار.

و لأجل التعرف أكثر على هذه الظاهرة ارتأينا تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: قياس التضخم.

- المبحث الثاني: مصادر التضخم.

- المبحث الثالث: آثار التضخم .

## المبحث الأول: قياس التضخم

## 1. مؤشرات الأسعار:

التضخم هو عبارة عن الارتفاع الشامل و المستمر للمستوى العام للأسعار ، إذا أردنا استقراء معدل التضخم في اقتصاد ما، علينا فقط تتبع الارتفاع في الأسعار و ذلك بواسطة استعمال مؤشرات الأسعار (Les indices des prix) رغم أخطائها و عدم كفايتها.<sup>1</sup> فالارتفاع الدائم للأسعار المقاس بإحدى الأرقام القياسية يعتبر مؤشرا عاما على وجود التضخم و ليس سببا في ظهوره.

نعرف أن الأسعار لا تتسم بالثبات عادة فقد ترتفع أسعار بعض السلع و تنخفض أسعار سلع أخرى و البعض الآخر يبقى ثابتا و إذا أردنا قياس حركات أسعار السلع و المقصود هنا بأسعار السلع ليس الأخذ في الاعتبار سلعة واحدة فقط و إنما مجموع السلع و الخدمات عامة، فهناك مؤشرات عديدة و مختلفة تمكننا من معرفة ما إذا يوجد تضخم في الاقتصاد و من أهم المؤشرات استعمالا:

- مؤشر أسعار الاستهلاك.
- الرقم القياسي الضمني (Le déflateur).
- مؤشر أسعار الجملة.

## 1-1. مؤشر أسعار الاستهلاك:

هو أداة لقياس تطور مجموع أسعار السلع المستهلكة المدفوعة من طرف الافراد، و نحصل عليه عن طريق حساب تكلفة سلة من السلع و الخدمات المشتراة من طرف المستهلكين، حيث تحتوي هذه السلة على أنواع مختلفة من السلع (الغذاء، ملابس، احذية، السكن، النقل، الصحة، الخ...).

يعتبر هذا المؤشر المقياس الأكثر استعمالا في معظم الدول لقياس التضخم (الانكماش) و هو يسعى الى حساب متوسط مؤشرات الأسعار لسلة (Panier) السلع و الخدمات المستهلكة.

<sup>1</sup> -Christian jinenez, Daniel Martina, Jacuques pavoine, économie général/Nathan/p232.

في كل فترة و يحدد معدل التضخم بعد ذلك عن طريق مقارنة قيمة مؤشر أسعار الاستهلاك في شهر معين مع مؤشر أسعار الاستهلاك لنفس الشهر في السنة الموالية.

مثال: لدينا

الفترة الأولى: مارس 1995 (0) سنة الاساس

الفترة الثانية: مارس 2000 (t)

إذا كان لدينا سعر 1 كلف لحم هو 300 دج في الفترة الأولى، و ارتفع سعره في الفترة الثانية و أصبح 450 دج.

$$I_{2000/1995} = 300/450 \times 100$$

$$I_{2000/1995} = 150$$

هذا فيما يخص مؤشر الأسعار لمعدل التضخم كما سبق الذكر فهو يتحدد بمقارنة سلسلة من المؤشرات في فترات مختلفة. مثال:

- مؤشر أسعار الاستهلاك في أفريل 2002 هو 108.

- مؤشر أسعار الاستهلاك في أفريل 2000 هو 112.

يحسب معدل التضخم كالتالي:

$$p = 108 / (112 - 108) = 3.7\%$$

إذا ما قمنا بحساب الارتفاع في مؤشر أسعار استهلاك على أساس انه ارتفاع في تكلفة سلع و خدمات مختارة من قبل المستهلك فنلاحظ أن إمكانية استغناء المستهلك عن سلعة معينة لقاء سلعة أخرى تعوضها بسبب ارتفاع سعرها، لا يأخذها المؤشر بعين الاعتبار، بمعنى آخر تكلفة المعيشة الحقيقية لا ترتفع بنفس مقدار ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك.

و بذلك يمكننا القول ان مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC) ليس فعالا بالدرجة الأولى

بحيث يتضمن العديد من الأخطاء و المتعلقة بسلة السلع لعدة أسباب أهمها:

- معظم السلع ترتفع جودتها و تتطور (كوسائل النقل).
- تغير عادات المستهلكين فيما يخص الإنفاق، فيمكنهم تعويض سلعة بأخرى، أو الاستغناء عنها كئانيا.

• هناك بعض السلع لا تستهلك من قبل جميع الأفراد (كالسجائر).

هناك عاملين متعلقين بمستوى استهلاك الأفراد و هما:

- القدرة الشرائية للمستهلكين : كلما انخفض مؤشر الأسعار تزيد القدرة الشرائية للأفراد (نفرض أن الدخل ثابت).

- مستوى المعيشة: عندما يرتفع دخل الأفراد ترتفع مستوى معيشتهم (نفرض أن مؤشر الأسعار ثابت) يمثل مستوى المعيشة وجهة نظر الفرد (الدخل الإجمالي) أما القدرة الشرائية فهي تمثل وجهة نظر الدخل أي متعلقة به.

هذا التفريق بين المفهومين القدرة الشرائية و مستوى المعيشة قد يبدو شكليا و لكن في الواقع نحن نستخدم جملة "القدرة الشرائية" لشرح كلتا المفهومين. إذن القدرة الشرائية للأفراد متعلقة بعاملين و هما الدخل و مؤشر أسعار الاستهلاك.

### 1-2. الرقم القياسي الضمني (مكمش الناتج الداخلي الخام) (déflateur de PIB)

يمثل هذا المؤشر نسبة الناتج الإسم للناتج الحقيقي (c'est le rapport du PIB nominal au PIB volume) ، و يعتبر هذا المقياس أكثر شمولاً، لأن بناؤه يشمل جميع السلع و الخدمات التي تدخل في الناتج القومي الإجمالي (عكس مؤشر IPC) إلا أنه لا يصلح لقياس تكلفة المعيشة لأن أسعار سلع الصادرات و الاستثمارات تمثل جزء من الدخل و المستهلك لا يتقني هذه السلع، في حين لا يدخل هذا المؤشر في تركيبه أسعار الواردات و المستهلك يقوم باستعمال السلع المستوردة.

و يتم حساب هذا المؤشر كالتالي :

$$P_{t/0} = \frac{\sum_{i=1}^n P_t \cdot Q_i}{\sum_{i=1}^n P_0 \cdot Q_0}$$

حيث  $\sum_{i=1}^n P_t \cdot Q_i$  : (كل السلع و الخدمات المنتجة في سنة الأساس X أسعارها في نفس السنة).

استخدم هذا المؤشر كمييار لقياس التضخم من طرف العديد من الاقتصاديين و لكن رغم ذلك لا يمكن العمل به في حالات استثنائية.

قد لاقت المؤشرات الأسعار معارضة شديدة من قبل العديد من الاقتصاديين و الذين يرون أن التضخم ليس ارتفاع عام في الأسعار فقط و هم يشككون في مصداقية هذه المؤشرات باعتبار أنها تركز على الفكرة التي تقول انه ممكن تقدير معدل أسعار جميع السلع و الخدمات و في نظر هؤلاء

الاقتصاديين هذا مستحيل، نظر لاختلاف السلع في النوع و الشكل و الحجم، فحسب رأيهم إذا لم تظهر مؤشرات الاسعار وجود التضخم في الاقتصاد كيف نعلم ذلك؟  
يجب فقط مراقبة معدل ارتفاع عرض النقود إذا كان هذا المعدل الكبير فهناك تضخم.

## 2. قياس الفجوة التضخمية:

من خلال الرجوع الى نظريات التضخم نجد أن كل نظرية اشتقت معايير لقياس القوى التضخمية حسب المنطق الكلاسيكي الجديد الذي يدعم إمكانية تغير الدخل القومي فهو يقترح معيار الاستقرار النقدي لمعرفة ما إذا كان هناك تضخم في الاقتصاد. أما بالنسبة "لكيتر" فهو يقيس الفجوة التضخمية من خلال فائض الطلب على السلع عن العرض في حين جاءت نظرية الكمية بفكرة أن الإفراط النقدي هو المسبب لظهور القوى التضخمية و بالتالي جعلته مقياس لها.

## 1-2. الإفراط في الطلب على السلع :

يمكن قياس فائض الطلب في فترة مستقبلية باستعمال موارد و استخدامات الميزانية القومية المقدرة خلال هذه الفترة و المقومة بالأسعار السائدة في وقت التقدير.

$$G=U-R.....(1)$$

$$U-R > 0 \Leftarrow \text{البطالة}$$

$$U-R = 0 \Leftarrow \text{توازن}$$

$$U-R < 0 \Leftarrow \text{تضخم}$$

G : الفجوة التضخمية

U : مجموع الاستخدامات

R : مجموع الموارد (القيمة الكلية المتوقعة للسلع و الخدمات المتاحة في فترة مستقبلية)

حيث تشمل الاستخدامات:  $U=C+I+X$

الاستهلاك الخاص و العام (C)

الاستثمار الخاص و العام (I)

الصادرات (X)

و تشمل الموارد:  $R=Y+M$

الناتج القومي (Y)

الواردات (M)

و بذلك تصبح المعادلة ( 1 ) كالتالي:

$$G=(C+I+X) - (Y+M) \dots\dots\dots(2)$$

من المعادلة ( 2 ) نلاحظ انه إذا زاد الإنفاق (الطلب الفعّال على الناتج الحقيقي (Y + M) أو العرض ينشأ فائض في اطلب يجذب الاسعار الى أعلى و كلما زادت هذه الفجوة زاد ارتفاع الاسعار.

نعرف أن الاستهلاك يمثل الفرق بين الدخل و الادخار :  $C=Y-S$

بتعويض المعادلة ( 3 ) في المعادلة (2) نحصل على:

$$G = (I-S)+(X-M)\dots\dots\dots(3)$$

(I-S) :يمثل هذا المقدار الفرق بين الاستثمار و الادخار.

(X-M) :يمثل فائض ميزان المدفوعات.

إذن تكون الفجوة التضخمية من الفرق بين الاستثمار و الادخار و الفرق بين الصادرات و الواردات.

كلما كان هناك فائض في ميزان المدفوعات كلما زادت قيمة الفجوة التضخمية و العكس، حدوث عجز في ميزان المدفوعات يمارس أثرا انكماشيا أي يلغي جزء من مفعول القوى التضخمية.

### 3-2. الإفراط النقدي:

يعود هذا المقياس الى نظرية الكمية الحديثة و التي ترى أن الإفراط في عرض النقود بكميات تفوق طلب الافراد عليها يسبب ظهور ضغوط تضخمية:

$$G=\Delta O-\Delta M$$

$\Delta O$  : تمثل الزيادة في عرض النقود.

$\Delta M$  : تمثل الزيادة في الطلب على النقود.

إذا كان :

$$\Delta O = \Delta M \Leftarrow \text{توازن.}$$

$$\Delta M < \Delta O \Leftarrow \text{انكماش.}$$

$$\Delta M > \Delta O \Leftarrow \text{تضخم.}$$

إذن تُحدد الفجوة التضخمية بالفرق بين كمية النقود المعروفة و كمية النقود المطلوبة من قبل الأفراد.

### 3.3/ الاستقرار النقدي:

يستند هذا المعيار إلى نظرية الكمية و التي نفترض وجود علاقة ثابتة بين الطلب على النقود

$$M = K \cdot Y$$

K: التفضيل النقدي

Y: الدخل

M: الطلب على النقود

أي تغيير في الدخل  $\Delta y$  يؤدي الى تغير الطلب على النقود  $\Delta M = k \Delta y$

إذن الفجوة التضخمية تقدر كالتالي:  $G = O - M$

$$\Delta G = O - k \Delta y$$

$$0 = \Delta G \text{ فإن } \begin{cases} \Delta O = k \Delta y & \text{إذا كان} \\ \Downarrow \\ \Delta O = \Delta y \end{cases}$$

إذن حسب هذا المعيار إذا زادت كمية النقود المعروضة  $\frac{\Delta O}{O}$  بنفس مقدار زيادة الدخل  $\frac{\Delta y}{y}$

( $\Delta O = \Delta y$ ) يصبح الفرق بينهما معدوماً.

$$B = 0 = \frac{\Delta y}{y} - \frac{\Delta O}{O} \Leftrightarrow \frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta O}{O}$$

و بالتالي عدم وجود فجوة تضخمية حيث يسمى B بعامل الاستقرار :

إذا كان:

$$0 = B \Leftrightarrow \text{توازن}$$

$$0 > B \Leftrightarrow \text{انكماش}$$

$$0 < B \Leftrightarrow \text{تضخم}$$

و لهذا تنصح النظرية النقدية السلطات بأن تكون نسبة الزيادة بكمية النقود المعروضة مساوية لمعدل الزيادة في الدخل و ذلك بهدف تحقيق الأستقرار.



## المبحث الثاني: مصادر التضخم

## مقدمة:

إذا كان اقتصاد دولة معينة مغلق أي لا يقوم بالمبادلات التجارية مع أي دولة أخرى ، فإن ارتفاع مستوى الأسعار في هذا البلد يكون ناتجا عن عوامل داخلية (محلّية) فقط ، تضخم داخلي. أما إذا كان الاقتصاد منفتح مع الخارج ويقوم بتصدير و استيراد كل حاجياته من البلدان الأخرى. فإن ارتفاع أسعار هذه الواردات سيؤثر على مستوى العام للأسعار الداخلية أي أن تضخم في هذا البلد ناتج عن عوامل خارجية. إذن نستخلص من هذا أن التضخم ينتج عن تفاعل مجموعتين من العوامل إحداهما داخلية و الأخرى خارجية.

## 1. المصادر الداخلية:

قد تطرقنا فيما سبق الى الأسباب الداخلية التي تؤدي الى ظهور القوى التضخمية من خلال النظريات الكبرى للتضخم، فنجد أن البعض منها اتجه الى ان ارتفاع الأسعار يكون من جانب الطلب (زيادة الطلب) و البعض الأخر يقول أنه من جانب العرض (زيادة زيادة التكاليف) و أهم مصدر اعتمده معظم هذه النظريات هو زيادة كمية النقود.

## 2. المصادر الخارجية:

## 1-2. التضخم المستورد:

العوامل الخارجية التي تؤثر على مستوى الأسعار المحلية ظهر في المبادلات التجارية التي تتم بين الدول و التي تدخل في تركيبها الصادرات و الواردات سعر الصرف..... الخ. و يسمى التضخم الناتج عن هذه العوامل "بالتضخم المستورد" كلما كان تأثير العوامل الخارجية على الأسعار المحلية كبير كلما زاد التضخم المستورد. و عادة يقاس التضخم المستورد في أي بلد بدرجة انفتاحه على العالم الخارجي و حجم المبادلات التجارية التي يقوم بها. فكلما كانت درجة انفتاح البلد كبيرة كلما كان تأثير التضخم المستورد فيها مرتفع.

و من جهة أخرى إذا كان التضخم عال جدا في الدول الكبرى (دول الرأسمالية) فسيقتل هذا التضخم الى الدول المتعاملة معها (كالدول المتخلفة) بصورة قوية. يمكن للتضخم المستورد أن ينتقل من خلال: الواردات- الصادرات- سعر الصرف.

## • الواردات:

تعتبر الواردات أهم مسار لانتقال التضخم المستورد عند معظم الدول المتخلفة و ذلك للأسباب التالية:

-زيادة الاعتماد الغذائي على الخارج.

- اعتماد التشغيل في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي على المواد الخام و الأولية و الوسيطة المستوردة.

- ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في البرامج الاستثمارية المحلية.

عندما تزيد أسعار السلع المستوردة (مواد أولية، سلع التجهيز، سلع الاستهلاك) ينعكس هذا على زيادة تكاليف الإنتاج مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار المحلية.

خطر التضخم المستورد من خلال الواردات كبير جدا باعتبار أن معظم الواردات هي ضرورية و لا يمكن الاستغناء عنها، و تلعب دور رئيسي في الاقتصاد القومي (كالبترول في الاقتصاد الفرنسي).

## • الصادرات:

عندما يكون التضخم العالمي كبير تكون المنافسة على السلع المصدرة جيدة بحيث يزيد حجم الصادرات و أسعارها، زيادة أسعار الصادرات سوف يؤدي من جهة الى زيادة الدخل النقدية و ارصدة الصرف الأجنبي أي تدفق العملة الأجنبية<sup>3</sup> و بالتالي زيادة السيولة في الاقتصاد(عرض النقود)، فينعكس ذلك على ارتفاع الأسعار الداخلية، و من جهة أخرى زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي مما ينعكس على ارتفاع الطلب الكلي الداخلي فنحصل على فائض الطلب عن العرض و بالتالي ظهور تضخم الطلب.

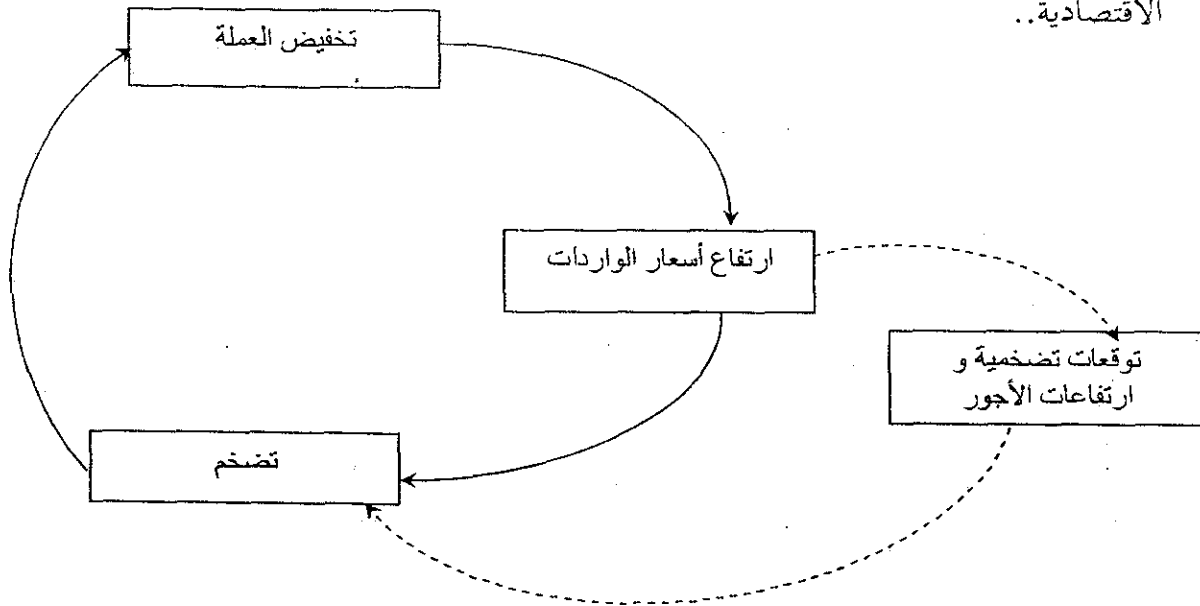
## • سعر الصرف:

سعر الصرف هو سعر عملة أجنبية بمفهوم العملة الوطنية، و يتم تحديده بمقابلة العرض و الطلب في السوق (ككل السلع) و يتحدد سعر الصرف عادة من خلال حجم المبادلات التجارية (الواردات، الصادرات). يرتبط سعر الصرف طرديا مع أسعار الصادرات و عكسيا مع أسعار الواردات.

<sup>3</sup> يمكن أن يتج هذا التدفق أيضا عن الحركات المالية لرؤوس الأموال الناتجة عن الفروقات في معدل الفائدة بين الأسواق المالية و توقعات إعادة تقييم العملة الوطنية.

زيادة سعر الصرف سيؤدي بالضرورة الى انخفاض أسعار الواردات و العكس صحيح، إذا قامت الدولة بتخفيض العملة بسبب العجز في ميزان المدفوعات و ضعف طاقة الدولة على الاستيراد، يزيد تعرض الاقتصاد لاستيراد التضخم بسبب ارتفاع أسعار الواردات بنفس نسبة تخفيض العملة.

إن تأثير تخفيض العملة يكون اثر سلبي في المدى القصير، بحيث تزيد أسعار الواردات مما ينعكس على ارتفاع الأسعار و بالتالي ظهور التضخم، و لكن في المدى الطويل سيتحول هذا الأثر الى أثر إيجابي حيث أن زيادة الصادرات (الناجمة عن تخفيض العملة) بسبب انخفاض أسعارها ستؤدي الى إنطلاق النشاط الاقتصادي و لكن هذا الأثر لا يظهر في معظم الوحدات الاقتصادية..



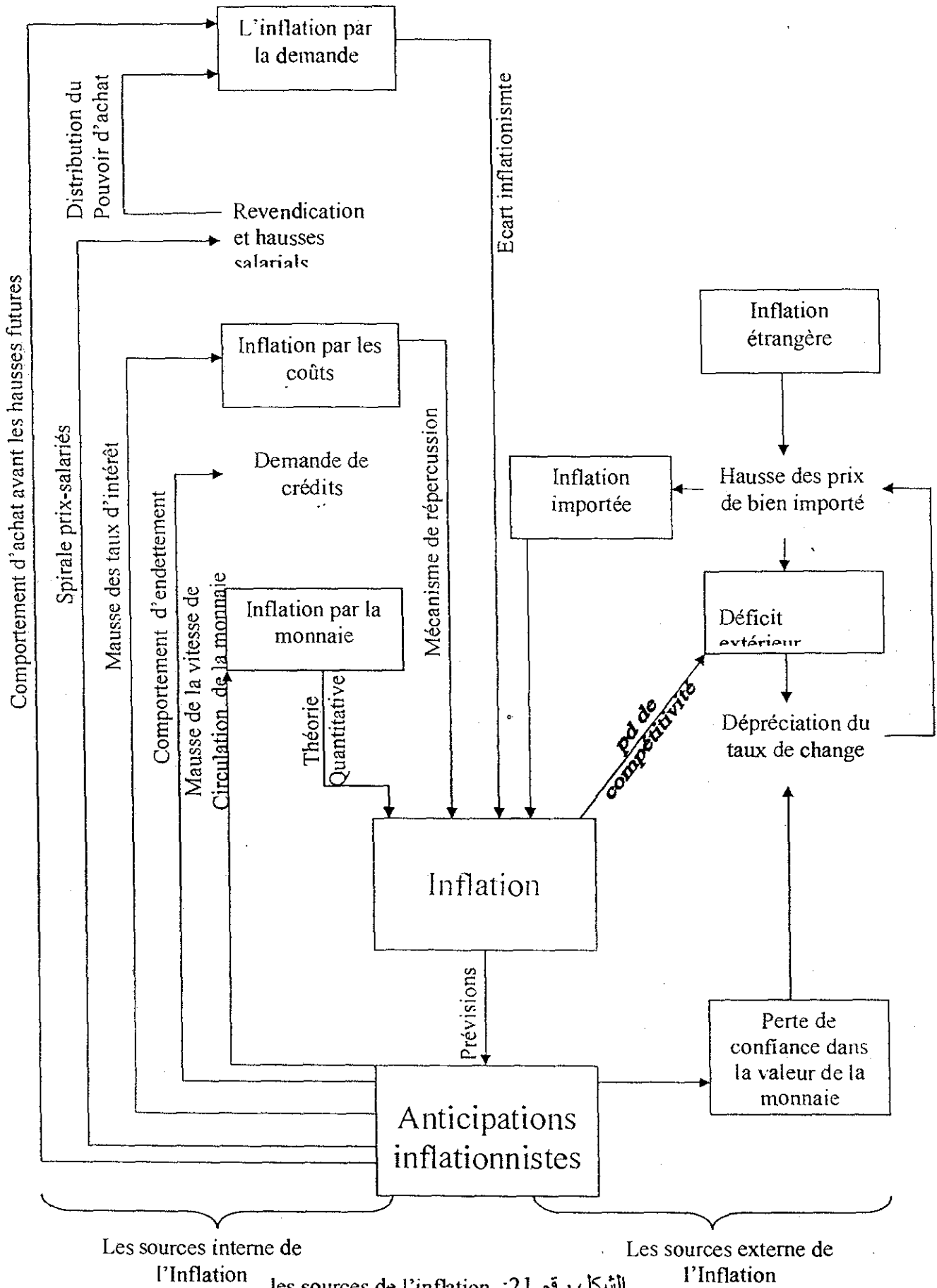
### الشكل رقم 20: آثار تخفيض العملة

من خلال ما ذكر نجد أن التضخم المستورد ينتقل الى الدول المتخلفة من خلال الميزان التجاري (M-X) و تختلف قوة تأثيره حسب درجة انفتاح البلد على العالم الخارجي من جهة و على الدول التي يتعامل معها (مدى وجود التضخم فيها) كما أن اختلاف الظروف الانتاجية و الاقتصادية و العلاقات التجارية من بلد الى آخر تؤثر على مسار انتقال التضخم الى هذه البلدان.<sup>5</sup>

<sup>4</sup> يمكن أن ينتج هذا التحقق أيضا عن الحركات الذاتية لرؤوس الأموال الناتجة عن الفروقات في معدل..... بين الأسواق المالية و توقعات إعادة تقييم العملة الوطنية.

<sup>5</sup> ب. برنبيه و ا. سيمون ، مرجع سابق، ص 429.

تطرقنا فيما سبق الى كل من العوامل الداخلية لظهور التضخم و العوامل الخارجية المؤثرة فيه على حدى و لكن هذا لا يعني أن كل واحدة منهما تؤثر على التضخم بصفة مستقلة، فهما مرتبطان ببعضهما البعض، و العوامل الداخلية تؤثر بالعوامل الخارجية ايضا و هذا ما يظهر في المخطط التالي (شكل رقم 21).



الشكل رقم 21: المصادر الداخلية والخارجية للتضخم

## المبحث الثالث: آثار التضخم

رغم أن التضخم يعتبر ظاهرة نقدية إلا أن آثاره تشمل كل القطاعات و تتجاوز خاصيته النقدية، فوجد أنه يؤثر على البناء الاقتصادي و الاجتماعي و على التنمية الاقتصادية العامة.

## 1. الآثار الاقتصادية للتضخم:

تختلف الآثار الاقتصادية للتضخم باختلاف أنواعه، فإذا كان التضخم ضعيف سيحدث نتائج أقل خطورة من التضخم القوي في الاقتصاد.

يقوم التضخم بالتأثير على العناصر التي تدخل في بناء الاقتصاد (كجهاز الاسعار، الهيكل الإنتاجي، هيكل التسويق و التوزيع، الجهاز النقدي الداخلي) و تغيير أدائها الوظيفي. بالنسبة لجهاز الأسعار، فالتضخم يظهر من خلال الارتفاع العام للأسعار، و هذا الارتفاع سيؤثر بدوره على هيكل الاسعار النسبية و بالتالي يفقد كفاءة هذا الجهاز فيما يخص توزيع الموارد في الاقتصاد حيث أن ارتفاع الاسعار في بعض السلع و ارتفاعها بسبب آخر للبعض الآخر يؤدي الى زيادة المداخليل (أرباح و الاجور) للقطاعات التي ارتفعت أسعار سلعها بنسبة اكبر، في حين تحصل القطاعات الأخرى على ربح متواضع، و نتيجة لذلك سوف يتجه الاستثمار الى القطاعات الأولى (للحصول على ربح اكبر) على حساب القطاعات الثانية و التي ستعرف تدهورا. و بذلك نجد أن تدهور جهاز الاسعار ينعكس على جهاز الدخل.

في فترات التضخم و إذا كان الاقتصاد قريب من مستوى العمالة الكاملة عندئذ يزيد الإنتاج و لكن بكميات منخفضة و كلما اقترب هذا الاقتصاد من العمالة الكاملة يصبح الإنتاج مساويا الى الصفر، و هذا يزيد من ارتفاع الاسعار، و في هذه الحالة يفضل المستثمرين توظيف أموالهم في السلع الاستهلاكية و الانتاجية القابلة للتخزين لتسهيل عملية المضاربة فيها<sup>6</sup>. و بالتالي ستعاني الصناعات الأساسية و الثقيلة عجزا كبيرا و ذلك لأن العائد فيها يكون في المدى الطويل. إذن يؤدي التضخم الى توجيه رؤوس الأموال الى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية و هي انتاج سلع تزيد اسعارها باستمرار.

<sup>6</sup> - حيث يقوم المستثمرون بتخزين السلع الاستهلاكية في انتظار ارتفاع اسعارها أكثر في المستقبل ثم يعرضونها في السوق و يتحصلون على أرباح معتبرة.

ينتج عن التضخم ايضا ضعف ثقة الأفراد في العملة و بالتالي يفضل الأفراد الاحتفاظ بالسلع بدلا من النقود خوفا من انخفاض قيمتها أكثر في المستقبل أي ضعف الادخار و يتعلق الأمر هنا بضعف وظيفة النقود كمخزن للقيمة.

إضافة إلى فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة فهي تفقد أيضا وظيفتها كأداة للدفع (وسيط للتعامل) حيث ان في حالة التضخم أين يكون مستوى الاسعار مرتفع يزيد عرض النقود من طرف البنك المركزي و ذلك لمواجهة الارتفاع المتزايد في الاسعار، و يكون هذا الإصدار دون أن يقابله زيادة في النشاط الاقتصادي و بالتالي يصبح حجم النقود (وسائل الدفع) في الاقتصاد أكبر من الاحتياجات الحقيقية<sup>7</sup> و هنا تفقد النقود وظيفتها كوسيط للتبادل.

## 2. الآثار الاجتماعية للتضخم:

إضافة إلى الآثار الاقتصادية، يترتب عن التضخم آثار اجتماعية أيضا و تبدو من خلال عملية إعادة توزيع الدخل، و إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع و التي ينجم عنها اضطراب العلاقات الاجتماعية.

### 2-1. إعادة توزيع الدخل:

يمكن توضيح آثار التضخم على أصحاب الدخل الثابتة<sup>8</sup> من خلال النظر في دخولهم و التي تعتبر بسيطة مقارنة بدخول أخرى ، في حالة ارتفاع الأسعار يبقى هذا التحول ثابتة و بالتالي ينجم عن ذلك انخفاض القدرة الشرائية للأفراد (إنخفاض الدخل الحقيقي) في حين يحصل أصحاب المرتبات و الأجور على زيادة في مداخيلهم تناسب الزيادة في الأسعار، و يمكن أن تكون هذه الزيادة أقل من زيادة الأسعار و لكن مقارنة بالفئة السابقة قد يتعرض أصحاب الأجور الى انخفاض أقل في القدرة الشرائية.

أما بالنسبة لأصحاب المشروعات فهم الذين يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية، حين أن ارتفاع الأسعار تؤدي الى زيادة الإيرادات النقدية، و بالتالي تزيد القدرة الشرائية لهذه الفئة بنسبة كبيرة، و نستطيع الحصول على القدرة الشرائية للفرد من خلال العلاقة التالية :

7- في هذه الحالة تقوم الأفراد بالاحتفاظ بأرصدة نقدية عاطلة، لأنهم لا يستطيعون إنفاقها بسبب عدم وجود السلع و الخدمات حسب احتياجات الأفراد.

8 و عادة تضم هذه الفئة أصحاب الدخل من ملكية الأراضي و العقارات و المعاشات و الإعانات الاجتماعية.

G: القدرة الشرائية

$$G = \frac{\text{indice de revenu}}{\text{indice de prix}} \times 100$$

مثال:

في فترة ما إذا كان معدل التضخم 9% و انتقل دخل الفرد من 1000 دج إلى 1500 دج (زيادة اسمية في الدخل قدرها 50%)  
القدرة الشرائية =  $100 \cdot 109/150 = 137 =$

الدخل الحقيقي لهذا الفرد هو 50% بالقيمة الاسمية و لكن بالقيمة الحقيقية أصبح 37% فقط.  
إذن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل من جانب أصحاب الدخل البسيطة لصالح أصحاب الدخل المرتفعة و المستثمرون و أصحاب المشروعات.  
2-2. إعادة توزيع الثروة:

يرتبط هذا العامل بالعامل السابق و الذي يخص الدخل النقدي، فإذا تعرض الفرد إلى نقص في دخله الحقيقي سوف يلجئ إلى التصرف في ثروته بالبيع بهدف تحسين مستوى معيشته، يقوم أصحاب الأراضي و العقارات بالبيع بأسعار مرتفعة تفوق الارتفاع العام للأسعار و هذا ما يعرف بإعادة توزيع الثروة بين المجتمع.

إن الأشخاص التي لديها ديون مالية تتأثر أيضا في فترات التضخم مثلا إذا اقترض فرد مبلغ س1 من فرد آخر على أن يسدده في فترة 5 سنوات، في حالة ارتفاع الأسعار في هذه الفترة سيكون الفرد المقرض فقد جزء من القوة الشرائية. فهو قد أعطى المبلغ للفرد الآخر بقيمة حقيقية عالية و لكن بعد ارتفاع الاسعار انخفضت القيمة الشرائية لهذا المبلغ، و بذلك يؤدي التضخم إلى إحقاق الضرر بالدائنين و استفادة المدينين خاصة على المدى الطويل.<sup>9</sup>

من خلال ما ذكر يمكننا القول أن التضخم يلحق الظلم بمعظم فئات المجتمع مما ينتج عن ذلك ظهور آفات اجتماعية كالرشوة و الفساد الإداري، و افتعال الأسواق السوداء، ... الخ. بالإضافة إلى زيادة معدل هجرة الكفاءات بسبب انخفاض مستوى الدخل حيث يسعى معظم الموظفين و خريجي الجامعات إلى البحث عن إمكانيات أحسن و أجور مرتفعة خارج البلد.

<sup>9</sup>- بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 154.



## 3- التضخم و التنمية الاقتصادية:

استنادا إلى تحليل كيتز و الذي يقول أن وجود معدل تضخم في الاقتصاد يساعد على عملية التنمية و الانتعاش حسب كيتز إذا زاد عرض النقود و كانت هناك موارد إنتاجية عاطلة فلا ينتج عن اصدار النقود ارتفاع في الأسعار و إنما ستزيد كمية الإنتاج، و حجم الاستثمار و الاستهلاك نتيجة لزيادة الدخل و لكن يرى بعض الاقتصاديين أن هذا التصور غير صحيح و ذلك للأسباب التالية:

- حتى و إن زاد الطلب على السلع بزيادة الأسعار، فلن يؤدي ذلك إلى تشغيل حركة الإنتاج و ذلك لأن الموارد العاطلة الموجودة في الاقتصاد بحاجة إلى مدّة كبيرة للإنتاج، و لن تقوم بالتحرك مباشرة بعد زيادة الطلب (لن تستجيب مباشرة) و بالتالي زيادة الطلب ينتج عنه زيادة في الأسعار.
- معظم الدخل التي يتحصل عليها أصحاب المشروعات في فترات التضخم لم تتجه إلى الاستثمار في مشاريع مفيدة للتنمية بل على العكس ستهب إلى الاستهلاك الذاتي و الاستثمار في مشاريع غير ضرورية كالمضاربات على الأراضي و العقارات.
- لذلك يمكننا القول أن التضخم له آثار سلبية على التنمية أهمها:
- يعتبر التضخم وسيلة لبقاء المؤسسات الأقل إنتاجية و التي تختص في إنتاج السلع ذات الأسعار المرتفعة.
- يشجع المؤسسات على البحث عن زيادة ربحهم من خلال الارتفاع في الأسعار و ليس عن طريق تخفيض تكلفة الإنتاج.
- ارتفاع الأسعار بالنسبة لباقي الدول سيؤدي إلى ضعف المنافسة في الاقتصاد الخارجي و ينتج عن ذلك زيادة الواردات عن الصادرات أي عدم توازن الميزان التجاري، و بالتالي تلجأ الدولة إلى تخفيض العملة لإعادة توازن الميزان التجاري.
- إذن لا شك في أن التضخم يعرقل مسار التنمية الاقتصادية و لكن قد أجمع بعض الاقتصاديين على أن التنمية الاقتصادية (و خاصة في البلدان المتخلفة) غالبا ما يصاحبها بعض الضغوط التضخمية و ذلك في المراحل الأولى فقط، و لكن يكون هذا التضخم طفيف و معتدل لا يمثل خطرا كبيرا.
- و على السلطات النقدية مراقبته بصفة دائمة حتى لا تتحول إلى تضخم قوي و دائم.

## 4- الآثار المرتبطة بالقطاع الخارجي:

يؤثر التضخم بصفة مباشرة على ميزان المدفوعات (كما سبق الذكر)، حيث أن ارتفاع الأسعار الداخلية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية و السلع المستوردة و بالتالي يزيد سعر الواردات و حجمها في حيث ينخفض حجم الصادرات و هذا يحدث اختلال في ميزان المدفوعات.

كما أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة تكلفة سلع التصدير مما يضعف من مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية فيقل حجمها.<sup>10</sup>

نجد أن حالة ميزان المدفوعات يمكن أن تحدد لنا ما إذا كان الاقتصاد يحتوي على تضخم أم لا.

$$0 = X - M \Leftrightarrow \text{توازن}$$

$$0 < X - M \Leftrightarrow \text{فائض}$$

$$0 > X - M \Leftrightarrow \text{عجز} \Leftrightarrow \text{وجود تضخم}$$

عجز الميزانية يعني أن البلد قد استهلك كل موارده الأجنبية و الاحتياطي النقدي الدولي. و

بالتالي

لن نجد مستقبلا موارد نقدية دولية ليتحصل على الواردات من المواد الأولية و غيرها ليقوم

بالإنتاج

الداخلي، و في هذا الصدد ترى النظرية الكلاسيكية أن حرية التجارة و أسعار الصرف الثابتة و قواعد النقد، عوامل تساعد على إعادة التوازن، و ذلك من خلال أسعار الفائدة و حركات رؤوس الأموال. و لكن قد يبدو هذا المنطق غير صحيح، لأنه إذا ظهر التضخم في بعض البلدان الكبرى فسيقتل هذا التضخم إلى جميع دول العالم حتى و لو كانت هذه الدول تطبق حرية التجارة.

و لذلك نجد أن جميع دول العالم يصيبها القلق عندما يظهر التضخم في إحدى البلدان الكبرى (ذات الوزن الكبير في العلاقات الاقتصادية الدولية). بمعدلات متزايدة خوفا من أن ينعكس

<sup>10</sup> د. زينب حسين عوض الله / مرجع سابق / ص 265

على التجارة الخارجية و بالتالي ينتقل هذا التضخم من خلال ضغوط الطلب على الواردات التي تأتي من الاقتصاد الذي يعاني من تضخم، و بعد ذلك تزيد أسعار الواردات، فينتشر التضخم بسرعة.

و يمكن القول أن أثر التضخم على القطاع الخارجي هو أثر مزدوج و متبادل، فالتضخم يؤثر على القطاع الخارجي من خلال ميزان المدفوعات و حركة رؤوس الأموال، و القطاع الخارجي يؤثر هو بدوره على الدول التي تتمتع بالاستقرار النقدي من خلال المبادلات التجارية أيضا.

حاولنا فيما سبق الإلمام بأهم الآثار الاجتماعية و الاقتصادية و النقدية للتضخم، حيث أن ذكر كل نتائج التضخم بصفة عامة شيء مستحيل نظرا لاختلاف و تعدد هذه الآثار من بلد إلى آخر.

و لكنها تجتمع في أن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع دخل الأفراد، وخلق طبقات اجتماعية متفاوتة مما ينجم عنه ضغوط و اضطرابات اجتماعية و أيضا سياسية.

## خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة أهم المؤشرات لقياس التضخم و التي تستعملها السلطات المعينة للحصول على معدل التضخم الذي يسود الاقتصاد قبل اتخاذها أي إجراء من السياسات الخاصة بمحاربه و ذلك نظرا إلى الآثار السيئة التي تتركها في المجتمع. أهم ما استخلص من هذا الفصل ما يلي:

- اعتماد معظم الدول على مؤشر أسعار الاستهلاك لقياس معدل التضخم رغم ضعفه و عدم كفاءته و لذلك نجد أن منذ ظهوره سنة 1922 قد مر بعدة تطورات خلال السنوات التالية: (1926-1950-1966-1977-1982-1993-2000).
- يكون معدل التضخم المستورد كبيرا في اقتصاد معين، إذا كانت درجة انفتاح هذا الأخير على العالم الخارجي كبيرة، حيث أنه كلما زادت المبادلات التجارية و خاصة الواردات لهذا البلد يصبح احتمال تعرضه إلى التضخم المستورد عالية جدا باعتبار أن الواردات هي جزء مهم من الدخل القومي و ارتفاع أسعارها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار الداخلية.
- إن أهم أخطار التضخم تكمن في طبيعة التراكمية، فمع ظهوره في الاقتصاد ينتشر و يتوسع بصورة سريعة و تراكمية. و يصبح التضخم صفة يتميز بها هذا الاقتصاد، و سمة من سماته الأساسية، فيؤثر على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي.
- ينتج عن التضخم إعادة توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع، فالمعدل المرتفع للتضخم يؤدي إلى ربح الأفراد ذوي الدخل المرتفعة و أصحاب المشروعات و ضررا لأصحاب الدخل الثابتة.
- كما ينتج عنه إعادة توزيع دخل بين القطاع الخاص و القطاع الحكومي، فالدولة هي من أهم المستفيدين من التضخم لأنها تحصل على أرباح ضريبة التضخم التي تستعمل لتمويل عجز الميزانية.

# الفصل الثالث

## السياسات الاقتصادية لمعالجة التضخم

## مقدمة الفصل :

تعرضنا فيما سبق الى الآثار و الأضرار التي يمكن أن تلحقها ظاهرة التضخم بالمجتمع سواء أن كانت آثار اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية , و نظرا لمدى خطورة هذه الظاهرة , تقوم الحكومة بالتدخل لمحاولة القضاء على التضخم باستعمال العديد من السياسات و التي اقترحتها مختلف النظريات المفسرة لهذه الظاهرة .

تعددت السياسات الموجهة للحد من آثار التضخم أو التقليل من نتائجه لتعدد أسباب ظهور هذا الأخير , حيث حاولت كل نظرية الى تقديم تفسير حسب الواقع التي تعيش فيه الظروف السائدة في الاقتصاديات آنذاك .

ستطرق في هذا الفصل الى مختلف السياسات الاقتصادية التي جاءت بها النظريات المفسرة

للتضخم بالتفصيل , و قد ارتأينا تقسيم هذا الفصل الى خمسة مباحث :

- المبحث الأول : السياسات النقدية
- المبحث الثاني : السياسة المالية
- المبحث الثالث : سياسة المداخيل و الرقابة على الأسعار
- المبحث الرابع : سياسات مكافحة التضخم الركودي
- المبحث الخامس : السياسات الاقتصادية الأخرى

## المبحث الأول : السياسة النقدية

### 1- مضمون السياسة النقدية :

تعتبر هذه السياسة من أقدم السياسات التي عرفت ، و ترتبط بكون اعتبار التضخم ظاهرة نقدية ، حيث كانت النظرية الكلاسيكية أول من أشارت الى ضرورة التحكم في المعروض النقدي لتجنب ظهور التضخم ثم جاء بعد ذلك " فريد مان " ليطور هذه النظرية و يؤكد على أهمية السياسة النقدية في معالجة التضخم بعد ان أهملتها النظرية الكينزية .

يُعد أن السياسة النقدية أخذت مكانتها ما بين السياسات الاقتصادية الأخرى و هذا أدى الى إعطاء الحكومات دور رئيسي لهذه السياسة فيما يتعلق بالقضاء على التضخم و المحافظة على الاستقرار النقدي داخليا (استقرار الأسعار ) و خارجيا (استقرار معدل الصرف ) و بالتالي تحقيق التوازن الكلي . و يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها مجموعة الاجراءات التي تقوم بها الدولة بهدف التأثير و الرقابة على النقود (نظامها - كمها و علاقتها بالنقود الأجنبية ) و تنظيم السيولة بشكل يسمح لها الوصول الى أهدافها الاقتصادية<sup>1</sup> .

يقوم البنك المركزي باعتباره المسؤول الرئيسي لاستقرار النظام النقدي باتباع " سياسة نقدية انكماشية"<sup>2</sup> للقضاء على حالة التضخم و تتمثل هذه السياسة في اتخاذ إجراءات معاكسة لحالة التضخم أي تخفيض المعروض النقدي لكي تنخفض الأسعار بشكل يسمح للاقتصاد بالتخلص من هذه الحالة ، و بالتالي تكون سياسة البنك المركزي و الحكومة بالنسبة لخلق النقود بتقليص وسائل الدفع بهدف انخفاض مستوى الأسعار و لكن قد تكون نتائج هذه السياسة عكسية فيسود الاقتصاد حالة انكماش و كساد (بطالة ) و هذا التعارض قد يجعل البنك المركزي في مواقف صعبة.

يرى بعض الاقتصاديين أمثال "ماكنون و شو" (makinson et choux) أنه لنجاح السياسة النقدية الانكماشية في مكافحة التضخم، يجب أن يصل سعر الفائدة الى اعلى مستوى بشكل لا يمكن تجاهله من قبل رجال الأعمال فيقومون بالتقليل من استثماراتهم و أيضا ارتفاع تكلفة الاقتراض سوف تقلل بدورها من التوسع في تقديم القروض من قبل البنوك و بالتالي الحد من خلق الائتمان، و من جهة أخرى سعر الفائدة المرتفع يدفع الأفراد الى بيع كل السندات و الاحتفاظ بالأموال لديها و هكذا تقل كمية النقود المتداولة في الاقتصاد .

<sup>1</sup> بلعوز بن علي (محاضرات في النظريات و السلسلة النقدية)  
<sup>2</sup> تطبق هذه السياسة في الفترات التضخم عكس السياسة التوسعية التي تتبعها الدولة في فترات الكساد و المتمثلة في الزيادة المعروض النقدي بهدف انعاش الاقتصاد .

## 2- أدوات السياسة النقدية :

إن الوصول إلى الأهداف التي تسعى لها السياسة النقدية و التي تعمل على تنظيم كمية النقود المتداولة في المجتمع لتفادي ظهور أزمات اقتصادية (تضخم - انكماش ) يعتمد على استعمال مجموعة من الأدوات و الوسائل منها : ادوات كمية و أخرى كيفية و من خلال هذه الأدوات يقوم البنك المركزي بالتأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع و بطبيعة الحال تختلف هذه الأدوات من اقتصاد إلى أخرى و ذلك حسب مدى تطور و تقدم كل بلد و مدى تناسق الجهاز المصرفي و كذلك قوة الاقتصاد و تكامله .

### 2-1/ السياسات الكمية :

لقد عرفت السياسات الكمية بالوسائل التقليدية التي بدأت البنوك القديمة باستخدامها<sup>1</sup> و لذلك اعتبرت هذه الأدوات الأكثر شيوعيا و استعمالا نظر لفعاليتها في التأثير الغير المباشر على الكتلة النقدية و سعر الفائدة , و هي تتمثل فيما يلي :

- سياسة اعادة الخصم
- سياسة السوق المفتوحة
- سياسة معدل الاحتياطي النقدي

### \* سياسة إعادة الخصم<sup>2</sup> :

لقد كانت هذه السياسة من أقدم السياسات التي استخدمها البنك المركزي حيث لعبت دورا هاما في السيطرة على حجم الائتمان قبل الحرب العالمية الاولى .  
في حالة اتباع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية للقضاء على التضخم فإنه يقوم برفع سعر إعادة الخصم و الذي يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة على القروض باعتبار أن هناك علاقة طردية بين سعر البنك الذي هو بمثابة تكلفة تحملها البنوك التجارية للحصول على الأموال من البنك المركزي) و سعر الفائدة، حيث أن زيادة تكلفة الاقتراض تقلل من القروض الممنوحة للبنوك التجارية و منه تلجأ هذه الأخيرة إلى رفع سعر الفائدة و أسعار الخصم للمتعاملين معها فيقل بدوره اقتراضهم لها ، و هكذا يكون البنك المركزي قد قام بالحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان فتقلص بذلك حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد .

و لكي تكون هذه السياسة ذات فعالية كبيرة يجب توفر عدة عوامل أهمها :

\* مدى اتساع سوق النقد عامة و سوق الخصم خاصة.

<sup>1</sup> مثل بنك إنجلترا و بنك الوم  
<sup>2</sup> أو ما يدعى أيضا سعر البنك و هو سعر الذي يقرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق مالية للبنوك التجارية , و هو يمثل أيضا سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل تقديم قروض لهذه البنوك



\* أن يكون البنك المركزي هو المصدر الرئيسي للبنوك التجارية لحصولها على الموارد النقدية .

\* أهمية سعر الفائدة في العمليات التجارية و الصناعية.

\* مستوى النشاط الاقتصادي السائد أثناء تغيير سعر البنك.

و لكن في الكثير من الأحيان يمكن أن تكون هذه السياسة غير فعالة الى حد كبير في تقليص حجم الائتمان ، ففي حالة التضخم قد يكون الطلب على القروض غير مرن اتجاه تغيرات سعر الفائدة ، حيث أنه رغم ارتفاع سعر الفائدة و الخصم نجد أن الطلب على القروض من طرف المستثمرين لا ينخفض كثيرا و هذا لعدة أسباب :

\* توقع المستثمرين أن قيمة استثماراتهم سوف ترتفع بنسبة أكبر من ارتفاع نسبة سعر الفائدة .

\* نجد أن سعر الفائدة في معظم المشاريع لا يمثل إلا جزءا صغيرا من تكاليف التمويل و الجزء الأكبر يحتله التمويل الذاتي.

\* الكتلة النقدية لا تتأثر كثيرا بتغيرات معدل الفائدة خاصة في مرحلة التضخم.

و لذلك قد اعتبر بعض الاقتصاديين أمثال " فريدمان " هذه الأداة كمؤشر فقط للبنوك التجارية عن

اتجاه السلطة النقدية ، و قد يعبر (سعر البنك) عن الوضع النقدي و الائتماني بشكل خاص و عن الوضع الاقتصادي بشكل عام .

### \* سياسة السوق المفتوحة :

تعتبر هذه السياسة من أكثر الأدوات شيوعا و استعمالا و ذلك نتيجة لفعاليتها الكبيرة في التأثير على المعروض النقدي ، حيث أنفق كل من " فريدمان " و " كيتز " على نجاعة و أهمية هذه الأداة لأنها تؤثر تأثيرا مباشرا على الكتلة النقدية و من ثم على حجم الائتمان .

من خلال هذه السياسة يقوم البنك المركزي بالتحوّل إلى السوق النقدية من أجل التحكم في حجم السيولة و ذلك بمحاولة امتصاص الفائض من الكتلة النقدية المتوفرة في الاقتصاد ( في حالة التضخم ) أو زيادتها ( في حالة الانكماش ) و يكون هذا بواسطة بيع أو شراء الأوراق المالية (أسهم - سندات ) و التجارية . ففي حالة التضخم يلجأ البنك المركزي إلى عرض كل ما لديه من أوراق مائية للبيع و يقوم الأفراد بشرائها، هذا يترتب عنه سحبهم للودائع الموجودة في بنوكهم التجارية مما يدفع هذه الأخيرة إلى التقليل من القروض الممنوحة و الاستثمارات، و من ثم يكون البنك المركزي قد قام بالحد من قدرة البنوك على منح الائتمان.

ترجع أهمية هذه السياسة و مدى فعاليتها في محاربة التضخم الى عدّة أسباب :

- تعود الرقابة الكاملة على حجم العمليات إلى البنك المركزي .

- يمكن التحكم في حجم الأوراق المالية، أي يمكن للبنك المركزي أن يقوم ببيع أو شراء أوراق مالية

بحجم صغير أو حجم كبير.

- سهولة وسرعة عكس عمليات السوق، يمكن للبنك أن يعكس استخدام هذه الأداة من شراء الى بيع دون تعقيد.

- ممارسة عمليات السوق بسرعة كبيرة لا تحتوي على تأخيرات إدارية.

-تقوم عمليات السوق بالتأثير على سوق النقود من خلال أسعار الفائدة .

و لكي تكون هذه السياسة ناجحة بشكل كبير كما ذكرنا سابقا يجب توفر عوامل تساعد على تحقيق أهدافها :

-وجود سوق مالي متطور و متقدم.

-أن يكون حجم التعاملات في السوق المالي كبير جدًا.

-وجود جهاز مصرفي أكثر تنظيم و تطوّر.

إذن نجد أن سياسة السوق المفتوحة تختلف نوعا ما عن سياسة سعر اعادة الخصم، فبينما يقوم

البنك المركزي من خلال سياسة سعر الخصم بالتأثير في سيولة البنوك و قدرتها على خلق الائتمان و من ثم

التأثير على سيولة السوق النقدي، فإنه يقوم بالعكس في سياسة السوق المفتوحة فهو يؤثر على سيولة

السوق النقدية بغرض التأثير على سيولة البنوك التجارية، و من ناحية أخرى نجد ان البنك المركزي

يستخدم أداة سعر اعادة الخصم داخل البنك بينما يقوم بالتعامل في سياسة السوق المفتوحة خارج البنك

(في السوق) .

و لكن رغم هذه الاختلافات البسيطة نجد أن هاتين السياستين غير منفصلتين، بعبارة أوضح : عند

قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية سوف تنخفض أسعارها ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة

، و هذا يبيّن أن سياسة السوق المفتوحة تأثر تأثيرا مباشرا على سعر الفائدة، الأمر الذي يتطلب رفع سعر

الخصم الى جانب بيع السندات .

### \* سياسة معدل الاحتياطي القانوني<sup>1</sup> :

تقوم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة محددة من اجمالي ودائعها على شكل رصيد نقدي لدى البنك

امركزي، و تسمى هذه النسبة "بمعدل الاحتياطي القانوني" .

يستطيع البنك المركزي التحكم في قدرة البنوك على خلق الائتمان بواسطة التغيير في نسبة الاحتياطي

القانوني اما بالزيادة (في حالة تضخم) أو بالنقصان (في حالة الانكماش) ، حيث تلعب هذه النسبة دورا

هاما في التأثير على حجم الائتمان (مضاعف الائتمان)<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> هي سياسة نقدية بحثية

<sup>2</sup> هو القدر الذي يتوسع به الائتمان نتيجة الإبداع النقدي و يكون مساويا ل: ارسده سافلة \* 1

إذا كان البنك المركزي أمام حالة التضخم و ارتفاع في الأسعار فانه يلجأ الى رفع معدل الاحتياطي القانوني ، و هذا يؤدي الى تجميد جزء كبير من الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية مما تحول دون استخدامه في الاقراض و هكذا تنقص من خلقها الائتمان و تقلص بالمقابل الكتلة النقدية في الاقتصاد .  
كمثال : اذا قام البنك المركزي بفرض نسبة احتياطي قدرها 10% على البنوك التجارية ، و قام فرد بإيداع مبلغ قدره 2000 دج في احدى البنوك .

اذن على هذا البنك الاحتفاظ بمبلغ 200 دج لدى البنك المركزي كرسيد نقدي و لا يستطيع الاقراض الا في حدود 800 دج .

إذا زادت نسبة الاحتياطي إلى 20% ، يصبح على البنك الاحتفاظ بمبلغ 400 دج لدى البنك المركزي كاحتياط بينما يكون عليه اقراض مبلغ 600 دج فقط .

إذن نلاحظ أنه كلما زادت نسبة الاحتياطي كلما انخفض مضاعف الائتمان و منه ينخفض حجم التوسع في الائتمان .

تعتبر هذه السياسة أحد الأدوات الفعالة و خاصة في محاربتها للتضخم ، و قد احتلت أهمية أكبر على وجه الخصوص في الدول النامية حيث اعتبرت من أكثر الأدوات فعالية ، نتيجة لضيف حجم أسواق النقد و المال و أسواق الخصم و كذلك ضعف الجهاز المصرفي في هذه الدول، مما جعل أثر سياسة سعر الخصم و سياسة عمليات السوق المفتوحة أقل بكثير من تأثير نسبة الاحتياطي .

## 2-1/ السياسات الكيفية :

في ظل تطوّر النظام الاقتصادي ، و مع تعدّد نشاطاته أصبح على البنوك المركزية استخدام سياسات تؤثر على أنواع معينة من الأنشطة الاقتصادية التي تعاني من عدم الاستقرار و ليس على النشاط الاقتصادي ككل كما كان الحال بالنسبة للسياسات الكمية و تعرف هذه السياسة بالادوات الكيفية .

فبينما كانت السياسات الكمية تهدف إلى التحكم في حجم الائتمان بصفة عامة و انصبّ تأثيرها

على جانب العرض من هذا الائتمان، نجد أنّ السياسات الكيفية تقوم على التمييز بين عدّة أنواع من الائتمان والقروض و هي تؤثر مباشرة على حجم التمويل الكلي و توظيف الأموال و استثمارها ، كما يهتمّ البنك المركزي من خلال هذه السياسة بتنظيم الإنفاق باستعمال عدّة وجود<sup>1</sup> بغض النظر عن مقدّمي الائتمان (بنوك - مؤسسات مالية) .

- قد يلجأ البنك المركزي الى استخدام السياسات الكيفية لتفادي المساوي و العيوب التي يمكن أن تنتج من استعمال الأدوات الكمية ، أو رغبة منه في الوصول الى أهداف لا يمكن للوسائل الكمية تحقيقها بالشكل المطلوب ، كما يمكنه استخدام هذه السياسات جنباً الى جنب مع السياسات الكمية .

<sup>1</sup> تقوم السياسات الكيفية بالتأثير على الحجم الائتمان من جانب الطلب

و يتوقف نجاح هذه الوسائل على :

\* تأكد البنوك التجارية من أن القروض التي منحتها اتجهت الى القطاعات المحددة لها و المتفق عليها مع المقرضين .

\* مدى أهمية البنك المركزي بالنسبة للبنوك الأخرى و عدم منافسته لهم في وظائفهم المعتادة لكسب احترامهم.

\* مدى التعاون بين البنوك و البنك المركزي.

و من أبرز هذه السياسات نذكر:

- السقوف التمويلية
- تخصيص التمويل
- تنظيم القروض الاستهلاكية
- الإقناع الأدبي .

#### \* السقوف التمويلية :

يقوم البنك المركزي بتحديد سقف تمويلي لا يمكن للبنوك التجارية تجاوزه خلال منحهم القروض للمستثمرين بهدف الحد من التوسع في التمويل الاجمالي و جعله يتماشى مع التوسع النقدي المخطط له و هكذا يضمن البنك توزيع و تنوع أمثل للاستثمار وبشكل مفيد للكل.

ويقوم البنك المركزي بفرض غرامة كعقاب للبنوك التي تتجاوز هذه السقوف التمويلية.

#### \* تخصيص التمويل :

من خلال هذه السياسة يتجه البنك إلى توزيع الاستثمارات بشكل هادف ، وهو يضمن بذلك تخصيص التمويل في القطاعات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية ، كما يستطيع البنك تحديد نسبة معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية مثلا إذا كانت تعاني من انكماش مما يتطلب انتعاشها، و يمكن للبنك المركزي أن يساعد البنوك التجارية بإعادة التمويل و هذا بهدف تشجيع تخصيص التمويل للقطاعات المعنية.

#### \* تنظيم القروض الاستهلاكية :

يقوم البنك المركزي بمراقبة الائتمان الاستهلاكي بهدف الحد من الطلب على المواد الاستهلاكية، فيمكنه اللجوء الى فرض حد أقصى للاموال التي تستخدم في شراء سلع الاستهلاك ، أو يشترط على الأفراد دفع جزء من قيمة السلع مقدما و تتحدد قيمة الأقساط و عددها بشكل يناسب أهداف البنك المركزي.

#### \* الإقناع الأدبي :

بعدما أن أصبحت البنوك المركزية أكثر تطورا و تنظيما، لجأت مؤخرا إلى التأثير على حجم الائتمان من خلال الاتصال الشخصي بينها و بين مسؤولين من البنوك التجارية للتكلم معهم و مناقشتهم

بدون صفة رسمية ومحاولة إقناعهم بتنفيذ السياسة التي يريدونها دون اللجوء إلى سياسة قانونية ، و قد نجحت هذه الأداة في كثير من الدول المتقدمة .

كانت هذه من أبرز السياسات الكيفية اضافة اليها هناك عدة أساليب أخرى للرقابة الكيفية:

- \* تحديد أسعار فائدة متعددة حسب نوع القروض.
- \* التفرقة بين القروض حسب الأصل المقدم كضمان.
- \* تحديد آجال استحقاق القروض طبقاً لأوجه استخدام القرض.
- \* الحصول على موافقة البنك المركزي بشأن القروض (الممنوحة من طرف البنوك التجارية) التي تتجاوز قيمتها مقدار معين (سقف التمويل).
- \* هامش الضمان المطلوب.

يمكن أن يكون هناك عدة عيوب لهذه السياسات كاحلال ارادة السلطة النقدية محل قوى

السوق في توزيع الائتمان بمختلف وجوه استخدامه اضافة الى وجود صعوبات إدارية معقدة .

### 3- تقييم السياسة النقدية :

لقد شغلت السياسة النقدية حيزاً كبيراً في معالجتها للتضخم أكثر من أي أزمة اقتصادية أخرى ، و ذلك باستعمال وسائل متعددة منها الأدوات الكمية التي تعمل على تنظيم عرض الائتمان بشكل يتماشى مع السياسة الانكماشية ، أما الأدوات الكيفية فهي تعمل على تنظيم الطلب على الائتمان أي تحديد الكيفية التي تتبعها البنوك التجارية عند منح الائتمان . و لكن رغم الأهمية الكبيرة التي حظت بها هذه السياسة إلا أن تطبيقها لا يخلو من بعض السلبيات و العيوب عند مواجهتها لظاهرة التضخم<sup>1</sup> :

- \* إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى زيادة القروض الممنوحة للأفراد و بالتالي ظهور مشاكل أخرى.
- \* إن بيع البنك المركزي للأوراق المالية يؤدي الى انخفاض أسعارها و بالتالي ارتفاع أسعار الفائدة مما سيعرض أصحابها الى خسارة و هذا سينعكس سلباً على السياسة النقدية.
- \* عند قيام البنك بتقليص الكتلة النقدية قبل الوصول الى العمالة الكاملة سترتفع أسعار الفائدة و هذا يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات و منه انخفاض الانتاج مع بقاء الأسعار مرتفعة ، أما إذا أراد البنك أن يترك الأسعار مرتفعة إلى أن يصل الاقتصاد الى العمالة الكاملة عندها يقوم بالحد من ارتفاع الأسعار فانه سيواجه مشكلة تحديد مستوى العمالة الكاملة .

لقد ظلّت السياسة النقدية لمدة طويلة هي السياسة الرئيسية في نظر الدول المتقدمة فيما يخص مكافحة التضخم ، وذلك بفضل الكلاسيك الذين أثبتوا أن أدوات السياسة النقدية لها الفعالية الكاملة في اعادة التوازن ، ولكن بعد أزمة 1929 أثبت كينز العكس في نظريته ، و أكد على أن تغيرات سعر

الفائدة لا يمكنها من إعادة التوازن و هذا ما رأيناه في مصيدة السيولة ، و قد أظهر كنيز أن السياسة النقدية لوحدها لا يمكنها أن تنجح في تحقيق استقرار الأسعار مدخلا بذلك أهمية السياسة المالية و ضرورة تدخل الدولة إلى جانب البنك المركزي في مكافحة التضخم .

## المبحث الثاني : السياسة المالية

### 1- مفهوم السياسة المالية :

إن اعتبار كثير أن السياسة المالية لها أهمية بالغة في محاربة التضخم راجع الى تشخيصه لهذه الظاهرة على أنها اختلال بين التيار الانفاقي و التيار السلعي بعبارة أخرى يفترض كنيز أن ارتفاع الأسعار مصدره زيادة الطلب الكلي (الانفاق) بالنسبة للعرض الكلي (تضخم جذب الطلب )، و لذلك نجد أن السياسة المالية تهدف الى تخفيض الطلب الكلي عن طريق الميزانية العامة للدول من خلال تأثيرها على الاستهلاك (C) - الاستثمار (I) - الإنفاقات العامة (G) و الصادرات (X) باعتبارهم مكونات الطلب الكلي و يؤدي التغيير في احدهما الى التأثير حتما على الطلب الكلي الفعال .

إذن يمكن تعريف السياسة المالية على أنها عملية تغيير حجم الانفاق الحكومي أو الإيراد العام للدولة (احدى جانبي الميزانية) و هذا حسب ما تتطلبه حالة الميزانية<sup>1</sup> بهدف إعادة توازنها (التفقات = الإيرادات)<sup>2</sup> .

إذا اعتبرت الدولة أن السياسة المالية هي الوسيلة المفضلة للقضاء على التضخم هذا لا يعني أنها تلغي تماما دور السياسة النقدية و إنما اعتبرتها ذات فعالية أقل و لذلك اتخذتها كسياسة مكملة أو مساعدة لسياستها، فهي ترى أن حجم الائتمان يؤثر على حجم الإنفاق و العكس صحيح ،حيث يرى كنيز أنه لكي تصبح عملية تقليص حجم الكتلة النقدية فهي المجتمع ( في حالة التضخم ) ممكنة يجب العمل على امتصاص فائض الطلب ( الفجوة التضخمية ) عن طريق تخفيض مكونات الطلب الكلي الفعال .

### 2- مختلف وجوه السياسة المالية:

تستخدم السياسة المالية مجموعة من الأدوات و الوسائل للتأثير على مكونات الطلب الكلي :

\* الاستثمار : أكد بعض الاقتصاديين على أن الاستثمار هو مصدر هام لظهور التضخم و لكن التخفيض منه بهدف محاربة التضخم ينتج الكثير من المساوىء مقارنة بالمنافع المنتظر تحقيقها منه:

- الحد من الاستثمار يؤدي الى التخفيض من الإنتاج و زيادة البطالة و هذان المشكلتان محل اهتمام الحكومة و لا تسعى الى تفاقمها (زيادتهما).

- التخفيض من الاستثمار يؤدي الى نقص القدرة الانتاجية مما يقلل من انتاج السلع و الخدمات و هذا ما يدفع الى ظهور بعض الضغوطات التضخمية الناتجة عن افراط في الطلب الكلي.

- استثمار الإنتاجية يدفع إلى انخفاض تكاليف الانتاج و هذا يساعد على تخفيض الأسعار.

<sup>1</sup> تقوم الدولة بتخفيض الحجم الانفاقي و برفع حجم الإيراد اذا كانت الميزانية في حالة العجز و برفع حجم الانفاق أو تخفيض حجم ايراد اذا كانت في حالة فائض

<sup>2</sup> د خنير عباس المهدي/التقنيات

\* الاستهلاك : ان التأثير على الاستهلاك أمر سهل بالنسبة لباقي المتغيرات ، لارتباطه بدخل الأفراد و أي تغيير في هذا الأخير سيؤدي بالتأكيد الى تغيير الاستهلاك سواء بالزيادة أو النقصان ، تفضل الدولة التأثير على الانفاق الاستهلاكي أكثر من الانفاق الاستثماري و ذلك لأن الطلب الاستهلاكي له أثر فعال و قوي مقارنة بالطلب الاستثماري .

\* الانفاق الحكومي : يعتبر من أهم مكونات الطلب الكلي الفعال حيث تستطيع الدولة من خلاله التأثير على حجم الانفاق الكلي بدرجة أوسع من باقي المكونات ، حيث تسعى الى تخفيضه في فترات الانتعاش و زيادته في فترات الانكماش .

\* الصادرات: و هي من أصعب المتغيرات التي يمكن للدولة التأثير عليها و ذلك لارتباطها بالميزان التجاري، فقد تصل الحكومة إلى تحقيق استقرار الأسعار من خلال الصادرات (بتخفيضها مثلاً) و لكن بإحداث، خلل في الميزان التجاري الأمر الذي يدفعها إلى رفع نسبة الصادرات لاعادة التوازن و هذه مشكلة بالنسبة لكثير من الدول .

## 1-2 / سياسة الإنفاق العام :

تؤثر سياسة الموازنة على الظروف الاقتصادية السائدة من خلال الانفاق الحكومي، ففي حالة التضخم تسعى الدولة الى اتباع سياسة مختصرة (سياسة تقيدية) تقوم فيها بتخفيض الانفاق العام بهدف نقص مستوى الأسعار، و هذا ما ينتج فائض في الميزانية، أي تصبح قيمة الإيرادات أعلى من قيمة النفقات قد تستخدم الدولة هذا الفائض في تسديد ديونها القديمة أو في محاولة تخفيض الديون الجديدة أو تجنبها بشكل كامل (في الوقت الحالي و في المستقبل).

تعتبر النفقات العامة وسيلة هامة للتأثير على الأسعار و نجدها عادة تشمل :

\* الاستثمار العام : قوم من خلاله الدولة بتلبية الحاجات العامة للمجتمع (كالتربية - التعليم -

الصحة... ) كما تحاول التخفيض من البطالة.

\* الإعانات : تهدف إعانات المشاريع إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة في بعض المشاريع الضعيفة .

\* تحويلات الأسر : و هي عبارة عن عمليات تخصيص تهدف بما الدولة إلى إعادة توزيع الدخل .

\* مشتريات الدولة من السلع واستعمالها في الخدمات الاجتماعية.

\* الأجور و الرواتب التي تدفعها الدولة و التي تستخدمها في محاربة البطالة الناتجة عن محاولة تخفيض

ارتفاع الأسعار، إضافة إلى بعض النفقات الأخرى كتعويضات البطالة، و من هنا يتبين أن النفقات العامة يمكنها أن تؤدي الى ارتفاع الاسعار و لهذا تلجأ الدولة الى التقليل منها في فترات التضخم و زيادتها في حالة الكساد .



## 2-2 / سياسة عجز الميزانية :

تكون هنا ميزانية الدولة في حالة العجز (قيمة النفقات تفوق قيمة الإيرادات) و من الممكن أن يكون هذا العجز ناتج عن عدّة أزمات تؤدي بدورها الى انخفاض حجم الإيرادات (أزمات البترول) ، أو انخفاض نسبة الضرائب أو ارتفاع معدلات الإنفاق.

و بطبيعة الحال قد يولد هذا العجز ضغوط تضخمية بمعدلات عالية في الاقتصاد ، و في هذه الحالة تكون الدولة مجبرة على تحقيق فائض في الميزانية العامة بشكل سريع ، و لذلك نجد أنها تمركز على تمويل هذا العجز بعدة طرق للتخفيف من حدة التضخم ، و يمكن ذكر ثلاث طرق مختلفة تقوم من خلالها الدولة بتمويل العجز :

\* إصدار القروض : تقوم الدولة بطرح أسهم و سندات القرض للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، حيث تريد ديونها بكل إصدار جديد بمعنى آخر تقوم بجذب مدّخرات الأفراد (التي يحتفظون بها و لم يستخدموها في استثماراتهم الخاصة) على شكل قروض من المواطنين ، و هذا ما يؤدي إلى سحب كبير من مدّخرات القطاع الخاص ، الأمر الذي ينتج عنه في الأخير عدم زيادة نسبة الطلب الكلي الفعال<sup>1</sup> ، و هذا أمر منطقي لأنه يجذب مدّخرات الأفراد قد تم امتصاص الفائض من القوة الشرائية الموجودة في الأسواق .

و إذا أرادت الدولة جذب الادّخار الخاص بكميات أكبر عليها الرفع من معدّل الفائدة على السندات بنسبة أكبر من المعدّل الموجود في السوق ، و تصبح بذلك منافسة للمشروعات التي تسعى إلى تمويل استثماراتها .

و ترجع نسبة ارتفاع الفوائد إلى حجم الادّخار الموجود في الاقتصاد . فإذا كان الادّخار أكبر من الطلب على الأموال من طرف الدولة و المشروعات ، يصبح رفع معدل الفائدة غير ضروري، أما إذا كان الطلب على الأموال يفوق الادّخار الخاص بكثير تكون هنا الدولة مجبرة على رفع معدلات الفائدة . ولكن سيؤثر ذلك سلبا على الاستثمار نظرا لارتباطه بمعدل الفائدة مما يدفعه إلى الانخفاض .

\* زيادة نسبة الضرائب : لكي تقوم الدولة برفع مستوى الإيرادات قد تلجأ إلى زيادة نسبة الضرائب أو استحداث ضرائب جديدة بهدف تقليص عجز الميزانية ، و قد أظهرت هذه السياسة تأثيرا ملموسا على حجم الإنفاق و بالتالي الطلب الفعال.

\* الإصدار النقدي : قد لا تنجح الدولة في التخلص من العجز بشكل كامل ، و في هذه الحالة يمكنها اللجوء إلى البنك المركزي ، حيث يقوم هذا الأخير بخلق نقود جديدة بتمتدّد العجز التوازني و طرحه للتداول في الاقتصاد .

<sup>1</sup> و الذي يزيد هو الطلب العام للدولة على السلع و الخدمات

### 2/3 سياسة الضرائب :

تعتبر الضرائب من أهم المتغيرات التي تستعملها الدولة في الرقابة على التضخم و الانكماش ، في حالة الانتعاش تسعى السياسة المالية إلى زيادة الضرائب على الدخل للتخفيض من الطلب الاستهلاكي و الضرائب على الأرباح للتخفيض من الطلب الاستثماري ، حيث أن رفع معدل الضريبة على الدخل سوف يخفض من دخول الأفراد مما يدفعهم إلى تقليل من استهلاكهم المعتاد و تحويله إلى الادخار . أما ارتفاع التكاليف الضريبية للاستثمار قد تؤدي إلى ضعف الإنتاج بمختلف أنواعه ، و هذا لأن الأرباح التي يتحصّلون عليها سوف تنجح معظمها إلى الضرائب .

### 3- حدود و سلبات السياسة المالية :

قد لا تعطي السياسة المالية النتائج المنتظرة منها بشكل سريع و فعال و هذا بسبب بطيء و جمود وسائلها، حيث أن البطيء في اتخاذ القرارات قد يحد من عمل سياسة الموازنة و يظهر ذلك من خلال تحميل أكثر من 90% من النفقات العامة من سنة إلى أخرى . و يعود هذا البطيء و عدم المرونة إلى تعقيدات ادارية حيث أن الموازنة تتوقف على تصديق البرلمان ، و لذلك تحاول بعض الدول تجاوز هذه المشكلة باتخاذ اجراءات تساعد على ذلك مثلاً : قامت فرنسا بسنة 1969 بتخصيص جزء من الاستثمارات و القروض لاحتياطي العمل الطارئ ( FAC<sup>1</sup> ) لاستعمالها عند الحاجة . كما أن الاجراءات المتخذة بواسطة الضرائب لا تعطي نتائج مباشرة لأن دفع ضرائب السنة الحالية تتم في السنة الموالية ، و لهذا نجد أن سياسة الموازنة ينقصها المرونة . إن اعتماد كثير على السياسة المالية بدرجة كبيرة في معالجة التضخم و اهماله الشبه التام للسياسة النقدية أدى إلى ظهور مشكلة التضخم بشكل كبير في الاقتصاد مما دفع النقديين إلى انتقاد هذه السياسة بشدة ، و خاصة سياسة تمويل العجز و الوسائل التي لجأت اليها الدولة لمواجهة هذا العجز ، حيث يرى النقديين أنه عدم الحذر في استعمال هذه الوسائل قد يؤدي إلى نتائج عكسية :

- تؤدي زيادة نسبة الضرائب إلى ضعف الاستثمار : ضعف الإنتاج و انخفاض الأسعار : بطالة .
- تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام و هذا له تأثير سلبي على عملية التخصيص الأمثل للموارد .

- قد ينتج عن الاصدار النقدي لتمويل العجز الإفراط في عرض النقود و يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار ← ظهور ضغوط تضخمية، لذلك يؤكد النقديين على أنه يجب القضاء على العجز في الميزانية بصفته المصدر الأساسي لنمو الكتلة النقدية في الاقتصاد و ذلك بالتقليل من الانفاق العام الموجه إلى : التوظيف الحكومي - إعانات البطالة - الدعم السلمي - مساعدة العاطلين و الفقراء و ذوي الدخل المحدود

<sup>1</sup> Fonds d'action conjoncturelle

## المبحث الثالث : سياسة المداخيل و الرقابة على الأسعار

### 1-السياسة المداخيل :

تعتبر هذه السياسة من أقل السياسات التي لم تختلف عليها النظريات الكبرى للتضخم ، لأنه يتم تطبيقها في كل مكان و في أي زمان و لفترة طويلة و تحقق نتائج ملموسة و حقيقية ، فبينما كانت السياسة المالية و النقدية تخدم فان إلى التأثير على الطلب الكلي في محاربتها للتضخم اتجهت سياسة المداخيل إلى التأثير على ارتفاع تكاليف الانتاج ( جانب العرض ) ، و لذا اعتبرت سياسة مكمّلة و مصحّحة للسياستين السابقتين و توجه هذه السياسة أساسا لمكافحة التضخم و تصحيح الأثر التوزيعي الناتج عنه . يمكن تعريف سياسة المداخيل<sup>1</sup> على أنها مجموعة من الاجراءات تعمل على تقييد معدل الزيادة في الأجر النقدي ، كما تسعى الى تخفيض ضغط النقابات العمالية و أصحاب المشروعات على قوى السوق و ذلك عن طريق إقناعهم بالالتزام بتعريفه الأجر (خط الأجر) و تثبيتها، إذن سياسة الدّخل تعني تدخّل الدولة في تحديد أسعار عناصر الانتاج (خاصة العمل) لكي تحافظ على استقرار أسعار السلع و الخدمات.

### 1-1. وسائل سياسة المداخيل :

تقتضي هذه السياسة تعيين طوابط غير تضخمية لزيادة المداخيل الاسمية ، و قد ظهرت السياسة نتيجة لسببين هما :

- \* تنظيم الطلب بالسياسات النقدية و المالية غير كاف و لا يستطيع منع تسارع معدل التضخم .
- \* المداخيل ( الأجر - أرباح - فوائد ) هي عناصر هامة في تكاليف الانتاج و في أسعار السلع و الخدمات .

تعتمد سياسة المداخيل على ظابط رئيسي و هو تقدّم الإنتاجية .

مثلا : في فترة معيّنة إذا كان ربح الإنتاجية = 5% . و كانت المداخيل الاسمية تزيد بنسبة 12% فان الأسعار ترتفع بنسبة 7% ( 7 = 5 - 12 ) ، أما الدخل الحقيقي فلا يتزايد سوى بنسبة 5% . يمكن لسياسة المداخيل أن تستخدم وسيلتين للتحكم في معدل الدخول النقدية<sup>2</sup> :

- \* المفاوضات الوطنية : و تكمن هذه الوسيلة في التفاوض على تحديد نسبة زيادة المداخيل النقدية لمختلف الفئات (أجر - أرباح - فوائد - مداخيل اجتماعية و زراعية ... الخ ) وذلك لفترة معيّنة .
- \* المبادئ المرشدة : بواسطة هذه الوسيلة تقوم الحكومة بأخذ القرار يخص تحديد الأسس العامة المتعلقة بالمداخيل و الأسعار و التي تساعد على عدم ظهور التضخم ، و توفير كل الشروط لكي تضمن

<sup>1</sup> بلعوز بن علي / مرجع سابق / ص 406  
<sup>2</sup> ب برونية و سيمون / مرجع سابق

حسن تطبيق هذه الأسس و المبادئ، كإنشاء منظمات تسهر على تطبيق هذه الأسس بصفة جيدة (منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE).<sup>1</sup> أو قد سعت هذه النظرية الى الفصل أو عدم الربط بين المداخيل و الأسعار لتفادي اللولب ( التضخمي (الأجور -أسعار)، و كانت أول تجربة في هذه الخصوص سنة 1983 قامت بها عدة بلدان ( ايطاليا-اسبانيا-بلجيكا و اليونان )، و بدلا من قيام السلطة بضبط الأجور لتفادي زيادة الأسعار اتجهت إلى زيادة هذه الأجور على أساس الهدف التضخمي التي تريده، و ذلك عن طريق المفاوضات و المشاورات حول الأجور و الاتفاق مع أصحاب المشاريع و النقابات و ارشادهم الى الطريق الصحيح . أما بالنسبة للمداخيل من غير الأجور، فان احترام ظابط مضاد للتضخم هو مطلوب في اطار سياسة الرقابة على الأسعار ، تنظيم هوامش الأرباح هو الأساس لنجاح هذه السياسة<sup>2</sup>.

### 1-2. حدود سياسة المداخيل :

قد تبدو لنا هذه السياسة بسيطة في اساسها و سهلة التطبيق ، و لكنها تصطدم بعدة عقبات و مشاكل عند تطبيقها عمليا أهمها :

- هل علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الإنتاجية الكلية لكل عناصر الانتاج أو فقط انتاجية العمل ، قد اكتشفت العديد من الدول أن هناك فرق كبير في النتائج المتحصل عليها ما اذا أخذنا انتاجية العمل فقط أو الانتاجية الكلية ، فقد تكون قيمة انتاجية العمل مختلفة عن قيمة الانتاجية الكلية ( مثال : فرنسا سنة 1962 ) كانت الانتاجية كلية 2،77% في حين كانت الانتاجية العمل 3،09% )
  - هل علينا أن نقيس تزايد المداخيل على أساس المعدل الوسطي الإنتاجية الوطنية أو على أساس المعدل بالنسبة للفرع .
  - اختلاف الأجور في القطاع العام عن القطاع الخاص بسبب انتاجية الخدمات حيث نجد أن الأجور في القطاع الخاص تزيد بقيمة أكبر من الأجور في القطاع العام .
- باستعمال سياسة المداخيل في بلدان متعددة، لوحظ أنها تؤثر في القضاء على التضخم لمدة قصيرة (تأثيرها مؤقت ) لا تتجاوز الستين<sup>3</sup>، و ذلك لاعتبارها أنها سياسة اجتماعية و سياسية بالدرجة الأولى أي أن مسؤولية نجاحها تقع بشكل كبير على الأفراد و الوحدات الاقتصادية ، حيث يجب أن تكون مطالبهم معتدلة فيما يخص زيادة دخولهم ( أجور-أرباح).
- و مع كل هذه المشاكل عرفت هذه السياسة نتائج مشجعة و ايجابية، إذا كانت الوسائل المستخدمة من قبل السلطات أدت الى استقرار الأسعار ، فهناك عوامل ذات أهمية يمكن أن تخلق مشاكل أخرى.

<sup>2</sup> ب. برتية و ا. بيومون / مرجع سابق / ص 406  
<sup>3</sup> في بريطانيا (1966-1967)، فلندا (1968-1969)

كالبطالة (زيادة العاطلين عن العمل) فيتحول هدف السلطة من ضبط الأجور و استقرار الأسعار الى استقرار العمل .

## 2 - السياسة الأسعار :

بدأ تطبيق هذه السياسة منذ الستينات ، و استخدمت هذه الأخيرة للوصول إلى هدفها ( استقرار الاسعار ) عدّة إجراءات : السياسات العائدة للسلطات العامة - السياسات التعاقدية و عنصر تجميد الأسعار و غالبا تجميد الأجور ، و لكن على أرض الواقع لم تطبق هذه السياسات إلا في أوقات أو حالات استثنائية ( في أمريكا سنة 1971 و في بريطانيا سنة 1972).

و لكن قد تسمح السلطة للمؤسسات بزيادة أسعار مبيعاتها ( كالمواد الأولية ) ، أما السياسات التعاقدية هي وعود و تعهدات مأخوذة من أصحاب المؤسسات و النقابات و المنظمات بتحديد معدل ارتفاع الأسعار أي وضع خطط لتثبيت الأسعار و بالتالي استقرارها<sup>1</sup> . و قد تعرضت هذه السياسة أيضا إلى عدّة انتقادات أهمها :

\* عرقلة السير الطبيعي في اقتصاد السوق ( عدم تحديد السعر p حسب آلية العرض و الطلب ) .

\* تركيز هذه السياسة على آثار التضخم أكثر من تركيزها على أسبابه . كالتركيز على :

- تحديد المنافسة بواسطة الأسعار .

- تخفيض الأرباح و التمويل الذاتي .

- التخصيص الغير الأمثل للموارد .

و لذلك تكون هذه السياسة ضعيفة في المدى المتوسط مقارنة بالمدى الطويل .

<sup>1</sup> انذكر من بين أهم التجارب : خطة تثبيت الاستقرار (1963) ، تعهد الاستقرار (1965) اتفاقات البرنامج (من 1966 الى 1969) الاتفاقات المضادة للتضخم (1971) ، اتفاقات البرمجة (1972) التزامات مكافحة التضخم (1982) كل هذه التجارب كانت في فرنسا .

## المبحث الرابع : سياسات مكافحة التضخم الركودي

### مقدمة :

تعتبر هذه السياسات من أصعب ما يكون (كما رأينا في نظريات التضخم في الفصل I)، فمن الصعب وجود وسيلة لمكافحة التضخم و البطالة في نفس الوقت، و لذلك تضطر السلطة في بعض الأحيان الى تحديد الأولويات أي وضع درجات لكل هدف و يستدعي هذا تطبيق سياسة اقتصادية خاصة بكل هدف.

يمكن تقسيم السياسات المكافحة للتضخم و البطالة في آن واحد كما يلي :

### 1- سياسة ازالة التضخم :

تهدف هذه السياسة الى مكافحة التضخم عن طريق تخفيض الطلب الكلي بواسطة :

\* الغاء أو تخفيض عجز الموازنة .

\* وقف اصدار النقود.

\* تجميد ارتفاع المداخيل.

ترتكز سياسة ازالة التضخم أساسا على منع ارتفاع الأسعار و التكاليف الاسمية ، لذلك نجد أن السياسة النقدية و سياسة الموازنة تساهم بشكل كبير في هذه السياسة ، ولكن قد ينتج عن هذه السياسة انخفاض في الانتاج و تدني مستوى النمو و بالتالي ارتفاع مستويات البطالة . يمكن القول أن هذه السياسة تقتضي وجود ركود في الاقتصاد لهدف الاحتفاظ ببطالة مرتفعة و الحصول على معدل منخفض للتضخم (انخفاض الأجور و التقليل من التوقعات التضخمية) حتى لو كان ذلك على حساب البطالة .

### 2- سياسة سوق العمل :

تهدف هذه السياسة الى التأثير على سوق العمل للتقليل من البطالة بواسطة اجراءات ليست تضخمية ، أي تخفيض معدلات البطالة و الحفاظ على معدل تضخم متدني في نفس الوقت.

هناك العديد من هذه الاجراءات نذكر أهمها :

\* اخضاع العمال لدورات تدريب مهنية.

\* تحسين الاعلام و شروط عمل " الوكالة الوطنية للعمل " .

\* الصرف من الخدمة قبل السن القانونية.

\* تخفيض معدل العمل الأسبوعي.

\* خلق فرص عمل جديدة.

\* السيطرة على الهجرة.

\* إعادة درس أساليب التعويض عن البطالة.

\* تخفيض سن نهاية الخدمة.

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ، هل لهذه الاجراءات نتائج فعّالة؟  
قد يكون لهذه السياسة نتائج حسنة و تقوم بتخفيض نسبة البطالة و لكن ظاهريا فقط ، ولمدة قصيرة هذا من جهة ، كما أن هذه الاجراءات تكون مكلفة جدا و بالتالي تقودنا الى ظهور انعكاسات تضخمية دائمة من جهة أخرى .

### 3- سياسة العرض :

قد كان لمدرسة "اقتصاديات جانب العرض" الفضل في تعميم هذه السياسة و اعطاءها دور في مكافحة التضخم الر كودي.

يقول الاقتصادي الأمريكي آرثر لافر (ARTHEN) أنه من أجل تقليل الضغط التضخمي يجب عدم تخفيض الطلب و زيادة العرض ، و تؤدي بنا هذه السياسة الى تخفيض التكاليف<sup>1</sup> بهدف تشجيع عرض العمل و رأس مال و بالتالي تشجيع الاستثمار و الإنتاج.

إن نجاح هذه السياسة (سياسة العرض) حسب أنصارها لا يكون ممكنا الا في حالة عدم تزايد الطلب الكلي ، وهذا يتطلب سياسة نقدية صارمة و ضغط على النفقات العامة و تخفيض عجز الموازنة .

لسواء كانت هذه التكاليف هي عبارة عن اجور او ضرائب .

## المبحث الخامس : سياسات أخرى لمعالجة التضخم

### 1- السياسة المباشرة لمعالجة التضخم :

تهدف السياسة المباشرة الى مكافحة التضخم عن طريق تشجيع الأفراد على زيادة مدخراتهم و تقليل انفاقهم الاستهلاكي ، و يكون ذلك بواسطة اجراءات اما اختيارية أو اجبارية ( في حالة عدم نجاح الاجراءات الاختيارية<sup>1</sup> ) .

#### \* الاجراءات الاختيارية :

تعتبر هذه الإجراءات غير فعالة ، حيث لا يمكن إقناع كل الأفراد (و خاصة أصحاب الدخول المنخفضة) على رفع مدخراتهم و التقليل من انفاقهم الاستهلاكي اختياريًا و خاصة في فترات التضخم و التي تزيد فيها الأسعار باستمرار و بالتالي تكون قيمة النقد في انخفاض دائم .  
إذا قامت الحكومة بمراقبة الأسعار و تحديد الاستهلاك و منع ارتفاع الأسعار يمكنها أن تمنع الأفراد بأنها تعمل على مكافحة التضخم و بالتالي تنجح في جعلهم يدخرون من دخولهم .  
رغم كل شيء فقد اعتبرت هذه الاجراءات محدودة جدا في مكافحة التضخم و لذلك استلزم الأمر اللجوء الى الاجراءات الاجبارية .

#### \* الاجراءات الاجبارية :

تمثل هذه الإجراءات في إجبار الأفراد على الادخار و ذلك عن طريق اقتطاع جزء من مداخيلهم و الاحتفاظ بها في حساب خاص بادخارات العمال و لا تسمح بإطلاقها إلا في فترات الركود ، كان كينز أول من أيد هذه الفكرة و سماها بـ " الدفع المؤجل " حيث استعمل هذه الوسيلة للوصول إلى استقرار الأسعار ( مكافحة التضخم أو البطالة ) .

### 2- سياسة الاستثمار و الادخار :

تقوم هذه السياسة بتطوير القدرات أو الامكانيات الإنتاجية<sup>2</sup> بهدف تشجيع الاستثمار و زيادة انتاج السلع و الخدمات مع بقاء التكاليف ثابتة .  
بهدف تشجيع الاستثمار يجب أولاً تطوير رأس المال البشري بواسطة تكوين مهني حقيقي و تربية ثانوية و جامعية تتلائم مع حاجات الاقتصاد ، لا تعطي هذه السياسة نتائج في المدى القصير بل تظهر فعاليتها في المدى الطويل .

<sup>1</sup> بلعزوز عل / مرجع سابق / ص 156  
<sup>2</sup> د. خضير عيسى المعمر / مرجع سابق / ص 190



و يقوم الاستثمار كذلك على التكوين الاجمالي لأس المال الثابت ، حيث أن تخفيض نصيب المداحيل و رأس المال في القيمة المضافة قد يعرض الاستثمار للخطر و بالتالي عرقلة النمو الاقتصادي . بطبيعة الحال لا يمكن اتباع سياسة استثمارية دون أن تسبقها سياسة ادخارية فالعمل بين ادخار و الاستثمار هو مزدوج ، لذلك يجب أولاً زيادة حجم الادخار لاستعماله في تمويل الاستثمار .

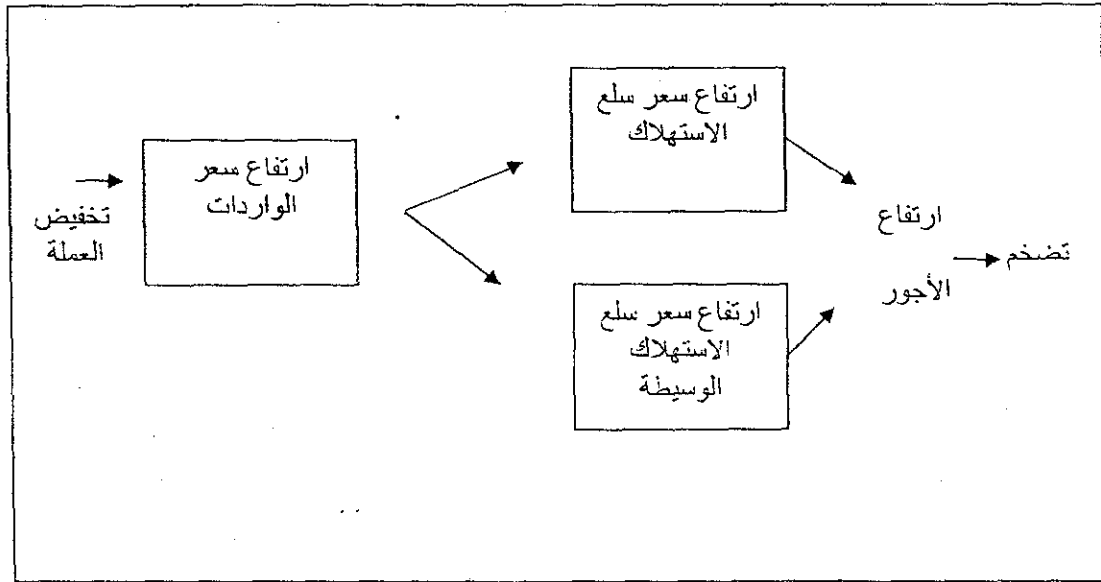
### 3- سياسة أسعار الصرف:

لقد رأينا فيما سبق أن هناك عوامل داخلية تؤدي الى ظهور التضخم الداخلي و عوامل خارجية ينتج عنها تضخم خارجي ( تضخم مستورد ) ، و هذا يستلزم وجود سياسات تواجه التضخم الداخلي و سياسات تسعى إلى القضاء على التضخم المستورد باستعمال سعر الصرف<sup>1</sup> ، حيث أن تقلبات هذا الأخير يؤدي حتما الى تقلبات الأسعار ، قد تقوم الحكومة في بعض الأحيان بتخفيض قيمة عملتها بهدف إعادة توازن ميزان المدفوعات و قد ينتج عن ذلك :

- \* انخفاض أسعار السلع الوطنية ← زيادة الخارجي لهذه السلع ← زيادة الصادرات
  - \* ارتفاع أسعار السلع الأجنبية ← نقص الطلب الوطني عليها ← انخفاض الواردات .
- هذه النتائج تكون في المدى القصير، ولكن في المدى الطويل يكون هناك فائض في الميزان التجاري و بالتالي زيادة الطلب وخلق موجات تضخمية .
- كما أن ارتفاع أسعار الواردات الناتج عن تخفيض العملة سينعكس على أسعار السلع الاستهلاكية و بالتالي تضخم الأجور و ظهور موجات تضخمية .

<sup>1</sup> هو قيمة العملة الوطنية أمام الدول الأجنبية

نجد أن هناك آثار إيجابية و أخرى سلبية لتخفيض العملة و لكن أهمها الآثار هي الآثار التضخمية<sup>1</sup>، و خلق لولب (أسعار-أجور) (حسب الشكل 22)



الشكل 22: الآثار التضخمية لتخفيض العملة

تسعى الحكومة دائما الى التحسين من سعر الصرف ( نظر للآثار التضخمية التي تنتج عن تخفيض هذا الأخير ) بهدف التخفيض من معدل التضخم ، و يقو البعض أن هذه السياسة لا تعطي نتائج موجبة إلا إذا رافقتها سياسات أخرى (كسياسة التقليل من العجز الميزانية ، سياسة النمو البطيء في الائتمان المحلي... الخ).

#### 4 - سياسة تصدير التضخم :

ظهرت هذه السياسة في ألمانيا سنة 1938، و كان لـ "شاخت"<sup>2</sup> الفضل في استعمال هذه السياسة للقضاء أو الحدّ من التضخم المستورد الى ألمانيا ، و لأجل ذلك اقترح شاخت الأفكار التالية<sup>3</sup> :

\* جعل الأوراق المالية حرة من كل قيود ، و أن المعروض من العملات الأجنبية هو قابل للتحويل الى العملة الوطنية .

\* استخدام العملات الأجنبية ( الآتية من القروض الأجنبية ) كحساب موقوف ( رصيد محجوز ) ( Sperrkonoto ) و الهدف من ذلك منع وجود فائض في عرض النقود.

\* منع تحويل الأوراق المالية الى نقود ورقية ( الزامية ) بهدف الحدّ من التضخم المستورد، ولكن بشرط و هو تقييد كمية النقد الموجودة لدى البنوك .

<sup>1</sup>اب برنية، اسيمون / مرجع سابق / ص 429  
<sup>2</sup>ساخت من أتباع المدرسة التاريخية، كان رئيسا لبنك الدولة الألماني في الثلاثينات و الأربعينات.  
<sup>3</sup>لم تكون هذه الأفكار صالحة الا في الاقتصاد الألماني و قد حاول الاقتصاديين الى نقل أثر هذه السياسة على اقتصاديات الدول الأخرى.

\* تقليص عدد البنوك التي تعمل في استيراد المواد الأولية الأجنبية أو سحب هذه العمليات من بين عملياتها، سيؤثر ذلك بطبيعة الحال على هذه البنوك، بحيث يجعلها غير قادرة على الاستفادة من مجالات القروض.

\* توظيف الرصيد النقدي لدى بنك الدولة لمساعدة الدول النامية.

و من الوسائل التي استخدمها "شاخت" في الاقتصاد الألماني آنذاك طريقة ما يعرف بتبادل السلع و التي اعتبرها الأساس في خلق النقود، لقد استخدم شاخت هذه الوسيلة لتمويل الجيش الألماني بالسلع العسكرية حيث كانت أفضل وسيلة لخلق نقود غير سائلة (سلع).

### خاتمة الفصل :

- حاولنا في هذا الفصل الامام بمختلف السياسات الاقتصادية التي استخدمت في اقتصاديات دول العالم بهدف المحافظة على استقرار الأسعار ، و بالتالي الاستقرار الاقتصادي ككل و استخلصنا مايلي :
- تهدف السياسة النقدية الى التحكم في المعروض النقدي ( اما زيادته أو تخفيضه ) حسب الهدف المسطر له .
  - تقوم السياسة النقدية باستخدام عدة وسائل تساعد في القضاء على التضخم كسياسة السوق المفتوحة ، سياسة الاحتياطي القانوني ، سعر اعادة الخصم .. الخ.
  - تؤثر السياسة المالية على الإيرادات و النفقات بهدف التحكم في الانتاج الداخلي ، حجم العمالة ، الأسعار لمكافحة التضخم بعبارة أخرى تقوم هذه السياسة بالتعديلات اللازمة في الميزانية العامة بالشكل الذي يلائم الهدف المعني.
  - تعتبر سياسة المداخيل من أهم السياسات التي لم تختلف عليها النظريات الكبرى ، و هي تهدف الى استقرار الأجر الذي يؤدي حتماً الى استقرار الأسعار باعتبار أن الأجر هو أهم عنصر في التكاليف الانتاج .
  - يمكن الحد من التضخم أيضا عن طريق تشجيع الأفراد على زيادة مدخراتهم و التقليل من استهلاكهم ( السياسة المباشرة) و ذلك لاتباع عدة اجراءات منها ما هي اختيارية و الأخرى اجبارية .
  - تلعب سياسة أسعار الصرف دور هام في التقليل من التضخم المستورد ، حيث أن التحسين من هذا الأخير يساعد حتماً في الحد من معدل التضخم .

# الفصل الرابع

دراسة قياسية لمعالجة التضخم في الجزائر

## 1- تقييم التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة:

لقد أتبع الجزائر منذ الاستقلال سياسة التخطيط المركزية، ولم تكن السياسة النقدية مستقلة عن باقي البرامج التنموية، فقد كان البنك يقوم بإصدار التقود بأمر من الحكومة وبدون دراسة دقيقة، وذلك لتلبية حاجات مختلف القطاعات، فنتج عن ذلك وجود أرصدة نقدية كبيرة في المجتمع دون أن يقابلها زيادة في النشاط الاقتصادي، فتكوّنت أرصدة نقدية عاطلة لعدم وجود سلع تلبّي كلّ احتياجات الفرد، وبالتالي فقدان وظيفة التقود كوسيط للتبادل، والسبب الرئيسي في ذلك هو أن الأسعار كانت تخضع إلى رقابة إدارية من طرف السلطة، فعلى الرغم من وجود ضغوط تضخمية (زيادة الطلب عن عرض السلع) إلا أن الأسعار لم ترتفع ← تضخم كامن. لذلك عرف هذا النظام نقائص عديدة واحتلال وظيفي وهيكلية على الجهاز المصرفي؛ حيث عرفت الجزائر في هذه الفترة (1970-1989) أزمة كبيرة نتيجة:

- تزايد الديون.
- عجز أغلب المؤسسات العمومية مما جعلها لا توفّي بالإلتزاماتها تجاه البنوك وبالتالي عدم تسديد الديون.
- تدهور أسعار البترول على الصعيد العالمي.
- ارتفاع التضخم والإفراط في الاقتراض القصير الأجل من الدول الأجنبية.
- ولكي تقوم السلطات الجزائرية بتحديد السياسة النقدية كان عليها أولاً تطهير ميزانية البنوك والمؤسسات العمومية، وجعل البنك المركزي مستقلاً عن الدولة باعتبار أن هدفه الأول والأخير هو مراقبة ظاهرة التضخم والحفاظة على استقرار الأسعار بإتباع إما سياسة توسعية أو انكماشية (للتحكّم في عرض التقود).

بدأت الجزائر في أولى الإصلاحات في الجهاز المصرفي سنة 1990 من خلال إصدار قانون "التقود والقرض"، والذي حوّل النظام من إداري تخطيطي إلى نظام نقدي يترأسه البنك المركزي الذي يقوم بتسيير نشاط البنوك.

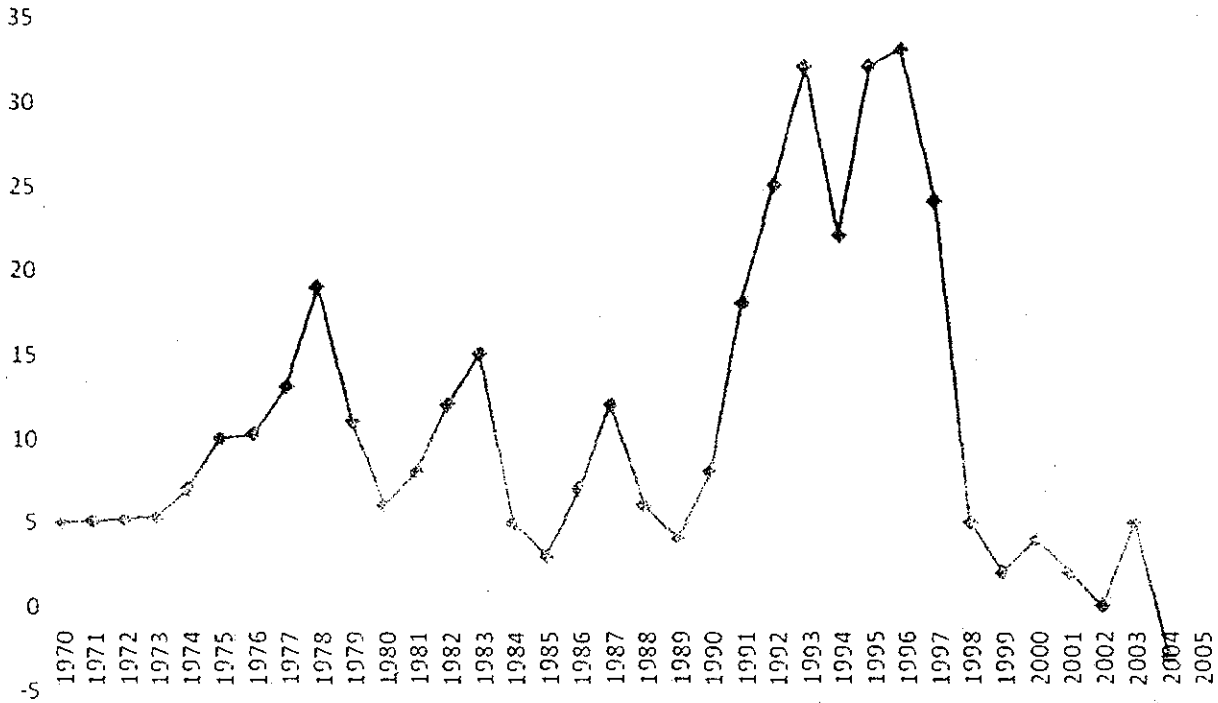
خلال المرحلة الانتقالية (من 1989 إلى 2005) عرفت الجزائر في بدايتها عدّة مشاكل اقتصادية واجتماعية نتيجة انتقالها إلى اقتصاد السوق والخضوع إلى قوانينه.

وتميّزت هذه الفترة ب:

- الإفراط في الاقتراض القصير الأجل الذي تبع انخفاض أسعار البترول سنة 86.
- انخفاض الموارد الخارجية إلى الثلث.
- ارتفاع المديونية وخدمة الدين.
- اعتبار البترول الممول الوحيد للاقتصاد (حيث يمثل 28% من الناتج الداخلي)، فنستطيع القول أن التضخم عرف معدلات كبيرة في بداية التسعينيات بسبب:
- ارتفاع الطلب على السلع والخدمات.
- زيادة عدد السكان.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج ← وخاصة تكلفة العمل.

وأیضا تفاقم التضخم في فترات 94. 95. 96. بسبب تحرير الأسعار ونمو حجم الواردات بسبب تحرير التجارة الخارجية، حيث بدأت الجزائر في سنة 1994 بإبرام اتفاقية مع صندوق النقد الدولي (FMI). وكان يهدف برنامج الاستقرار خاصة إلى التحكم في التضخم، والتحكم في السياسة النقدية الداخلية، وفعلا قد حققت الجزائر جزءا من هذه الأهداف، فالتضخم الذي تجاوز 20% خلال فترة (1991-1995) بدأ في الانخفاض ليصل سنة 1997 إلى 5% . و (1%) في سنة 2000، ثم عاد معدّل التضخم إلى الارتفاع ليصل إلى 6.5 % في سنة 2001 والسبب في ذلك هو زيادة أسعار السلع الاستهلاكية نتيجة لعملية البعث الاقتصادي في شرطها الأول المعلنة من قبل الدولة.

و تظهر هذه المعدلات من خلال نسبة المؤشر العام للاستهلاك والممثل بيانيا كالتالي:



الشكل رقم 23: تطوّر أسعار الاستهلاك.

## (2) طريقة التكامل المترامن: Cointegration

تكون معظم المتغيرات الاقتصادية الكبرى متقاربة في المدى الطويل حتى ولو ابتعدت أحد المتغيرات عن الأخرى في المدى القصير، هناك قوى (اقتصادية آلية السوق، تدخل الحكومة) تعيدها إلى التوازن، وتضمن وجود علاقة بينهم في المدى الطويل.

وقد اكتشفت فكرة التوازن في المدى الطويل من طرف granger سنة 1981، وهي تتعلق بمفهوم التكامل المترامن؛ حيث لا يمكن توضيح العلاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر إلا إذا كانت بينهم علاقة تكامل مترامن.

وقد تطوّر هذا المفهوم مع granger و Weiss سنة 1983 حيث قاما بإنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء (ECM)<sup>1</sup> والسلاسل الزمنية غير المستقرة، وفي سنة 1985 وضعت الأفكار الأساسية الخاصة بهذا المفهوم من طرف granger و angle حيث أثبت كل منهما أن السلاسل الزمنية التي تربط بينهما علاقة تكامل مشترك يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الأخطاء، وفي الوقت نفسه فإن هذه التماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينها علاقة تكامل

<sup>1</sup>-Bourbonnais, Régis (1989), « économétrie ». 2<sup>e</sup> édition DUNOD. P230.



مشترك، وفي سنة 1986 قدّم granger طريقة لتقدير واختبار المتغيرات التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك.

## 1-2. كيفية استعمال طريقة cointegration :

إنّ اختبار وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة، وهذا هو المشكل الذي يقع فيه الاقتصاديين، حيث أنّ معظم هذه السلاسل غير مستقرة، ولكنها متكاملة من الدرجة (n). وفي هذه الحالة المفاضلة تسمح بإعادة الاستقرار لهذه السلاسل، ولكن في المقابل سوف نفقد كلّ المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل، الأمر الذي يؤدي بنا إلى الحصول على نتائج مظلمة.

لاختبار علاقة التكامل المتزامن يجب أولاً اختبار وجود جذور وحدية (استقرارية السلاسل الزمنية)<sup>1</sup>، وثانياً اختبار وجود هذه العلاقة في المدى الطويل، وأخيراً اختبار السببية (من من المتغيرات يسبب الآخر).

## 2-2- بعض الأعمال السابقة حول علاقة التكامل المشترك بين التقدود و الأسعار:

لقد استعملت هذه الطريقة من طرف العديد من الباحثين لاختبار وجود علاقة في المدى الطويل بين التقدود والأسعار (في عدّة بلدان وفي فترات مختلفة)، نذكر من بينها: في سنة 1979 قام كل من ( Skhan.Mohsin، Acturo Brillembourg ) باختبار العلاقة السببية بين التقدود والأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 1870 إلى 1975، وهذا باستعمال تعديل التقدود (أو الأسعار) بالنسبة للقيم الماضية والحاضرة والمستقبلية للأسعار (أو التقدود)؛ فإذا كانت التقدود تسبب الأسعار، فمعاملات كلّ القيم المستقبلية للتقدود يجب أن تكون = 0 في التعديل، فنتائج هذا الاختبار بينت أنّ هناك اتجاه وحيد للعلاقة السببية من التقدود نحو الأسعار.

وفي سنة 1989 استعمل Jones (اختبار granger) لاختبار اتجاه العلاقة السببية بين التقدود والأسعار في الولايات المتحدة في الفترة بين 1950-1986، واستعمل لذلك قياسين للتقدود (M1 و M2) و قياسين للأسعار (CPI و WPI). فكانت نتائج الاختبار أنّ العلاقة السببية صحيحة في كلا الاتجاهين.

<sup>1</sup>- باستعمال اختبار ADF

في سنة 1986، قام <sup>1</sup>Darrat بدراسة حول المغرب وتونس وليبيا، واستعمل في دراسته الطريقة المقترحة من طرف Sargant (1976) لاختبار اتجاه العلاقة السببية بين النقود والأسعار في هذه البلدان في الفترة من 1960 إلى 1980. فبيّنت النتائج أنّ هناك اتجاه وحيد للعلاقة هو من النقود نحو الأسعار في البلدان الثلاثة، مما يدعم فكرة المدرسة النقدية.

### 3- اختبار علاقات التكامل المتزامن:

- المعطيات المستعملة في هذه الاختبارات هي معطيات صندوق النقد الدولي (IFS).  
- هذه المعطيات هي معطيات شهرية عن الفترة الممتدة من جانفي 1974 إلى ديسمبر 2005 أي أنّ حجم العينات المستعملة هي 384 مشاهدة، و هو أكبر من الحد الأدنى المطلوب (30) للقيام بهذه الاختبارات.

المتغيرات هي:

CPI: المؤشر العام لأسعار الاستهلاك.

M1: الكتلة النقدية المكوّنة من نقود قانونية والنقود الإئتمانية.

M2: الكتلة النقدية المكوّنة من المتاحات النقدية M1 وشبه النقدية.

لاختبار التكامل المتزامن نمرّ بمرحلتين:

### 3-1- المرحلة 1:

- اختبار درجة تكامل المتغيرات: (Test de stationarité).<sup>2</sup>

قبل إجراء اختبار التكامل المتزامن يجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة حيث أنّ إستقرارية هذه السلاسل يعتبر شرطا أساسيا يجب توفّره لكي يكون هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل.

نقول عن سلسلة زمنية أنّها مستقرة إذا كانت خصائصها الإحصائية (توقع رياضي-تباين)

غير متغيرة (ثابتة) عبر الزمن (مستقلة عن الزمن).<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - Darrat, AF ( 1986 ) / « money, Inflation and cous ality in the north african countries on empirical investigation », journal macroeconomics, p103.

<sup>2</sup> . اختبار الجذور الوحيدة ADF هو من أبسط و أوسع الاختبارات المستخدمة، اكتشف من طرف Fuller (1976) و (Fuller Dickey) سنة (1979).

\*  $E(y_t) = E(y_{t+m}) = U$ . التوقع الرياضي و المتوسط الحسابي ثابت و مستقل عن الزمن

\*  $Var(y_t) < \infty$

\*  $CoV(y_t, y_{t+k}) = E[(y_t - \bar{y})(y_{t+k} - \bar{y})] = \gamma_k$

\*  $P_k = \frac{\sum (y_t - \bar{y})(y_{t-k} - \bar{y})}{\sum (y_t - \bar{y})^2} = 0$

**ملاحظة:** إذا كانت سلسلة زمنية مستقرة فإنها متكاملة من الدرجة 0 وتكتب :  $x_t \Rightarrow I(0)$

- وإذا كانت سلسلة زمنية  $x_t$  غير مستقرة  $x_t = x_{t-1} + B + \varepsilon_t$  فإن معادلتها التفاضلية  $\Delta x_t$  من الدرجة الأولى تشكل سلسلة مستقرة<sup>2</sup>، في هذه الحالة  $x_t$  هي سلسلة متكاملة من الدرجة 1 وتكتب:

$x_t \Rightarrow I(1)$

• في هذه المرحلة تستعمل اختبار ال ADF (Dickey - fuller augmenté)، و لهذا يجب أن نستعمل طريقة المربعات الصغرى (MCO) لتقدير التماذج الثلاثة<sup>3</sup> لكل متغير:

• المتغير CPI:

$$\Delta CPI_t = \rho CPI_{t-1} - \sum_{j=2}^p b_j^* \Delta CPI_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta CPI_t = \rho CPI_{t-1} - \sum_{j=2}^p b_j^* \Delta CPI_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta CPI_t = \rho CPI_{t-1} - \sum_{j=2}^p b_j^* \Delta CPI_{t-j+1} + c + d^* t + \varepsilon_t$$

<sup>1</sup> -Bourbonnais, Régis (1989) « économétrie » → 2<sup>e</sup> édition DUNOD P 215.

<sup>2</sup> - Professeur Jean - Christian Iom Beletet, « cointegration », 1998, similaire dans le cadre du cours de statistique et économétrie appliquées.

<sup>3</sup> - bourbonnais (1989), « économétrie » 2<sup>e</sup> édition DUNOD. P 226.

المتغير  $M_1$ :

$$\Delta M_{1t} = pM_{1t-1} - \sum_{j=2}^p b_j^* \Delta M_{1t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta M_{1t} = pM_{1t-1} - \sum_{j=2}^p b_j^* \Delta M_{1t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta M_{1t} = pM_{1t-1} - \sum_{j=2}^p b_j^* \Delta M_{1t-j+1} + c + d^*t + \varepsilon_t$$

المتغير  $M_2$ :

$$\Delta M_{2t} = pM_{2t-1} - \sum_{j=2}^p b_j^* \Delta M_{2t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta M_{2t} = pM_{2t-1} - \sum_{j=2}^p b_j^* \Delta M_{2t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta M_{2t} = pM_{2t-1} - \sum_{j=2}^p b_j^* \Delta M_{2t-j+1} + c + d^*t + \varepsilon_t$$

حيث أن :

 $\Delta Cpl$ : التفاضل الأول لمؤشر الأسعار $\Delta M_1$ : التفاضل الأول للكتلة النقدية  $M_1$  $\Delta M_2$ : التفاضل الأول للكتلة النقدية  $M_2$  $p$ : عدد التأخرات الطي غالبا ما يساوي 4

اختبار ADF يتضمن فرضيتين:

• الفرضية العدمية: وجود جذور وحدية:  $b_j=1: H_0$ • الفرضية البديلة: عدم وجود جذور وحدية:  $|b_j| < 1: H_1$ 

في حالة قبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحدية هذا يدل على عدم استقرار السلسلة الزمنية. و في حالة رفضها أي عدم وجود وحدية، يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة. من خلال تقديرنا إلى  $b_j$  في النماذج السابقة نتحصل على  $t b_j$  (ADF)، و نقوم بمقارنتها مع القيمة الجدولية الإحصائية Student.

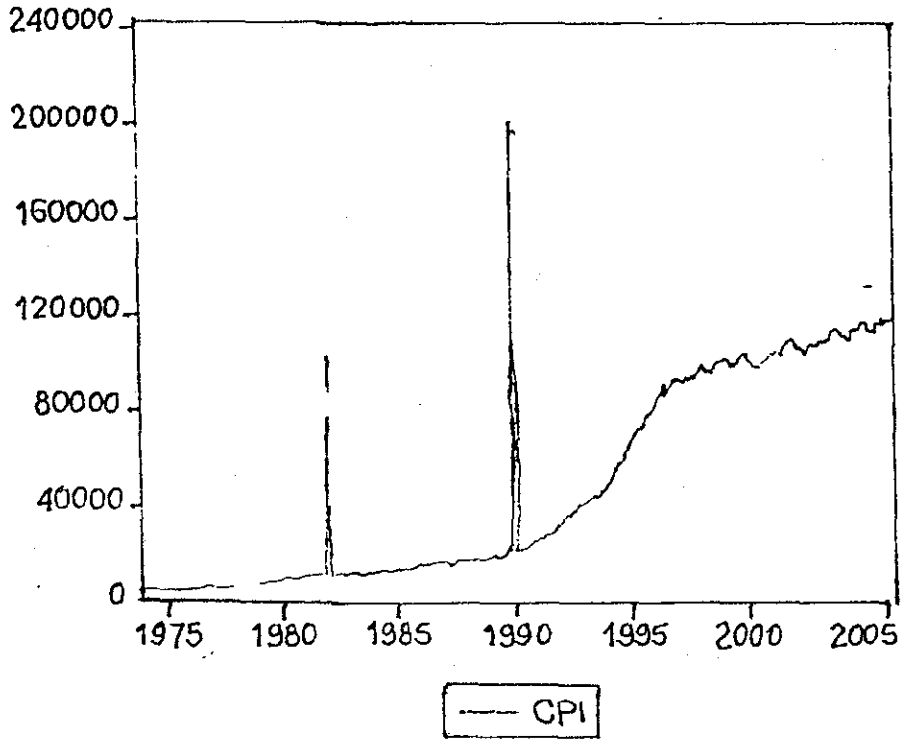
- إذا كانت  $t_b < \text{القيمة الجدولية ل ADF} \Leftrightarrow$  قبول الفرضية و بالتالي وجود جذور وحيدة  $\Leftrightarrow$  عدم استقرار السلسلة الزمنية. و في هذه الحالة نجد احتمال قبول الفرضية يختلف عن الصفر.
- إذا كانت  $t_b > \text{القيمة الجدولية} \Leftrightarrow$  رفض الفرضية العدمية  $\Leftrightarrow$  استقرار السلاسل الزمنية و في الحالة يكون احتمال قبول الفرضية = 0.

الشكل رقم 24: جدول اختبار ADF:

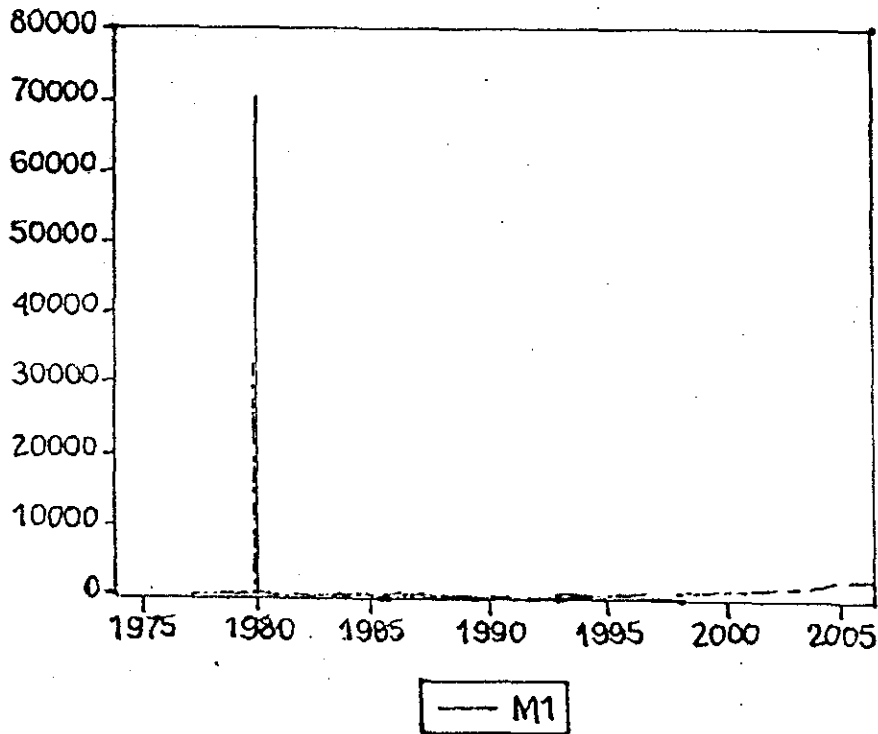
احتمال قبول $H_0$	القيم الحرجة			ADF	المتغيرات
	%10	%5	%1		
[0,9712]				1,56	CPI
[0,0000]	-1,61	-1,94	-2,51	-17,12	M1
[0,5968]				2,46	M2

الشكل رقم 25: جدول اختبار ADF (الدرجة الأولى).

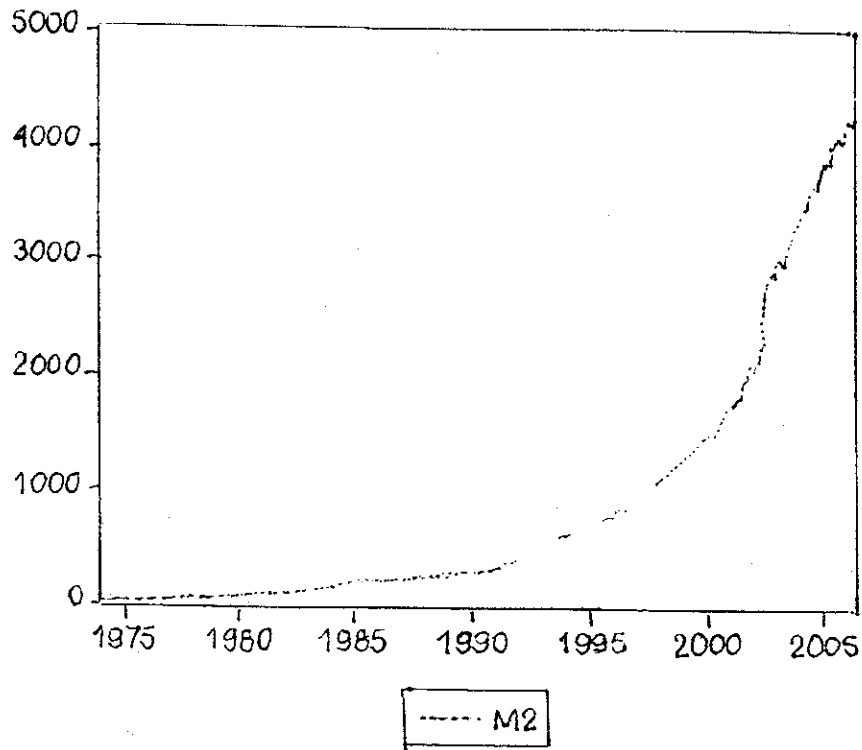
احتمال قبول الفرضية $H_0$	%10	%5	%1	ADF	المتغيرات
[0,0000]				-33,41	$\Delta$ CPI
[0,0000]	-1,61	-1,94	-2,51		
				-16,20	$\Delta$ M <sub>2</sub>



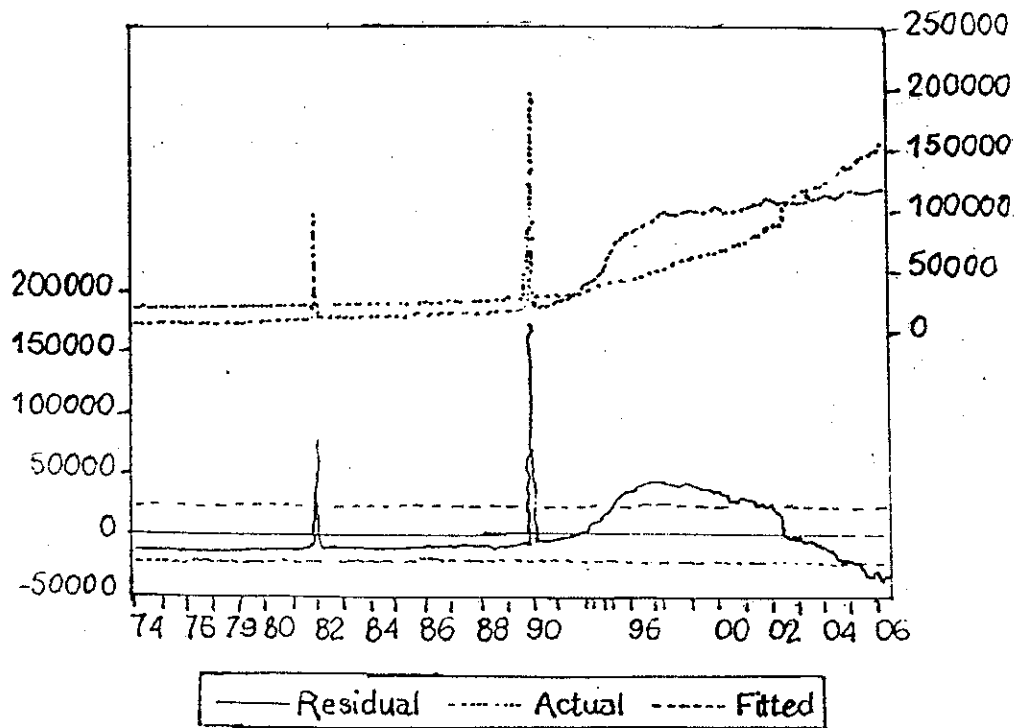
الشكل رقم 26 : منحني مؤشر أسعار الاستهلاك CPI



الشكل رقم 27 : منحني الكتلة النقدية M1



الشكل رقم 28 : منحني الكتلة النقدية  $M_2$



$$CPI = a + b * M_2 + e$$

الشكل رقم 29 : منحني التكامل المتزامن بين  $M_2$ ،  $M_1$ ،  $CPI$

من خلال النتائج المتحصّل عليها في الجدول (1) نجد أن قيمة  $tbz$  للمتغير  $M1$  أصغر من القيم الجدولية عند المستويات 1%، 5%، 10%، وهذا يعني رفض فرضية وجود جذور وحيدة وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية  $M1$  أي  $M1 \rightarrow I(0)$ .

أما قيم  $tbz$  للمتغيرين  $CPI$  و  $M2$  هي أكبر من القيم الجدولية عند كل المستويات وبالتالي قبول فرضية وجود جذور وحيدة أي عدم استقرار السلسلين الزمئيين ل  $CPI$  و  $M2$ . ومن خلال الجدول الثاني رقم (2) تبين لنا أن قيمة  $tbz$  للمتغيرين أصغر من القيم الجدولية عند المستويات 1%، 5%، 10%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية أي استقرار السلسلتين الزمئيين ( $CPI$  و  $M2$ ). وعليه يمكن القول أن  $CPI$  و  $M2$  متكاملين من الدرجة (1) ومنه:

$$M_1 \rightarrow I(0)$$

$$M_2 \rightarrow I(1)$$

$$CPI \rightarrow I(1)$$

حسب هذه النتائج لا يمكن وجود علاقة تكامل متزامن بين  $CPI$  و  $M1$  لأنهما ليسا من نفس درجة التكامل. وبذلك سوف نعتبر علاقة التكامل بين  $CPI$  و  $M2$  فقط لأنهما من نفس درجة التكامل.

### 3-2: المرحلة II: تقدير علاقات المدى الطويل:

بعد تحقق الشرط الاوّل بالنسبة للمتغير  $CPI$  و  $M2$ ، نقوم بتقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية وذلك على الشكل:

$$CpI = a + b * M_2 + \varepsilon_t$$

حتى نقبل علاقة التكامل المتزامن بين  $CPI$  و  $M2$  فإنه يجب أن تكون درجة تكامل الخطأ  $\varepsilon_t$  في هذا التعديل أقل من درجة تكامل المتغيرات الأخرى؛ أي يكون متكامل من الدرجة  $I(0)$ .

و هنا نستعمل اختبار  $ADF$  لدراسة تكامل الخطأ  $\varepsilon = CPI - \alpha M_2$ .

لاختبار علاقات التكامل المتزامن بين  $CPI$  و  $M2$  فإننا نستعمل طريقة (Angle Granger) 1987؛ حيث نقوم بتعديل  $CPI$  و  $M2$  حسب العلاقة التالية



$CPI = a + BM_2 + \varepsilon$ ، ثم نقوم باختبار استقرار الخطأ  $\varepsilon$  الناتج عن هذا التعديل، فإذا كان هذا الخطأ مستقرًا  $I(0) \rightarrow \varepsilon$  فإن هناك علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين المتغيرين  $CPI$  و  $M2$ .

نتائج اختبار استقرارية الخطأ موجودة في الجدول التالي:

الشكل رقم 26 : جدول اختبار ADF.

المتغير	ADF	%1	%5	%10	احتمال
$\varepsilon_t = CPI - \alpha M_2$	-2,111				[0,0336]
$\Delta \varepsilon_t$	-14,42	-2,51	-1,94	-1,61	[0,0000]

حيث  $\Delta \varepsilon_t$  : اختبار ADF للتكامل الأول.

حسب نتائج الجدول رقم (3): إذ اعتبرنا مستوى معنوية 1% فإننا نرفض وجود جذور

وحدية وبالتالي فإن الخطأ مستقر، ومنه وجود علاقة تكامل متزامن بين  $CPI$  و  $M2$ .

أما إذا اعتبرنا مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، فإن الخطأ متكامل من الدرجة (1)

وبالتالي عدم وجود علاقة تكامل متزامن.

• عند 1% ← قيمة ADF > القيمة الجدولية  $I(0) \rightarrow \varepsilon$  ← وجود علاقة تكامل متزامن.

عند 10%، 5%، 1% ← قيمة ADF > القيمة الجدولية  $I(1) \rightarrow \varepsilon$  ← عدم وجود علاقة تكامل متزامن.

وكخلاصة يمكننا القول أن هناك علاقة تكامل متزامن بين  $CPI$  و  $M2$  عند مستوى

معنوية 3.36%.

(4) اختبار اتجاه العلاقات السببية:

بعد أن اخترنا وجود علاقة تكامل متزامن بين  $CPI$  و  $M2$  في المدى الطويل، بقي لنا

معرفة من من المتغيرات يسبب الآخر والعكس؛ أي اختبار اتجاه العلاقات السببية بين التقود

والأسعار، وهذا باستعمال طريقة Granger.

من شروط استعمال هذا الاختبار أن تكون المتغيرات مستقرة، لذلك سنستخدم في اختبارنا هذا التفاضلات الأولى لكل من مؤشر أسعار الاستهلاك ( $\Delta CPI$ ) والكتلة النقدية ( $\Delta M2$ ).

اختبار Granger يرتكز على المعادلات التالية:

$$\Delta CPI_t = \sum_{j=1}^n a_j^* \Delta M_{t-j} + \varepsilon_t$$

$$\Delta M_{2t} = \sum_{j=2}^p b_j^* \Delta cpl_{t-j} + \varepsilon_t \quad (2)$$

$$\Delta CPI_t = \sum_{j=1}^n c_j^* \Delta CPI_{t-j} + \sum_{j=1}^n d_j^* \Delta M_{2t-j} + \varepsilon_t \quad (3)$$

$$\Delta M_{2t} = \sum_{j=2}^p e_j^* \Delta M_{2t-j} + \sum_{i=1}^n h_i^* \Delta pcl_{t-i} + \varepsilon_t \quad (4)$$

حيث أن:

$\Delta M2$ : تمثل التفاضل الأول للكتلة النقدية M2.

$\Delta CPI$ : تمثل التفاضل الأول لمؤشر أسعار الاستهلاك.

$n$ : عدد التأخرات التي غالبا ما تساوي 4.

نلاحظ أن المعادلة (1) هي معادلة مختزلة للمعادلة (3)، و المعادلة (2) هي معادلة مختزلة للمعادلة (4).

يقوم اختبار granger على الفرضيتين التاليتين:

❖ الفرضية العدمية  $H_0: d_i=0$ .

❖ الفرضية العدمية  $H_0: h_i=0$ .

إذا تم قبول الفرضيتين معا ولم نستطع رفض أي منهما فإن  $\Delta CPI$  و  $\Delta M2$  مستقلين عن بعضهما.

إذا تم رفض الفرضيتين معا ولم نستطع قبول أي منهما فإن هناك علاقة سببية في الاتجاهين

إذا تم رفض الفرضية العدمية الأولى وقبول الفرضية العدمية الثانية فإن اتجاه العلاقة السببية يكون من الأسعار إلى التتوود.

أما إذا تم قبول الأولى ورفض الثانية فإن اتجاه العلاقة السببية يكون من الأسعار إلى التتوود.

لاختبار الفرضيات السابقة نحسب F حيث:

$$F = [(RSS_R - RSS_U) / d] / [RSS_U / (N - K)]$$

حيث:

$RSS_R$ : هو مجموع بواي المربعات في المعادلة المختزلة.

$RSS_U$ : هو مجموع بواقي المربعات في المعادلة الغير المختزلة.

$K$ : عدد المعاملات الأصلية ( بدون اختزال ) في المعادلة.

$d$ : الفرق بين معاملات المعادلة المختزلة و المعادلة الغير مختزلة.

$N$ : عدد المشاهدات المستخدمة لتقدير المعادلة الغير مختزلة.

نقوم برفض الفرضية العدمية الأولى و قبول الثانية إذ كانت قيمة F المحتسبة من المعادلة

أكبر من القيمة الجدولية ل Fisher ← وجود علاقات سببية.

وتقبل الفرضية العدمية الأولى وترفض الثانية إذ كانت قيمة F أصغر من إحصائية

Fisher ← عدم وجود علاقات سببية.

باستعمال اختبار Granger وباستخدام برنامج EVIEWS تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم 27: جدول اختبار السببية بين التتوود و الأسعار:

الفرضيات العددية	F. de fisher			F.Satistic	الاحتمال
	%10	%5	%1		
$\Delta(M_2)$ لايسبب $\Delta CPI$				5,878	[0,0031]
$DM_2$ لايسبب $DCPI$	2,30	1,81	1,59	1,638	[0,195]

من الجدول رقم 4 نلاحظ أن قيمة F الأولى (5,87) أكبر من إحصائية فيشير في المستوى 1% و 5% و 10% و بذلك ترفض الفرضية العدمية أي وجود علاقة سببية بين التّقود و الأسعار، أما قيمة F الثانية (1,63) فهي أصغر من إحصائية فيشير في المستوى 5%، 10% ولهذا تقبل الفرضية العدمية الثانية أي عدم وجود علاقة سببية بين الأسعار و التّقود.

و كخلاصة يمكننا القول من خلال هذه النتائج أن الكتلة التقديّة M2 تؤثر على الأسعار في حين أن الأسعار لا تؤثر على الكتلة التقديّة، فأى تغيير في التّقود يكون سببا في تغيير الأسعار. من خلال بحثنا هذا اتضح لنا وجود تكامل مشترك بين التّقود و الأسعار في المدى الطويل فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو:

- هل يوجد علاقة بين M1، M2، CPI في المدى القصير؟.

لدراسة العلاقة في المدى القصير بين المتغيرات M1، M2 و CPI نستعمل التّماذج VAR، هذه النماذج تساعد على دراسة السلاسل الزمنية.

و لكن في هذا البحث نكتفي بتحليل التّباين لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين هذه المتغيرات في المدى القصير. (للإجابة على هذا السؤال).

بعد القيام بتحليل التّباين تحصيلنا على النتائج الموحدة في الجدول رقم 27 و استنتجنا ما يلي:

- لا يوجد علاقة في المدى القصير بين التّقود و الأسعار. فالتأثير يكون في المدى الطويل، حتى في حالة حدوث صدمة في M1 أو M2 فإنّ CPI لا يتأثر في المدى القصير. وهذا ما يؤكّد ما ذكرناه في بداية الفصل، وهو أن معظم المتغيرات الاقتصادية الكبرى تكون بعيدة عن قيم التوازن في المدى القصير ولكنها تعود إلى هذه القيم. وهذا ما يحقّق وجود علاقة بين هذه المتغيرات في المدى الطويل.

Variance Decomposition of D(CPI)				
Period	SE	D(CPI)	MAE	DM(2)
1	173.135	00.0000	0.000000	0.000000
2	7699.360	99.99887	0.000135	0.000998
3	7736.452	99.98740	0.000148	0.012451
4	7741.767	99.86751	0.000182	0.152511
5	7758.010	99.86580	0.000193	0.184023
6	7759.249	99.85974	0.000194	0.140065
7	7761.304	99.82036	0.000194	0.178645
8	7761.518	99.81552	0.000194	0.184291
9	7761.964	99.80642	0.000194	0.193384
10	7762.689	99.78780	0.000194	0.212009
11	7763.060	99.77839	0.000194	0.221420
12	7763.502	99.76700	0.000194	0.232804

الشكل رقم 30 : جدول اختبار ADF للخطأ

Varianc P Decomp osition of A <sup>2</sup>	Varianc P Decomp osition of A <sup>2</sup>	Varianc P Decomp osition of A <sup>2</sup>	Varianc P Decomp osition of A <sup>2</sup>	Varianc P Decomp osition of A <sup>2</sup>
1	4088.876	0.000149	99.99878	0.001111
2	5130.981	0.000354	99.99840	0.001384
3	6664.442	0.00059	99.99781	0.001681
4	8094.821	0.00078	99.99703	0.001938
5	6671.631	0.00094	99.99609	0.002167
6	7108.216	0.000978	99.99501	0.002361
7	7601.721	0.000965	99.99379	0.002540
8	7912.915	0.000956	99.99239	0.002684
9	8263.329	0.000946	99.99085	0.002800
10	8639.438	0.000938	99.98915	0.002892
11	8975.523	0.000932	99.98730	0.002961
12	9302.784	0.000927	99.98533	0.003008

الشكل رقم 31 : جدول إختبار السببية بين النقود و الأسعار

Variance Decomposition of D(M2):

Period	SE	D(CPI)	M1	D(M2)
1	44.19107	0.006275	3.27E-05	99.99169
2	45.91436	0.009182	0.000400	99.99042
3	47.78162	0.011477	0.000794	99.98773
4	55.61571	0.008489	0.000592	99.99097
5	58.19924	0.007752	0.000769	99.99117
6	60.82774	0.007321	0.000987	99.99110
7	65.00645	0.006646	0.000771	99.99211
8	67.69707	0.006166	0.000627	99.99229
9	70.36264	0.005649	0.000479	99.99238
10	73.42659	0.005431	0.000391	99.99277
11	75.98927	0.005191	0.000312	99.99317
12	76.49162	0.004981	0.000233	99.99317

الشكل رقم 32 : جدول تحليل التباين

## خاتمة الفصل:

رأينا في الجانب النظري من الدراسة أن ارتفاع مستوى الأسعار هو مشكل تعاني منه معظم الدول، وقد اختلفت العديد من النظريات في إيجاد أسباب لهذا الارتفاع المستمر بهدف البحث عن حلول للقضاء عليه. ولعل أهم النظريات البارزة وأكثرها شيوعا بين الدول هي النظرية النقدية، والتي ترجع سبب الارتفاع في الأسعار إلى الزيادة في الكتلة النقدية أي اعتبار أن التضخم ظاهرة نقدية.

وبهدف معرفة هل يوجد فعلا علاقة بين التقدود والأسعار في المدى الطويل حسب هذه النظرية، قمنا باستعمال طريقة التكامل المتزامن لاختبار وجود هذه العلاقة، وذلك في الفترة الممتدة من جانفي 1974 إلى ديسمبر 2005. وللقيام بهذا الاختبار أخذنا لذلك قياسين للتقدود M1 و M2 و قياس الأسعار CPI، وقد تطلب البحث المرور بعدة اختبارات.

أولاً: قمنا باختبار استقرار السلاسل الزمنية واستعملنا لذلك اختبار ADF فتوصلنا إلى أن:

- السلسلة الزمنية للكتلة النقدية M1 مستقرة و هي من الشكل  $I(0)$ .
- أما السلاسل الزمنية للكتلة النقدية M2 و مؤشر الأسعار CPI غير مستقرين
- قد استلزم هذا مفاضلة المعطيات للحصول على سلاسل مستقرة.
- بعد التفاضل أصبح M2 و CPI متكاملين من نفس الدرجة (1).
- لا يوجد علاقة بين M1 و CPI لأنهما ليسا من نفس درجة التكامل.

ثانياً: قمنا باختبار التكامل المشترك وتوصلنا إلى وجود علاقة تكامل متزامن بين M2 و CPI في المدى الطويل عن مستوى معنوية 3,63%.

ثالثاً: استعملنا اختبار العلاقات السببية (اختبار Granger) بين M2 و CPI، وكانت

النتائج المتحصّل عليها كالتالي:

- M2 يؤثر على CPI و أيّ تغيير في المستوى العام للأسعار سببه هو تغيير الكتلة النقدية سواء بالزيادة أو بالتقصان.
- CPI لا يؤثر على M2، إذن العلاقة السببية ليست في اتجاهين بل في اتجاه واحد من التقدود إلى الأسعار.



نجد أن النتائج المتحصّل عليها تتوافق مع أفكار النظرية النقدية في أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة، وأنّ الزيادة في الكتلة النقدية سوف تؤدي حتما إلى الارتفاع في الأسعار حسب المعادلة:  $p = \int (M_2)$  و ي معادلة مطابقة لمعادلة كميردج.

## الخاتمة العامة :

نظرا لما للتضخم من أثر سواء كان ذلك على توزيع الدخل القومي، أو على تقويم المشروعات أو على ميزان المدفوعات أو على الكفاية الإنتاجية، و نظرا لما تولده ظاهرة التضخم من آثار إجتماعية بحيث يزداد الفساد الإداري و تنتشر الرشوة و تزداد هجرة الكفاءات للخارج و تزداد الصراعات بين طبقات المجتمع، كل ذلك أدى إلى الإهتمام الكبير بهذه الظاهرة و إلى البحث عن أهم الأسباب المؤدية إليها، ففي القرن التاسع عشر كان التركيز على جانب واحد من جوانب التضخم و هو "التضخم النقدي" من خلال نظرية الكمية التي قالت أنه إذا زاد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفضت قيمتها أي ارتفع مستوى الأسعار، و إذا زاد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها أي انخفض مستوى الأسعار، ثم كانت تحليلات الإقتصادي كيتز حيث ركز على العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي، و خاصة ما يتعلق بالميل للإستهلاك، سعر الفائدة، و الكفاءة الحدي لرأس المال، و هكذا توصل كيتز إلى أن التضخم هو زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة و مستمرة، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الإرتفاعات المفاجئة و المستمرة في المستوى العام للأسعار. و بعبارة أخرى تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية و في النصف الثاني من القرن العشرين ظهرت المدرسة السويدية الحديثة بحيث جعلت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي و العرض الكلي يتوقف على العلاقة بين خطط الإستثمار و خطط الإدخار.

أما وسائل معالجة التضخم فهي تختلف حسب النظام الإقتصادي المتبع، ففي الإقتصاديات المختلفة يتم التركيز على بعض السياسات النقدية و المالية أما في الإقتصاديات المتقدمة يتم التركيز على بعض السياسات النقدية و المالية مع استخدام سياسة المداخيل و سياسة تثبيت الأسعار و استخدام نظام البطاقات أي تقنين السلع، و منح الدعم.

إذن تبقى مشكلة التضخم ظاهرة طبيعية في الدول المتقدمة و ظاهرة مرضية في الدول المختلفة و النامية.

من خلال الدراسة القياسية للتضخم في الإقتصاد الجزائري باستعمال طريقة التكامل المتزامن و بناء على الإشكالية المطروحة بإمكاننا استخلاص النتائج التالية:

\* يوجد علاقة طردية بين النقود و الأسعار في المدى الطويل أي أن التضخم في الجزائر هو ظاهرة نقدية.

\* العلاقة بين النقود و الأسعار هي أحادية الإتجاه: من النقود إلى الأسعار أي أن النقود هي التي تسبب الأسعار و لا يمكن لإرتفاع الأسعار أن يؤدي إلى زيادة كمية النقود بل العكس  
$$P=F(M)$$

\* هذه النتائج المتحصل عليها من الإقتصاد الجزائري متقاربة و مطابقة لنتائج النظرية النقدية المعاصرة و الكلاسيكية.

حسب هذه النتائج يمكننا القول أن زيادة الكتلة النقدية في الإقتصاد بكميات تفوق احتياج الفرد سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع من طرف الأفراد الأمر الذي يستدعي زيادة في

الأسعار و ذلك لأن الإنتاج (العرض) في الجزائر يعتبر ثابتا وبالتالي تنعكس الزيادة في الطلب على الأسعار. و لذلك على السلطات المعنية (البنك المركزي- الدولة) أن تقوم بالتحكم في المعروض النقدي باستعمال السياسة النقدية (سعر الفائدة-سعر الخصم...)، و السياسة المالية (ضرائب- انفاق عام ...)، جنبا إلى جنب بهدف مراقبة تغيرات الأسعار و بالتالي الحفاظ على الإستقرار النقدي خاصة و الإقتصادي عامة.

## قائمة المراجع باللغة العربية:

- 1- د. اسماعيل محمد هاشم/مذكرات في النقود و البنوك/دار النهضة العربية/سنة 1976
- 2- د. أحمد فريد مصطفى، د. محمد عبد المنعم عفر/ الإقتصاد النقدي و المصرفي " بين النظرية و التطبيق"/مؤسسة شباب الجامعة /سنة 2000.
- 3- أحمد هني/"العملة و النقود"/ديوان المطبوعات الجامعية/طبعة 1999.
- 4- أسامة محمد الفولي، د. مجدي محمد شهاب/"مبادئ النقود و البنوك"/دار الجامعة الجديدة للنشر/طبعة 1999.
- 5- بلعزوز بن علي/"محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"/ديوان المطبوعات الجامعية/طبعة 2000.
- 6- برنييه و إ. سيمون/ترجمة د. الأمير ابراهيم شمس الدين/أصول الإقتصاد الكلي.
- 7- جون فيليب ويرنت/ترجمة د. حسين عمر/الوفاء بدون تضخم.
- 8- خضير عباس المهر/التقلبات الإقتصادية بين السياسة المالية و النقدية.
- 9- د. رمزي زكي/"التضخم في العالم العربي، بحوث و مناقشات"/المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع/1986.
- 10- د. زينب حسن عوض الله/"اقتصاديات النقود و المال"/الدار الجامعية/سنة 1994.
- 11- د. زينب عوض الله د. أسامة محمد الفولي/أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي/منشورات الحلبي الحقوقية/سنة 2002.

- 12- د. سهيل محمد معتوق/"النظريات و السياسات النقدية"/دار الشهاب/1989.
- 13- د. صبحي تادرس قريصة، د. أحمد رمضان نعمة الله/"اقتصاديات النقود و البنوك"/دار الجامعة الجديدة.
- 14- د. صبحي تادرس قريصة، د. مدحت محمد العقاد/"النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية"/سنة 1983.
- 15- ضياء مجيد/الإقتصاد النقدي/مؤسسة شهاب الجامعة/2000.
- 16- ضياء مجيد الموسمي/النظرية الإقتصادية، التحليل الإقتصادي الكلي/ديوان المطبوعات الجامعية/طبعة 1994.
- 17- عبد المنعم راضي/محاضرات في التحليل الكلي.
- 18- طاهر لطرش/تقنيات البنوك/ديوان المطبوعات الجامعية/طبعة 2003.
- 19- قدي عبد المجيد/مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية/ديوان المطبوعات الجامعية/طبعة 2003.
- 20- د. محمد الشريف إلمان/محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي/منشورات برقي
- 21- د. مجدي محمود شهاب/"اقتصاديات النقود و المال، النظرية و المؤسسات النقدية"/دار الجامعة الجديدة/سنة 2002.
- 22- د. مصطفى رشدي شيحة/"الإقتصاد النقدي و المصرفي"/طبعة الدار الجامعية/سنة 1985.

- 23- محمد زكي الشافعي/ "مقدمة في البنوك و النقود" /دار النهضة العربية بيروت/1998.
- 24- مصطفى رشدي شيحة/ "مشكلة التضخم في الإقتصاد البترولي" /الدار الجامعية للطباعة و النشر/سنة 1988.
- 25- محمد عزت غزلان/ "إقتصاديات النقود و المصارف" دار النهضة العربية/سنة 2002.
- 26- د. يعدل بخزاز فريدة/تقنيات و سياسات التسيير المصرفي/ديوان المطبوعات الجامعية/سنة 2000.

## قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

- 1- Ain sanuelson/ «les grand courants de la pensée économique»/éditons du nod/1990.
- 2- Asilem et p.M Perret/« pourquoi l'inflation »/édition scoleb.1982.
- 3- Benhalima Ammour/ « Monnaie et régulation monétaire »/édition dahlab.
- 4- Béatrice Majanani d'intignano/ « l'instabilité monétaire »/puf/2003.
- 5- Christian Jiménez, Daniel Martina, Jaque Pavoine/ « Économie général » /Nathan.1993.
- 6- David Begg, Stanley Fisher, Rudiger Dorm Busch/ « Macro économie » .
- 7- Eyves Grozet/ « information et déflation »/3 eme édition/Nathan.
- 8- Gille Jacoud/ «inflation et désinflation, faits, théories et politiques »/édition (seuil).1997.
- 9- Gille Jacoud/ « la mémoire dans l'économie »/3eme édition actualisé. 1994.
- 10- Gilbert Abraham, frois/ «Keynes et la Macroéconomie contemporaine »/4eme édition.1993.
- 11- Henri Denis/ « Histoire de la pensée économique »/édition seuil.1998.
- 12- Hamid Temmar/ « les explications théoriques de l'inflation »/OPU.1984.
- 13- Jean François Goux/ « économie monétaire et financière »/édition 1995.
- 14- Jean Luc Gordon et François Blanc/ « économie générale »/édition scodèle.
- 15- Jean Pierre Patat/ « monnaie système financier et politique monétaire »/ESA, 6eme édition.2002.
- 16- Marc Montoussé/ « économie monétaire et financière »/2001.
- 17- Michel Raw Hill/ « macroéconomie, théorie et politique »/1968.
- 18- Mourad Goumiri/l'offre de monnaie en Algérie/édition ENAG/1993.
- 19- Michel Rock Inger. « macroéconomie »/HEC .2000.
- 20- Pierre Bezlakh/ «inflation et désinflation »/4eme édition.1996.
- 21- R. Dorm Bush, S. fischer et David Begg/macroéconomie/edition Dunod/1994.
- 22- Robert J.Barro/ « les facteurs de la croissance économique »/ economica 2000.
- 23- Régis Bourbonnais/ «économétrie »/2eme édition du NOD Pris1998.
- 24- T.N Humphrey/Money, Bankingand inflation .1993.



## ملخص :

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد الأسباب الاقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر. إن هذه الظاهرة تتجلى في الارتفاع المستمر لمستويات الأسعار. لهذا قمنا بدراسة قياسية لمعرفة أسباب التضخم في الجزائر. في الفترة ( 1974-2005) و هذا باستعمال طريقة قياسية جديدة (التكامل المتزامن) لاختبار وجود علاقة مدى طويل بين الأسعار و النقود ( فرضا أن التضخم هو ظاهرة نقدية). تم استعمال قياسين للنقود هما  $M_2$  و  $M_1$  أما بالنسبة للأسعار فتم استخدام مؤشر الأسعار الاستهلاكية (CDI).

النتائج بينت أن هناك علاقة بين  $M_2$  و الأسعار في المدى الطويل مما يعني أن التضخم هو ظاهرة نقدية في

الجزائر.

## الكلمات المفتاحية :

التضخم، الجزائر، التكامل المتزامن، النقود، دليل أسعار الاستهلاك.

## Résumé :

L'objectif de notre étude est de déterminer les causes économiques du phénomène de l'inflation en Algérie. L'inflation signifie simplement l'accroissement rapide des prix. Pour cela nous avons menés une étude économétrique pour déterminer les causes de l'inflation en Algérie durant la période (1974-2005), et ceci est fait en utilisant une nouvelle méthode économétrique (la co-intégration) pour tester l'existence d'une relation à long terme entre les prix et la monnaie. On a utilisé deux mesures de la monnaie  $M_1$  et  $M_2$  et l'indice des prix de consommation.

Les résultats montrent qu'il y a une relation entre  $M_2$  et les prix à long terme, ce qui signifie que l'inflation est un phénomène monétaire en Algérie.

## Mots clés :

Inflation - Algérie - Co-intégration - Monnaie - Indice des prix de la consommation.

## Abstract

The objective of this study is to focus on the principal determinants on inflation in Algeria. Inflation means simply the permanent increase in prices. Thus, we have used a newly developed econometric techniques called co integration to test long run relationships between inflation and money (with the hypothesis that inflation and monetary phenomenon) during the period (1974-2005). We have used the  $M_1$ ,  $M_2$  measures for money and CPI for prices.

The results show that there is a long run relationship between money and prices, thus inflation is a monetary phenomenon in Algeria.

## Key words :

Inflation - Algeria - co integration - Money - index of consumption - prices.

## ملخص :

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد الأسباب الاقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر. إن هذه الظاهرة تتجلى في الارتفاع المستمر لمستويات الأسعار. لهذا قمنا بدراسة قياسية لمعرفة أسباب التضخم في الجزائر. في الفترة ( 1974-2005) و هذا باستعمال طريقة قياسية جديدة (التكامل المتزامن) لاختبار وجود علاقة مدى طويل بين الأسعار و النقود ( فرضا أن التضخم هو ظاهرة نقدية). تم استعمال قياسين للنقود هما  $M_2$ ,  $M_1$  أما بالنسبة للأسعار فتم استخدام مؤشر الأسعار الاستهلاكية (CDI).

النتائج بينت أن هناك علاقة بين  $M_2$  و الأسعار في المدى الطويل مما يعني أن التضخم هو ظاهرة نقدية في

الجزائر.

## الكلمات المفتاحية :

التضخم، الجزائر، التكامل المتزامن، النقود، دليل أسعار الاستهلاك.

## Résumé :

L'objectif de notre étude est de déterminer les causes économiques du phénomène de l'inflation en Algérie. L'inflation signifie simplement l'accroissement rapide des prix. Pour cela nous avons menés une étude économétrique pour déterminer les causes de l'inflation en Algérie durant la période (1974-2005), et ceci est fait en utilisant une nouvelle méthode économétrique (la co-intégration) pour tester l'existence d'une relation à long terme entre les prix et la monnaie. On a utilisé deux mesures de la monnaie  $M_1$  et  $M_2$  et l'IPC indice des prix de consommation.

Les résultats montrent qu'il y a une relation entre  $M_2$  et les prix à long terme, ce qui signifie que l'inflation est un phénomène monétaire en Algérie.

## Mots clés :

Inflation - Algérie - Co-intégration - Monnaie - Indice des prix de la consommation.

## Abstract

The objective of this study is to focus on the principal determinants on inflation in Algeria. Inflation means simply the permanent increase in prices. Thus, we have used a newly developed econometric techniques called co integration to test long run relationships between inflation and money (with the hypothesis that inflation and monetary phenomenon) during the period (1974-2005). We have used the  $M_1$ ,  $M_2$  measures for money and CPI for prices.

The results show that there is a long run relationship between money and prices, thus inflation is a monetary phenomenon in Algeria.

## Key words :

Inflation - Algeria - co integration - Money - index of consumption - prices.